تصریح فی نحو

تصریح فی نحو

تصریح نحو

هذا
كتاب التصريح
في النحو التصريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وآله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري
عامله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله لم
يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء
الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض
الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدينة بالمجاز وليس هو الباني بنفسه وانما يامر العملة من
ابناء جنسه وكنت انت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد
وشرحته شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح وضمنته بعشرة
امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها انني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك حل
تراكيبه العسرة ثانيها انني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها انني ذكرت ما اهمله من
الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا
لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم منه التقريب خامسها انني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف ليتبين جميع
معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها انني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة
سابعها انني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على التصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد
ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بعمر فيها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي ناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة
ما عليه التعويل عاشرها انني بينت المواضع التي اعترضها مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عند بانه اقول قولي هذا استغفر الله مما وقع
لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسد من الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسئل فضل من
حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرء بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان
الصفح عن عثرات الضعفا من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد
تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود واخذه عن علي بن ابي طالب وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات وقد اسن واتفقوا
على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهروي بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابو الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل
ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن
عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء خاتمهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه
ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمن المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد
المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابو بكر درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء على ابو الحسن عبد الغفار الفارسي
وابو سعيد الحسن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم
مصنف هذا الكتاب رحمه الله بالقاهرة المحروسة ليلة الجمعة خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وتسعين وسبعمائة وولد في خامس ذي القعدة سنة

احدى وستين وسبعمائة ولم من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات
التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح اللمحة لابي حيان والانتصاف لغة وفضلا وجرافي
قولهم العامل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا واحكام لو وحتى كل منهما جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقام الدليل على صحة التمثيل
والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين
قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة
رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو ابتر ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله
وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم
يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضيف اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا
مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشا ذلك انهم اختلفوا في الاسم
والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا وهو راي اهل النقل والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم اجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم
هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة
وادخال الالف واللام عليه وتفخم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم
او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من
مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم فاشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي انا وصف الله بالرحمة بصيغة
به مجاز على غاية ذلك وملائمة وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا با
للسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم
واخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر
بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص
مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واحد
اعتبارا كالعسكر وان كان ذاتا لا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويا
وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم
من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة
لكتاب الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل
في اقرأ باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او للاستحقاق وقيل
للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى
مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم با
لمعلومات رب معناه المالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به
للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما
يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل
جنس مما سمي به او لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن
مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص
بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الآخر ولحظا الايمان الاكملان نعتان للصلوة والسلام على سيدنا
من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم
وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه
والمريد لذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اي آخر النبيين جمع نبي تعبير ماخوذ من النبوة
بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيفا الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو المجانب عن الله والآثام

المفتكر به والمتبع وقائدي اي لبل الغر جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد
الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه امنقلبة عن
هاء او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل يؤل اذا رجع وظهر اثر القولين في التصغير فمن
قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكلاهما مسموعان ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي
انما هم المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهله او آل امر بينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب في راكب وعطف الصحب
على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلوة باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية
المطلقة مفيدان للتقوية عاملهما ويقرر معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اي بيقاء رب السموات جمع سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء
ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدا خطيب فوق اعواد منبر وجمعها بالواو جمع المذكر السالم شذوذا اما
بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في المغني
واما بعد فتطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته هذا الكتاب ما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النصين معا بعد ظرف زمان
كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف
في ناصبها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة
معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى
الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد
وملهمه نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع عطف بيان على الله لان عطف البيان
للتوضيح المسند عما بها ما او للتخصيص المسند عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب
ومنشي الملك ومعلمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق و
الاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام بجرو رابا لعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما
على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمه معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت
بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بضم الخاء في الاول وفتحها في الثاني في الاصل واحد
كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا
السجية والطبيعة وبينهما من البديع جناس المحرف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف وتختلف في الهيئات واعظم معطوف على احسن وهو مقتبس
من قوله تعالى انك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا لابي البقاء العسكري حيث ذهب
الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذي تخلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفة على اشرف
واعاد الجار مع الاطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري في نظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل
التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز
هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب و
الاحباب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل
وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معمول له قيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب
الخلاصة كذا وكذا اه واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا
الاسم كلفظ قولك سرنا ذات مرة اي مدة مخصصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من الخلاصة المنسوبة الى الالف بناء على اشهر
القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
المشتمل على التصريف والنحو موضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث
فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم
بمعنى منظوم نعت للكتاب ان نصب والخلاصة ان خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة
جمال الدين لقب ابي عبد الله كنيته محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة
لاصلين احدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقد تقدما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب
وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما صرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل
فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت التابعية كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض

باب الكلام وما يتألف منه

والجواب عن الثاني ان اللقب هنا اسم للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوفت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك
لغة كما في كتاب الخبران وصح الاحتياج بكتاب عمر كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر
فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت كتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة
الاخبار وان كان نحولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبران لا نعت كتاب لان الجملة الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة
والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع لخروج ما دخل في حكم دلالة
المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز
ان تكون فتحة غير هنا بنائية لان غيرا اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قال في
المغني انه بفتح الهمزة والضم لكتاب لا افراط اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار قد كاد يعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح
العين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه
تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبه اي ساعدته يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف
اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه ولبس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن بخالفه وتوضيح اي مبين كاشف وبه اشتهر يباريه اي يجاريه
وقيل يمشي مشيه ويباريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله لحل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح به معانيه بفتح الياء اي اكشفها وابينها
واحلل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانقح اي اهذب مبانيه بفتح الباء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكلام ما يبتنى عليه مسائله واعذب با
لذال المعجمة اي احلى ومنه الماء العذب به موارده جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده
جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل ولا اخلي اي لا
اترك منه مسئلة معضلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح
او تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير اثنا فيه الى خلاف في بعض المسائل
او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد على الناظم وغيره كقوله في باب الوقف في مسئلة ثالثة
وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف
لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم
اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه
وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم
وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية
ابن مالك ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريقة السلوك وبالله اعتصم اي امتنع واسئله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء
وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار ولا رب غيره ولا مأمول الا خيره عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم
الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه وهو الكلم الثلاث
والتألف والتأليف نوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس
الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس
وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اي مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
اي انه صلى الله عليه وآله في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هنا ظرفا ومظروفا حقيقة
ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد
باللفظ هنا الملفوظ به وهو اراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة ويسمى
الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهوى من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر افاد
بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ
بحيث لا يصير السامع منتظر الشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم
المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد
اللفظ بدون الافادة كما في المفرد ويوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه يجعل احدهما
جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل منهما عما شاركه الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب فكل منها
مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم

احدهما مر

ماهية ... [illegible]

مفيدة

للمحا...

للمخاطب كالنسماء فوقنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور التأليف الكلام ستة اسمان وفعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة اسماء وفعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه واقل ما يتألف الكلام خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فانا لوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اى من التأليف من فعل واسم استقم فانه اى فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر ثابت ولا يتلفظ به دائما وانما فصل بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتمة الحد خلافا للشارح والمكودى ثانيها انه لا فرق في التأليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه الضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه يبسط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضارا لا خفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي الذ يتالف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك جمعى لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادى لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول النظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتداء وما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتداء محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اى الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء ان كلما ليست واحدا من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز ايضا عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصله ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذه الكلمة لا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فيستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماء وكماة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسبة وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته بدليل ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات الغير المطردة لبن ولبنة وهي طوبة لبنة ومن المخلوقات المطردة نبق ونبقة وليس نظيره نحو كماء وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسبة وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماء وكماة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من المجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شطرا وهنا شرطا ومن انه قد يتألف من كلمتين وتبين بما هو قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اى من مجموع هذين الامرين يتبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لاطلاقه على المفيد كضرب زيد وعلى غيره اى غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام من جهة اللفظ لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وبل هنا انتقالية ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اى كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة هنا قال الحلوى لا تعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لابد في الذين بينهما عموم وخصوص من وجه من امور معروفة وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد بعد كل واحد منهما لدخول كل منهما اى حد الاخر فالمتغاير ان في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في

في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه او لا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لاطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لاطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وعنه ايماء الى انه عم في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعمم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر وفي هذا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات وكما في المركبات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال انا القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من اتت عند زيد سيبويه قاله ابن الناظم في النكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اى ان مقالته من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد تفعل تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة وذلك ان نقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفرد فصل يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والنداء وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرفه انتهى وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي لان حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتأمل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل اى من قيامك بل المراد به اى بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قاله الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب في الجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند المحقق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور ومنهما يعني المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله فيما بابه راسخ مجاز العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الآخر اى تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركها وصلا وثبوتها خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الآخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الآخر وتثبت في الخط الآتي يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول التنوين لحق الالف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي وسيأتي قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال لتوكيد الها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر كلمة من كلمة اخرى نحو احد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي فحد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا اعتذار الدماميني عنه بان المراد بالحوق التبعية وخرج بقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة المبيضة التي قرئت عند القراءة عليه ولهذا لم يوجدا في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد المتمكنة والوصف متمكن لا امكن ويسمى تنوين الامكنية

الرفع والنصب

وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا للغالب للاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير
بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية
لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل في علتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية
للدلالة على التنكير فيأتي في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا
معينا اسمه ذلك اي اسم سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة
حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه
وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان
مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على
معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء
مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام
الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه العلتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا
مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة
في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء
التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء ليقابل بكون عينه وفي ما فيه التاء تقديرا كهندات بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في
الجميع وقال اخرون الالف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل
من العوض والتعويض مثل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان
المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة
اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وكسرتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام
عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغر اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف
للوصف والعلمية ولكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في نحو ويومئذ يفرح
المؤمنون عوضا من الجملة التي يضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا
عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على اصل التقاء الساكنين وليست كسرته اعرابا باضافة يوم اليها خلافا
للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين
للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وقال الدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة
مع انه ذكره في المغني لان المحققين ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل فعند تنوين
حذف منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره
للدلالة على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم بالجملة تنوين الحكاية وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين
منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال
شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى
وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التسمية عنه فقيل الصواب ان يسمى تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع
الكاملية وقيل يجوز ان يسمى تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر متحرك
في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو
الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف
حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل
العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام مرخم
عاذلة ولقد اصابن معمول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت انا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذليه وقولي لقد اصاب
وقد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم
على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا

جاؤا بالتنوين في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم وغيره ولا بتنوين الترنم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من
حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في
المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في اخر البيت كا
لخزم بالزاي في اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى الاخفش الحركة التي قبل الحافة غلوا وزعم ابن الحاجب انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان
الشاعر زاد ان في اخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن
والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كصه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال هو اشبه قياسا على الاصل
في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا
واختلف مثبتو تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني الحق انه امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر
المسكن الاخر او اصل لم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللباب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف
ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول
العجاج من طلل كالاتحمي انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت وانن فلحق العروض والقافية زيادة على
حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما فقالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين
المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيتان انهما يجامعان ال والانطلاقا بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما
يبدل منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان فخففت الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان وليسا بتنوين ولا بدل
وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكايته ما في شرح اللباب
كما زيدت نون ضيفن للطفيلي في الوصل والوقف ووجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع ال كالعتابن
والمخترقن وفي الفعل كاصابن وانهجن وفي الحرف كقدن وانن اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل وليس شيء من
اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميهما تنوينين اما باعتبار الصورة او نفس الا
فلا يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي
اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابل وعوض والمنكر زد والمضطر رنم
وغال واحك ما همزا العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن
مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا فالا
نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدئ باسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا نداء
وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مغتفر في الامر كالا يا اسجدوا والدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون
الكلمة مناداة اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد يا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم
الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذكر لانها لازمة للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة الرابعة أل بجميع
اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم
وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب
رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل والحكم بفتحتين المحكم يحكمه
الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل والمسوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع
كونه يشبه الوصف نحو مرضي حجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر تمكن من ان يقول المرضي فلم يقل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية
فقد تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاسناد
الى الاسم هو ان تنسب اليه ما اي حكما تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك
انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدأ ولا بين ان يكون المسند
فعلا او وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا اسمين كما سميتهما
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فاحك او اعرب واجعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على

فى بيان علامات الفعل

الابتداء. **فصل** يتجلى الفعل ويتضح من شبيه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها فى النظم بقوله بتا فعلت وأتت ويا افعلى احدها تاء ضمير الفاعل
فى المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل فى علامة الفعل واخذ الفعل فى تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على ان من قوله
ما قام الا انا فاعل لانه اتصل بها تاء منسوبة الى الفاعل مع ان انا هى الفاعل وهى اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو
تباركت بفتح التاء واحسنت بكسر التاء. العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة فى الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة نحو وقالت
امرأة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالتا امرأة العزيز وقالتا اتينا بكسر التاء فى الاولى وفتحها فى الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة الاعراب
فتختص بالاسم كفاطمة وقائمة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسى ومن تابعه كابى بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفى ورد على من زعم
حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجى والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست
وبعلامة التانيث فقط وهى تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما فى بعض المواضع كقول بعضهم وقد
بشر ببنت والله ما هى بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطئ السير نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته
ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فى حقه بئس العير فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على الاسم
وانما لم يقل وبالعلامتين كالتى قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء
ضمير المؤنثة المخاطبة كقومى يا هند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى
ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتى بكسر التاء وتعالى بفتح اللام وهما مبنيان على
حذف حرف من اخرهما فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم والمحذوف من تعال الالف كما فى اخش العلامة الرابعة نون التاكيد شديدة كانت نحو لنسفعا او
خفيفة نحو لنسفعا ويجمعهما ليسجنن بالتشديد وليكونا بالتخفيف واما قوله وهو رؤبة اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن
احضروا الشهودا فضرورة دخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذى سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو
اتقولن وارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذى شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول المخبر ان جاءت هذه بشاب يتزوجها رجل الشعر حسن المشى كالغصن الناعم ايحضر الشهود لعقد نكاحها عليه منكرا وقوع ذلك
منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان فى قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين فى نون انا على
حد لكنا هو الله ربى قاله الدمامينى وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين فى نون انا والاول اقصر المسافة
وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر فى المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثابتة فى المقيس عليه مذكورة وفى
المقيس محذوفة والثانى ان هذا الاحتمال انما يمشى حيث كان المعنى قائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما نطقت به الرواية فلا
على ان العينى قال والمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى تقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور وبناء على انه يسلك به
مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص فى ذلك **فصل** ويعرف الحرف بانه لا يحسن
فيه شئ من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار فى النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفى من حروف الجر
ولم من حروف الجزم وقد اشير فى النظم بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى ان
انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن فى حيزها فعل فانها تدخل على
الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان فى حيزها فعل تختص بالفعل اما ظاهرا نحو هل قام وهل يقوم واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل لفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل
بالفعل اذا كان فى حيزها وجب نصب الاسم بعدها فى باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا
ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفى نحو وفى الارض ايات للموقنين وفى السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها
ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن ينال
الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل** الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع
عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح فى المغنى وقواه وسيأتى
تعريفه احدها الفعل المضارع اى المشابه وسيأتى وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلى لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه
العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها فى النظم فالفعل مضارع يلى لم كيشم والافصح فيه اى فى يشم فتح الشين مضارع شممت
بكسر الميم الاولى لانها مضارع شم بفتح الميم والافصح فى الماضى منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابى فرح يفرح ونصر ينصر والاول
افصح من الثانى وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابى وغيرهما

باب الكلام وما يتألف منه

كما قاله المرادى وانما سمى هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتى اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات
وعدد الحروف مطلقا وفى تعيين الحروف الاصلية والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتى بمعنى الحال و
الاستقبال قال الشاطبى وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه
اعرب المضارع واستحق التقديم فى الذكر على اخويه الماضى والامر فينبغى للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة
من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال او الاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهى اسم اما الوصف كضارب الآن
او غدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفى اف اربعون لغة ذكرها فى الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما
ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزوائد والمجردة
اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة فى المتحركة والساكنة
اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه
سبع عشرة وان كان حرف مد فهو اما واو او ياء والف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع
عشرة وان كانت مكسورة فلها عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهى ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشرة افى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون و
السادسة افى بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثانى الفعل الماضى ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول
تاء الفاعل كتباركت وعسيت وليس تقول تباركت يا الله وعسيت ان اولست او تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست و
عست وليست فتنكير عسى وليس على اشتراك التائين فيهما كما اوما اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على
على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوما اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو فى ذلك تابع لابن مالك فى شرح
الكافية حيث قال وقد انفردت يعنى تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الاجرومية للشهاب البجائى(?)
ان تبارك يقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان كان مسموعا فذلك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفيد
من تعبير الموضح بالتائين ان ال فى التاء فى قول الناظم وماضى الافعال بالتا مز للعهد المتقدم فى قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل
الماضى وهو الحدث المقترن بالزمان الماضى ولم تقبل تلك الكلمة احدى التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهى اسم اما
للوصف كضارب امس او الفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفى هيهات اربعون لغة ذكرناها فى باب اسم
الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى
التائين فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التائين نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث
فعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشأت
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب وقبل نون التاكيد وهذا معنى قول النظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم
فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذى هو الطلب او لم تقبل النون المذكورة فهى اسم اما مصدر نحو صبرا بنى عبد الدار
بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هى حرف نحو كلا بمعنى انتبه وهذا التمثيل اولى من التمثيل بصه وحيهل فى قول النظم
والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اى اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم فى علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول
صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح ان لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر فى هات وتعال
هل يقبلان نون التاكيد فيه خلاف فى علامة الامر او لا فيه خلاف ما اختاره ولا فيهما ولله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضى والمضارع وفهم من
علامة الامر التى اغفلها الناظم **هذا** باب شرح المعرب وشرح المبنى المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار بان الى ان فى كلام النظم
حذفا والتقدير والاسم منه معرب وبعضه مبنى على حد فمنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضى بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين
ومنه شئ اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل فى الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه فى
باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمى امكن والا سمى غير امكن وانما اعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان
عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة يفتقر فى التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبنى وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم
الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى وسموه خصيا وليس بشئ والمبنى هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن فى الاسمية وانما يبنى الاسم اذا
اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اى يقربه الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدنى وانواع
هذا الشبه ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعى اى المنسوب الى الوضع الاصلى وهو المشار اليه بقوله فى النظم كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وضابطه

فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذى هو الطلب

المطبق على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت
اي كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم
شبيهة بنحو مُ الله في القسم في لغة من ضم الميم اذ لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور وعد في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كنا من قمنا فانها اي فان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان شيئا من
الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال ولهذا
بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين
حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر
اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لاميهما فان اصلهما قبل الحذف
ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف اما ابان واخان
من ضم رده في تثنية ابا واخا بالقصر كما سيأتي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر
الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثية مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء نحن
ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتي في بناء المضمر النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا بان لم يوضع له حرف اصلا فالاول
وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وهي حينئذ اي حين اذ استعملت شرطا شبيهة في تأدية
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذ استعملت
استفهاما شبيهة في تأدية المعنى وهو طلب التصور بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية
اشبها الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم منصوب
على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان علي جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين
احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليها واحق خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي
بعض النسخ لملازمتهما بالافراد والمراد بملازمتهما اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى
الذي هو الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف
المسماة بكاف الخطاب وكمثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اي لفظ
هنا معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة
في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها و
لما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال لمجيئهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغتي المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان
حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين
مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم و
كنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم
عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر
فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثر يفهم منه ان العامل قد يدخل
ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل بالمشبه به
الاتي لكفاه ولكن حاول شرح قول الناظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار او للاطلاق
والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة اصلت وافتقار اصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تأثر
لا محصول له لان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة
في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ونزلت منزلة المتأصلة في المنقولات وهذا هو السر

في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل [illegible] وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية
او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات وصه واوه نائبة عن بعد بضم
العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل
مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتتأثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف
في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل
عليهما عامل اصلا احترز عن تأثر به واحترز الناظم بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب
وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن فعل معرب في ذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه
العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل
غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة كاذ واذا من الظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث الى المفرد نادر
وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذا الباقي من الظروف والموصولات فانهما
اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لتنسب معاني الافعال الى الاسماء
واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف
تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب دون
بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى شيء اخر واحترز بذكر الجملة
من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك
اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحان والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة
هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي برائته منه كقوله
سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الالف والنون انتهى بحروفه واما استعمال عند غير مضاف كقولهم كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عندك فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها قاله
في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وايا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي
الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بنصب اي لان جملة اساء صلة تامة فسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا
سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب
بما عارضه متعلق بضعف من المجيء بيان لما متعلق بما عارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه بحث لما مر في هذين
وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول
كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي وادخل
الشاطبي اسماء الاصوات في قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وقال لانها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان الزجر او الاستدعاء
لمن يجاوب فحمل حكاية الاصوات كغاق ووقف على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم من مشابهة الحرف فمعرب
وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض بالرفع ورأيت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور
تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورأيت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تعذر الحركات
في اخره سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي اي سمى لغة في الاسم من ست ثانيها سمي بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم
السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما
بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت
الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد
القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا وهو ليس بنص في المقصور فلاجل ذلك قال وانما
قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب
وهو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك ويتعدى به ايضا كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رأيت يدا ومعنى اثرك
الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فلما في اضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل **فصل** والفعل ايضا
ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يعتورها معان تفتقر في تمييزها الى الاعراب وضرب معرب وهو بخلافه اي بخلاف المبني وهو
الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني بالاتفاق وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا

كما نطلق ادسد اسباكا سنحرج ولا يزيد على ذلك وانما بنى على حركة لمشابهته المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر
وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اى العرب توالى اربع متحركات
وهى احرف الفعل الثلثة وتاء الفاعل فيما كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذا ضم الباء من ضربوا
عارض لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثانى الامر مبنى على الاصح عند جمهور البصريين
والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضى بنيا وبناؤهما مختلف فالماضى بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوء
بتاء الخطاب فنحو اضرب مبنى على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربى مبنى على حذف النون لان مضارعها يجزم
بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربى ونحو اغز واخش وارم مبنى على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش
ولم ترم فاغز مبنى على حذف الواو واخش مبنى على حذف الالف وارم مبنى على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام
الامر وانها حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح فى المغنى وبقولهم
اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كى لتقضى حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء
الفوقانية وفى الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل قولهم واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى
كلامه فى المغنى وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نون
الاناث ومن نون التاكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث
مبنى على الاصح على السكون كالامر والماضى نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلى الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التاكيد المباشرة
مبنى على الاصح وقيل لا بشرط المباشرة نحو لتبلون مبنى ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبنى على الفتح نحو لينبذن لتركيبه
مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلثة اشياء
واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اى المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلى يبلو مبنى للمفعول مسند لجماعة الذكور
من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام
الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثانى فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات حذفت نون الرفع
لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك
النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة الثبوت
لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين
كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذفت اولهما فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء
ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى آخر ما مر فى لتبلون ونحو لا تتبعان اصله
قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف
ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة تقديرا واما غير المباشرة لفظا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله
قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان حذفت الواو لدلالة
الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره فى الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا
والضابط ان الفعل المضارع ان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او
تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما
لفظى وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعانى ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة
احسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على صفة يراد بها الثبوت و

هو تر

النون

كان م

الاصطلاح

وفى الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى فقال ابن مالك ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين **فصل** وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه الاشارة بقوله والاصل
فى المبنى ان يسكنا وانما كان الاصل فى البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وعدم الحركة فلا يبنى على غيرها الا لسبب كالتقاء الساكنين فى نحو امس و
كون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عارضة للابتداء بها ككاف الابتداء وكونها لها اصل فى التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب فى نحو عدم الحركة
ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف ولخفته دخل فى الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففى الحرف نحو هل وفى الفعل نحو قم وفى الاسم نحو كم قدم
الحرف لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثانى الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول
انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفى الشفة والثانى انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح ايضا فى
الكلم الثلث فى الحرف نحو سوف وفى الفعل نحو قام وفى الاسم نحو اين والنوعان الآخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال
احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا فى الحرف و
والاسم لخفتهما بدلالتهما على شئ واحد فالكسر فى الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر فى الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرطه الآتى
والضم فى الحرف والاسم نحو مذ فى لغة من جر بها او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسيأتى ايضاح ذلك فى باب حروف الجر والى انواع البناء
الاشارة بقوله فى النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه يقع بانضمام
الشفتين او لانه يضمهما ثانيا ويسمى الثانى كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحى الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم
وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم فى يا سيبويه والفتح فى نحو لا فتى لا على **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى اثر ظاهر فى اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل
المقتضى له فى آخر الكلمة التى هى اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات
الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة والفتحة
والكسرة فى نحو الفتى وكما ينوى الواو فى نحو مسلمى رفعا وكما ينوى النون فى نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة فى نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم
ولم يعتد به والمراد بالعامل ما يحدث به المعنى المحوج الى الاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم
والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم
مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوبان ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وجر مختص بمعنى فى اسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء وجزم
مختص بمعنى فى فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم
قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وهذه الانواع الاربعة التى هى الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او عالم كاصطبلات
جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقى وبهذا يندفع ما يتوهم فى كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب الا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله
اثراه وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهى الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا و
الكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من قول الناظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم
بتسكين وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهى
الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون
واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهى اى وهذه العشرة واقعة فى سبعة ابواب متفرقة الباب الاول المشار اليه بقول الناظم وارفع بواو وانصبن
بالالف واجرر بياء ما من الاسماء اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة
فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهى ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذى والفم اذا فارقه الميم
لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك فى شرح العمدة جعل الهاذ ولانه مختص بما لزمه الاعراب بالحروف وجعل
فوه من ذو فى الذكر لشاركه فى لزوم الاضافة والاعراب بالحروف لان ذو لا يضاف الى ياء المتكلم وفوه يضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه الاب و
الاخ والحم متنوية فى الاعراب بالحروف فاذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها فى الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط
لاعراب هذه الاسماء بالحروف فى غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ
مرفوع على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور
باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاجاه معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعنى العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فا
لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى
ثبوت لفظه والاضافة منوية فى المعطوف والمعطوف عليه اى خياشيمها وفاها فابقيا على حالهما عند ذكر المضاف اليه وقال ابن كيسان انما جاز

الاربعة

جمع

وإعرابه الستة

ذلك

نلك لانه موضع لا يجمعه التنوين فحذفت بعني التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى
قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم
سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات
المقدرة في الاحوال الثلث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال
الاخر بالحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب الخ هذا الذي له تبع وتدعون نعجة
فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل
ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه
الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخي لا
يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا
على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار ولم
يستغن عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لكونه ذكرها مكبرة وذكرها
افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل
ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمها الواو في الاحوال الثلثة غالبا والبناء على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة
رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء معربا
ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر فلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الصايغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يفارق الفم الميم
اعرب بالحركات الثلث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو صبح ظمآن وفي البحر فمه خلافا للفارسي ويرده
قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك **فصل** والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو واليه
ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك
ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى
بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة
مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح
الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا اي محذوف اللام بالحركة وهي افصح
من ان يقال بهنى ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا فتقول هذا هن ورايت هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب
بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول الناظم وفي اب وتاليه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك
ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه
الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل
فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زوجه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه اي امه حيث لم تزن به لقيل مجيء الولد
مشابها لابيه قاله اللحياني ومن طلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين
ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه
واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه من قال هذا ابوك واباك وابيك فمن قال اباك
او اباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول الناظم وقصرها
من نقصهن اشهر وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر في هن ان يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة
عن لامهن في الاحوال الثلثة فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قاله الجوهري وقيل رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها انشده ابن جني وغيره وأباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة
ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة
مقدرة على الالف والاخر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلون

اخوتز

اخوتر هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال اضرب ابا خش فقال بعضهم ابا خش بطل فقال له ابو خش
مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية ليخرج الى مبارزة علي فلما التقيا
قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم
مفعول خبر مقدم ولا يجوزان يكون مكره مبتدأ واخاك نائبا عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين
واجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة فانه يستدعي ان يقول للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء
التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل
ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو وبمعنى صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام
وما فيه ثلث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص **الباب الثاني** من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف
من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل ان للشام
او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس
والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنى انتهى وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل
فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع
كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال المثنى في اول احواله وهو الرفع وامرانها بال المعرفة عوض عن تعريف
العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما
بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل
والنصب محمول عليه وذهب الخليل الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على
حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة
على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية
المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب
السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء
لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا
وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة
يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم
من يلزمه الالف ايضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب
بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا
الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين
اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما ورايت الرجلين كليهما
والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف
اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين فعلى هذا الف كلا كالف
عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها قيل عن واو وقيل ياء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ودون
كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل من لام الكلمة هي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى الظاهر والى
الاضافة الى المضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة
كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء
ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي
بالسبعان وهو اسم موضع نقل عن تثنية سبع **الباب** الثالث باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجاءين كالزيدون من الاسماء والمسلمون
من الصفات ولذا مثل بالمثال مع الجار مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو
وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين
والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب المجمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى
اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل

ملحق بجمع المذكر ... المثنى ...

وتثنيتها ...
والمراتان كلتاهما

الباء

الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع وليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى و حمراء علمين لرجلين فانه يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد علما لمؤنث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون اما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معديكرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه فيقول سيبون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما فيقال غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة فيصح جمعها بالالف والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما للتاكيد للمبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلثة تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وافضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلنا اعلاما جاز الجمعان **فصل** وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع لاعرابه بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم و العالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قال ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احترقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار اصله وهو ابن واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يوصف بما الاستعظام كقوله رحنا الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو او هاء لقولهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سننه وضابطه مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضى اي المفرق فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان

هذا الجمع

مكسور

مكسور الفاء لم يتغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها وعلامة جره الياء الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو بزة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة علمين لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهي المساوي في السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمو بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو وحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما وعوض عنهما تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء ولا تكتب مجرودة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء و تكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك المرادي عنه في باب النسب وسلم وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسيبويه قال ان التاء فيهما للالحاق بجذع ونقل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم يرد هذه التاء تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا معربا بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما اتقينا الواو والهاء لزم انفتاحها اذا تطلبنا الفا فصار شاة ثم حذفت لامها وهي الهاء وعوض عنها هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض عنها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في التكسير شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبي ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف او السهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة و النوع الثالث ما حمل على هذا الجمع من جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط وما الحق به فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل التبريزي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعرب بالحروف اجراء لها على ما كانا عليه قبل التسمية بها وان كانا مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع الثاني ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلثة والاعراب بالحركات الثلث ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على التمثيل بقرينة التشبيه وصلة من التشبيه يجوز الحاق التشبيه بغسلين لانه شبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا المجرى من لزوم الياء و الاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون هارون م او يجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين والموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود العلمية ويحتمل ان يكون من باب عربون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ورد على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره الشيخ ابو حيان وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من الزم المثنى الالف مطلقا وبكسر النون وبعد الاعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فغير اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح قال الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة

وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل تخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى وقد
بعضهم اي العرب يجري بسنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على
لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احد ولاد على بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن على ابا برا ونحن له بنين الرواية بنين بالياء
والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم
تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون
مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني لعمر ومعناه تركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا
حال من مفعول شيبننا وبعضهم اي النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب
الياء اوسع من باب الواو وهو اعم من قول الناظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله ربت حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كسا كنين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة
وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني
ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي
بياء النسبة في الجمع ثم حذفت احدى اليائين واسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة
الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم
والخشب اللبد ونحوها وقد يطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في
قنبان وقال الاعلم يوسف الشنتمري وهو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه
بحرف اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سياتي وبذلك صرح ابن جني **فصل**
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به
بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على
التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف والذال المشددة جمع قذة وهو البرغوث بضم الباء وضمها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو حية
وقيل ابو حية النميري
وفتاه على احوذيين استقلت عشية فما هي الالمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو الخفيف المتن لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر للرعاية القطا
الماولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطا
ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما شاهدها الرائي لها الالمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء بل يكون بعدها وبعد
الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور وابن
وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة والياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي
خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح
يجري بعد الالف اذا كانت علامة الرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على
شاهد استند اليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله
وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر
وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به
الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف
راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به او لا على الاعراب
بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس **الباب** الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف
وتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او
بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق
بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حركة وسطه

مرزعبد الله مرتضى

والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول الاكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث و
جمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على سنن
الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس اخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات
منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا تا
لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم
ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت
فيه الضرب المفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا لحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم
المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا نعلم العالم وان كنا لا
نعلم انه مخلوق الله الابدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كانه موصوف بالخالقية العالم وثالثها انه قول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه وا بدعه
فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه
ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وينصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا
وربما نصب بالفتحة على لغة كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح
التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثباتا بضم التاء الجماعات المتفرقة منصوب على
الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب
هذا النوع تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه ولكن
الوارد من ذلك معتد لامه مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما
قبله فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو
اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء مزيدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات جمع
ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما
فقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو ليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد
من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او دالا على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير
عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات
بمعنى صاحبة واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزن فعات نحو وان كن اولات حمل
فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كونن بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين
فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع
وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا ولو كان نكرة لجرى
عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح
وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق
البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على
ثلث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان
عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة
للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فيحصل في المسئلة
ثلثة اوجه وقد رووا بالاوجه الثلثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال الرواية بجر
اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة
الرسول صلى الله عليه واله وسميت باسم الذي نزل بها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما
قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عن قول المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات

على الحال

بالفتحة

والمؤنث انما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل **الباب** الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اى ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من
علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له والذي يخصه هنا انه
اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة
جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين وكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن
منها ونحو اعكفنا في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو ابدا منزل في قراءة من جره بالكسرة بلا تنوين على
نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو وهن الشافيات الحوائم بالكسر لدخول ال الموصولة عليه
وهو جمع حائمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقوله
ابن ميادة رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل انه
قد دخله الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون
القاف اراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى بصيرته شديدا كاهله بتحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله
وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخله ال او اضيف وجر بالكسرة هل يبقى منصرفا ام لا اقوال ثالثها ان كانت العلتان
باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار **الباب** السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا
باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين
والاحسن انها ستة قال الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او المخاطبتين
نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان او بالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون و
بالياء للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب
ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما رفع تفعلان
كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدين الواو ولا يمكنهم ذلك في
يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا الجزم عليه كما حمل
ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة
ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى الجواب بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير
الجماعة وهو واوصفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن لا
معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك
يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة الرفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم نحو لم يعفوا وفي التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى
ووزنه تعفوا واصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمه **الباب** السابع من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة اما الف
كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فان جزمهن بحذف الآخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل
عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى
على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة بالالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب
في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه
الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما اشتبهت صورة المرفوع والمجزوم واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فالمحذوف عند الجازم وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم والحذف جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين
ثم استشعر اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
فضرورة فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف لاشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية
بناء على لغة من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت

الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام
الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمي او بيأتيك ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتي والباء
زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف
في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على المرفوع اما لتوالي حركات الباء الموحدة والراء من يصبر
والفاء والهمزة من فان كما في يأمركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة واما على تنزيل برف في يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا
فاولى بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد
وسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اجرى الوصل مجرى الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع
السبعة وكقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون
مدخولها مستقبلا مبهما لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف
على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم
يستتبع حذفها حذف حرف العلة **تنبيه** محل حذف حرف العلة للجازم فيما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان
بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرأ مضارع قرأ او مكسور ما قبلها نحو يقرئ مضارع اقرأ او مضموم ما قبلها نحو يوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى
حسن وجمل فان كان الابدال من الهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة فحذفت حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن
من جنس حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف
الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة
فهي متحصنة بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء
على قول الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف
العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه
لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد
بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل
دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لانه تسهيل الهمزة كتخفيفها **فصل** تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
نحو جاءني مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر
الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي آخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى ما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى ما الفه منقلبة عن واو وان صورت
فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي آخره الف لازمة معتلا لكون آخره حرف علة ومقصورا
لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع عن المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من
ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة
والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها و
موجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة في الاحوال الثلاثة مكسور ما قبلها
نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون آخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه
بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض
الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى
والحرف نحو على مما في آخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في آخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو اذا
والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رأيت اخاك وفي الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسر قبل
الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما في آخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما
كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الضمة
والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب وتقديرهما فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير لتوالي
اللفظ الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو و
الياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومن تابعه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه

باب النكرة والمعرفة

اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف
انو فيه غير الجزم وابد نصب كيدعو يرمي ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله وابد نصب ما
كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في العربية اسم مرتجل معرب في اخره واو لازم
قبلها ضمة **هذا باب النكرة والمعرفة** وهما في الاصل اسما مصدر لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم
ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود
او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة
لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو
وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق او شعاع
شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس
امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول هذا الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل
وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس
والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح
الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة
ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب
يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معنى الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل
لا تقول رب رجل صاحب اخوه عمرو قاله الشاطبي في باب الابتداء واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان
واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء فمن للعاقل وما لغيره وكذا اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما
في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذا اين وكيف فانهما واقعان موقع
قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذا نحو صه
حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف
في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال انفسها وكذا نحو احد وديار
وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل او ذي او ساكن او نحو ذلك قال ابن طلحة وابهم
وانكر النكرات شيء موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني
معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة
وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال التي للتعريف بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها
ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعد ام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها
غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها للمح الاصل بها
وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم من اسماء الدم بالدال المهملة وتخفيف
الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة
باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد ونحوه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف
تقديرا ولمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يمكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام
المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهو والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث
الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن وما لا
كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالمراة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه
الخمسة معتلا كان او صحيحا كابني وغلامي والسابع المرتب على قول كهم وذي وهند وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل
لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم
عن ابهام يعني ان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول
وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل
المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى

ان المضاف

والمضمرات

ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فيحصل ثلاثة اقوال **فصل** في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على
البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح
والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاح اسمان
لما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او المخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها
عند بعض الكوفيين او الغائب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير
وللمخاطب تارة وللغائب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره والمراد بغيره المخاطب
كقوما للمخاطبين وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت وكاف
اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر
في اقوم وقم وتفعل في قولك اقوم انا وقم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل لتعلمهما للمبتدئين وليس هما
اياهما على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف اكرمك وهاء سليه ويائه وهذا معنى قول الناظم
وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة
من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه
للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ولا يقع بعد
الا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وبقي الكاف فاوقع المتصل موقع
المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من
الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهو مفرد لا جملة والا حرف استثناء والكاف في موضع النصب على الاستثناء
لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد مكان
الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الاه ناصر فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل من عامله
وهو اي المنفصل ما يبتدأ به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هيهنا
البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هيهنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر
الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان الضمائر مبنى
على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلاثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو
خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلاث وثانيها الالف الدالة على الاثنين او الاثنتين كقاما وقامتا وثالثها
الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش
والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر ويقع في الامر كقومي والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع
والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلاثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء من ربي في محل جر باضافة رب
اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك
في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له وصاحبه في محل جر فالاول باللام وفي الثاني بالاضافة
وفي يحاوره في محل نصب بيحاور وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال
الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا
في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول النظم كاعرف بنا فاننا نلنا وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على النظم
في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلاثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب
اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة
لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة
مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمذكر
غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل مردود فانتفى الاتحاد وثبت المراد والفاظ الضمائر كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول النظم
وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه
الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة
او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل الاختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر

ومنه المبهم

ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجمع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدو بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والمثنية والجمع فانه يبرز في الجمع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدو بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو وذلك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كله السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل في التعجب او بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدا وعلى هذا فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا لم يؤمن اللبس بان جرى على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالا هذا نص كلامه وفيه امران احدهما ان قوله في تركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك لانه يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله ثم ان يحمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول ممتنع والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم وتقم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب لثلثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب وفروعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن ويعلم مما تقدم **تنبيه** مذهب المشارقة ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي والجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الهاء الضمير وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المثناة من تحت حال كونها مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي اثنان ايانا للمعظم وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه

تقومون

او ضريب

واستشكل

واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلثة عند الاحتياج الى التمييز ردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زائدة تعتمد عليها اللواحق لتميز الضمير المتصل من المنفصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضماير اضيفت ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضماير الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا فجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لتثنيتهما وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثنا عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم احتج الى سردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضماير الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم **فصل** القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف احكامها منه وهي هنا انه متى تاتى اي امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل نحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تاتى ان يجي المتصل فاما قوله وهو زياد بن جمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان اما اصاحب قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا ازدادوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الي ويدل عليه انه وجد في اصل ضبطه لزا لو يجدهم حبا فاخرهم الا اه وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدونهم فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدونهم فحذف المضاف وفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا يزيدهم هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعون من ثنائه عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس ضمنتهم لكن فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدايد مضاف اليه واذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز منصوبا اياكم فما كان جوابه فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل اي فان ضللت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع اخص منه رتبة نحو ظننتني اياي وسلنيه او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو امر الا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي في الجواز كما الا انه ولما كان غرضه ان يحصر المدافع عنه فصل الضمير ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة والخبر انا اذ لا ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بالذال المعجمة اوله ومهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي

وواحد لجمع المذكر

اكرمهما

المدافع لا

حقيقة تحامي هنا تفسير الذائد وهو اسم فاعل من حمايته وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق والاحساب جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب لانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخر قاله في تحفة الغريب ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهي امتناع اتيان الضمير المنفصل مع تاتي الاتصال مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احديهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضميرين اخرهما اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصال الضميرين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك للشخص عبد سلنيه او ملكتنيه والكاف من قولك لعبد زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسلني اياك ولكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسئلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وآله ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن الوصل قوله فاجابته لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد لا التفات لغيره وفي المصدر مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولبك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك ماموتا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك او مبتدا وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحي جمع رجا كعصى والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة وهي الحقد ايضا فهو من عطف المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرء برا لخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد تبتدر المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احد اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارق المسئلة الاولى نحو الصديق كنته وكانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في خلتنيه نحو فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل ووجههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدم ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك واعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب واعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا فنادر والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى ادى الباطل لقوم الى ان يشيطنوا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحد الرتبة بان يكونا للمتكلم او مخاطبا وغائبا لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يبيح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتداء تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانالهماه فعل ماض لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير الغيبة الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتنيا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لتعدد مدلولهما نحو زيد اعطيتهاه اي اعطيتها اياه واحترز باختلاف لفظي الضميرين مما ان لا يختلف لفظهما فلا بد من

مقدم

الفصل

الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه **فصل** قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض فينتصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف ويخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على ضربين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من نظير الاول الجر وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه الثلثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى حريص والمعنى تمل الندامى ملا متجاوزا الى غيري واما انا فلا امل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغنا ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه لغير امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا وكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصريين وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفي ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله وليسي قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو وما يامركم فحذف النون ليؤمن تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت لحياتي وانما وجب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى عن رسول الله ص في سفره وما قال بحيرا الراهب في شانه فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت فكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتي ندرا وان نصبها لعل المشار اليها في النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو عدي بن حاتم الطائي وقيل حطائط بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته على انفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم هزالا ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها فاتى مع انني بنون الوقاية ثابتا وجردها منها اولا وزار حران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى

ان لحاسب على ليلى وان سند بها على ذلك العيب كقول امرئ القيس كانى لم اركب جوادا للذة ويجوز كانى وكقوله انه ولكنى اريكم قوما وكقول الشاعر وكنت من جنها العبيد وان خفضها حرف جر فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل فى البناء الا في الضرورة فلا تلحقهما الى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا منى وعنى بعض ما قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة وان كان الخافض لياء المتكلم غيرهما اى غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لى وبى مما هو على حرف واحد وفى بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة احرف وخلاى وعداى وحاشاى بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون فى لى وبى لانهما مبنيان على الكسر واما فى فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه لا اصل له بل عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء واما خلاى وعداى وحاشاى فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية وان قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب افعل مجرى واحد وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا تحفظ لها ذلك بل بفتح ياء المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر فى فتية جعلوا الصليب الههم حاشاى انى مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اى مقطوع العذرة وهى قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن او قط او قد مما فى اخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون كما فى من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقد وقط بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التخفيف ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سنبين وغلط ابن الناظم فى شرح النظم فجعل الحذف فى قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر وقال تمامه اى الحذف والاثبات فى لدن وقد قرئ وقد بلغت من لدنى عذرا قرئ مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابى بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وابو بكر وروى فى حديث النار بالاضافة قطنى قطنى بنون الوقاية وقطى قطى بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدنى من نصر الخبيبين قدى باثبات نون الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى ولك ان تقول لا شاهد فيه على تركها النون ويكون اصل الثانى قد باسكان الدال ثم الحق ياء الاضافة لا ياء القافية وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قال الموضح فى شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابى خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذى كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفى لدنى لدنى قل وفى قدنى وقطنى الحذف ايضا قد يفى وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمى فعل بمعنى يكفى لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا او ظرفا لم يتصل بها ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف غير هذه اى غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابى واخى لعدم السكون اصلا

هذا باب العلم

بفتح العين واللام وهو نوعان جنسى وسيأتى فى اخر الباب وشخصى وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع والعلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسماها وكنعم وقبر فانها لفظها لا بعين مدلولها من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض فى المسمى وهو الانفراد فى الوجود الخارجى وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسماها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذى انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبى فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحيته لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقى من المعارف فنحو يا رجل المعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين

فصل

العلم الشخصى مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهى اخت طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهى خرنق بنت عفان من بنى سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثانى ما يؤلف كالقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع حى كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرنى ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهرى فقد سهى والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعوية بن ابى سفيان والبغال كدلدل والحمير كيعفور كلاهما كانا للنبى صلى الله عليه وآله والابل اسم جمع كشذقم بشين وذال معجمتين علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفى المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرارا وكحلا اصطدما فماتا جميعا فماتت كل واحدة منهما

بالحرف

بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وذكر فى النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب وقال الجعفرى جزيتنا وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

فصل

وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يتقدم ويتروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبى والمرتجل فى كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة فى الكلام العربى فالوارد بان من ذلك الافقس وهو ابو قبيلة من بنى اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س فى غير هذا الموضع والثانى ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها فى غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثانى هو الكثير ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو فاستعملت هذه المادة فى الود والودود وغيرهما وسعاد علما لامرأة لم تستعمل هذه البنية فى النكرات واستعمل مادة س ع د فى السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسى وشاذ فالقياسى ما له نظير فى ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وضعفر وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبر والثانى نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة ومنقول وهو الغالب فى الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية فى غيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اى مصدر كزيد فانه فى الاصل مصدر زاد يزيد زيدا او زيادة وفضل وهو فى الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اى ذات كاسد فانه فى الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه فى الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما لفاعل كحارث فانه فى الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه فى الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه فى الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثى المجرد ومحمد فانه فى الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم من الثلاثى المزيد فيه واما ان يكون من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح عليه السلام او امر كاصمت لبرية قال الرضى بوصل الهمزة وكسر الميم منه والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كتأبط شرا اى دواب اشعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد من قول الشاعر نبئت اخوالى بنى يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق ولم يسمع من الجملة الاسمية مسموع من العرب كما قال فى شرح التسهيل ولكنهم اى النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قياسا له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل فى الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاق لا مقصود

فصل

وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادى وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبنى وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب وقال رؤبة فى حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافى مرفوعة فلولا ان فى يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية والجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف وما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح فى موضع المفعول الثالث وفديد اى صياحهم وفى الحديث ان الجفاء والقسوة فى الفدادين بمعنى الحراث وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف ولا يتعلق بظلما لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجارى على الالسنة بنى يزيد بالياء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك فى البيت لان تزيد بن يزيد بن الخزرج او يزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة فان كلا منهما ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجى وهو كل كلمتين نزلت ثانيهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثانى لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينتقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لصيرورتها كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت للبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اولهما الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعديكرب لرجل وقالى قلا لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كرمى ومعنى وحكم الجزء الثانى منهما ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا اعرابا لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثانى كلمة ويه فيبنى على الكسر فى الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمى ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول النظم ذا ان بغير ويه تم اعرب واما مركب اضافى وهو الغالب فى الاعلام المركبة

لان الاكثر فيها الكسر وهي مشافهة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جاء بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة
لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما يختلف ملحقا بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة
مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء
للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وعلمه وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام
ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدره
اب وام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم وزاد الامام الرازي في العلم او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة
انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من
الناس فالرفع كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء
بالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا رأس
الناقة فقال له ابوه شأنك به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف
والاذناب غيرهم ومن يساوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى
والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات
مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من
اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا
يتقدم فكذا ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما يقدم اللقب على الاسم كقوله وهو
اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم
وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو ومقدم عليه وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل
منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما غيره
ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه
وقيل ان امه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك انه كريم
الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما قال اعرابي لخبار اعني عمر
بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاده ذلك
ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف
في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ
وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد
بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في اكحله فما رقأ دمه حتى مات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ
فنظمه حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد الله وفي نسخة من الخلاصة ما اي شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي
ان اللقب يجب تأخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالا
بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة
وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب فهي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم
اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى
فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة
والثاني مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء
المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف
بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوفا وبنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين
برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعته من الرفع الى النصب ومن النصب الى
الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا
وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما
ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع

مانع

مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب في صفة الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك
ابن خروف وجواز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو
الاضافة ووجوب الاضافة يرده النظر من جهتي القياس والسماع اما القياس فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة
ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الآخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما
السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والالف والعينين بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة
المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند
انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين
وجواز الاتباع في غيرهما اشار اليه الناظم وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب **فصل** والعلم الجنسي الموعود ذكره اول الباب اسم يعين
مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة
اجرأ من الجراءة وهي الشدة من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في الاسد والثعلب هذين للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم
جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال
في الاسد هذا لتعريف الحضور المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل ال
الوضع على حقيقة الجنس فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء الا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث
فانما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد
من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال
الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المثلين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين
على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون اذا كان ذا سبب آخر مع العلمية كالتأنيث اللفظي
في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن آوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق
الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار وصياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت ان
الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما
وحده قاله ... ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين بيانا
وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كما ان النكرة نحو رجل
كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية ولذا لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما
من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسامة معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فالاولى ان يستدل
على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة من اللواحق فاللفظ
الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد فهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها
والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو
نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا
وهو عم **فصل** ومسمى علم الجنس ثلثة انواع احدها وهو الغالب الاعيان التي لا تؤلف كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي
كنية صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة للذئب واسمه ذؤالة والحشرات نحو ام
عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف
كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي
المحكم لابن سيده ما ادري اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهول مستضعفة خفية ... وقيل هيان بن
والدم بيان اسمان لولدين لآدم عليه السلام ويقال ابن لا يعرف صلمعة بن قلعمة وضل بن ضل وابي المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة للفرس وابو الدغفاء
بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء ... اي شيئا لا
... ولا ذنب في المعنى كلها ما لا ينطق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعل هيان بن بيان لعدم التشخص حقيقة وابا الدغفاء
لبعدهم عن الحمقة بمنزلة ما لا يؤلف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح
بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى بريء الله من السوء قاله ابن اياز وورد جعله علما الملازمة للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان ... الكلاب
وسكون

وسكون الياء اخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدرة بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال آخر
جزى في المنهج والدليل على انه علم الذي سبحان الله والمدى بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلابد من حصول
العلمية ويسار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت أعاما
وقابله وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا
في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة

هذا باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلاثة اقسام
وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه
اثنا عشر من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين
مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة فتصير ثمانية عشر في ستة
فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب ذا بالالف الساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة
وذائه بهاء مضمومة قال الهذلي هذا ؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما
للضرورة ولا اصل فيها ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه واو متحركة
لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وتي بكسرهما وسكون ثانيهما وذه
وته باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا بزنة الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتاء
بضم التاء من ذات قال الموضح في حواشي التسهيل اسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة وتا بالالف
وللمثنى القريب ذان في التذكير وتان في التأنيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد نون ان
لساحران مؤول وتأويله اما على حذف اسم ان ضمير الشأن على حد ان بك زيد مأخوذ واللام داخلة على مبتدأ محذوف والاصل انه هذان لهما
ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي
النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تنقلب ياء او على انه جيء به على ما اوله
كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة والحاره
الحاجب وللجمع فيهما في التذكير والتأنيث اولاء بالمد وهو لغة الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس
وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه
لغير العقلاء كقوله وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهو مما لا يعقل وذم امر من ذم يذم
ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على الاشهر
من اين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوى ممدود وقصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام
عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر
وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى **فصل** ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان
المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية لا اسمية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبين بها احوال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك
وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها
علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى ذلكم خير لكم في المجادلة وتلك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما ساكنة في
البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه لا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث
ولا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون ولا فيما سبقته ها التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير
اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعه وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة
من مده احتراز من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل
الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحدة الاشايب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام
الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له رتبتان قرب وبعد لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة
او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك

بتشديدها للبعيد ولجمعه اولا بالمد مقصورا للقريب واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد
ولمثناه تان للقريب وتانك للمتوسط بالتخفيف وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعه اولى للقريب واولاك للمتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة
بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة للمسمى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجماعة فالاول نحو عوان بين
ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا ينوب ما للاثنين او للجماعة عما للواحد

فصل ويشار الى المكان القريب بلفظين بهنا مجردة عن ها التنبيه او ههنا مقرونة بها التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ
بهناك مجردة عن ها التنبيه او ههناك مقرونة بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد
النون واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيه كالذي قبلها وكسر الهاء اورده
قاله السيرافي وانشد لذي الرمة هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة
الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ويبنى على
الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة
شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف مع الجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المقدرة تنزيلا له منزلة اللازم ولا مفعول مطلقا على الصواب
واذا قلنا بمذهبه فمجموع ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان واشار
اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا

هذا باب الموصول

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول
مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها
مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم ومنه
ان الزائد في المعنى وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان
او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية
وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات
عن يونس وانه جعل من ذلك الذي يبشر الله قاله الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي ... بالمستهزئ ... المعروف بمجد
بدون رجال مما صنعوا وليت رزق رجال مثلما نالهم قوت بقوت وسعى كالذي سعوا ... اسمية الذي
وصيغ الموضح بابه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما
نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون حرج على المؤمنين ومثال لو يود احدهم لو يعمر الف سنة
اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي
خاضوه فحذف الموصوف العائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه وقع الذي على الجمع كقوله
ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول
الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان نص في
معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها الذي للمفرد المذكر للعالم بكسر اللام وهو من يقوم به العلم
وغيره فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا
يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن
قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة
فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف
واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولمثنيهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا
ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما
بحذف الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات
الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما يقال
في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا
بين تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي والفتى فحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا واثبتوه في القاضي والفتى
فرقوا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف

الاول وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحة الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر في الالفاظ عوضا عن ضمة التصغير
التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان اللتان
تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية الذي والتي باللذان واللتان كما استغنت عن تثنية الذي والتي بالياء فان العرب لم
تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء او
خنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما تعويضا من المحذوف
عنهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار
الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون
فيهما وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين احدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما
وهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الاخر تحكم وبلحارث
بن كعب اجمعون وبعض بني ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق ابني كليب
ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب
بن يربوع وعمي بالتثنية وهما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد في العنق من الاسارى وغيرهم واراد
الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم
صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتداء وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم
خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا
يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالباس بالمفرد وعدم الطول وتلخص في نون الموصول ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون
الاشارة لغتان الاثبات والتشديد ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير العاقل قليلا الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قال الموضح في شرح
اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رأيت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها
وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله فتهدى للوصل اياما الالى مررن علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا في الاحوال
الثلثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على
سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال الذون بالواو رفعا ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف
عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء وهو لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما او للشك قال شاعرهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة
ملحاحا فنحن مبتداء والذون خبره والنخيل بضم النون تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة
والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره ولجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء
والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محا حبها حب
الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاء اي حب اللاء بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما اباؤنا
بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فالى الذين
الموضح وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى
تقارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا
وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طي شهر ومثل ماذا اي كما ولكل منها كلام يخصه فاما من
فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي لغير العالم على سبيل التطفل في ثلاث مسائل احدها
ان ينزل ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن
الاحنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي
الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انعم حذفت منه
الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله صباحك
ومساءك وبعضهم اصله ينعم حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة في اخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون
الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي بمعنى الماضي فدعاء الاصنام في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا
في قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى

وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العالم المسألة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة
نحو كمن لا يخلق فانه عام للعاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه عام
يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والدواب والشجر
بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر ولا فرق في هذه المسألة بين ان يكون اكثر من غيره كالمثال الاول
او اقل منه كالمثال الثاني او مساويه كالمثال الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسألة الثالثة من وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به
اي بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيهما على ضربين لاختلاط فيما
وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر كما تقدم والاختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا
بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا ودابة الارض تاكل منسأته
ويحتمل هنا ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد
ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من ان يكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله
على حرف انتهى واما ما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد يكون له اي لما لا يعقل مع العاقل
نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا
يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح
في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رأيت شبحا بفتح الباء الموحدة وبالحاء المهملة لا تدري ابشر هو ام مدر انظر الى ما ظهر
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال
والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد
بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ورده قوله وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد
منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا
الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان
ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم
الذين ظلموا ينقلبون اي انقلاب واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل مقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للكوفيين في
الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسأل الكسائي
في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يات له وجه المنع فقال له اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها
قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان
ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجتها بذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل يحتمل ذلك وانما اشترط كون العامل فيها متقدما
مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور عند الجمهور
افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فتقبل مطلقا سواء اضيفت
ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا و
سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعرب ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف
نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما اشبهتا بالغايات اذا كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج
ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون
ان ايا في الاية استفهامية وانها مبتداء واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره
وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما روي في الاية وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هارون
ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال فنحو ان المصدقين
والمصدقات مما صلته اسم فاعل ونحو السقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة

عليها حرف تعريف على ما صحح في المغني ولتبنت ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن تابعه بردّه انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قد افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف ظاهر ان لا تحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني ووجههما ان العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما تتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فكذا مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل ويعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا اشتراط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزام مذهب الكسائي ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستفاد من قول الناظم وهكذا ذو عند طي شهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلثة اعراب ذي بمعنى صاحب وخص ابن الضايع ذلك بحالة الجر فانه المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض طي فيقولون في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات فمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت ذلك الحكم على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القران ورد قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات القران سمعنا اعرابيا من طي يسئل ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخرة الى ما قبلها وحذفت الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف اي اسئلكم بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من اينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع في القلة على انوق فقدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق ويجمع اينق على ايانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين وحكي في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول ابن ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا فلعدم الاضافة فتقول جاءتني ذات قامت ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلث مع التنوين وتقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان تكون صلة لغير ال والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وقد تلغى الالغاء بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية بصنعت والتقدير اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انها في محل جر من قال لسائل عن شيء عماذا تسئل والتقدير عن اي شيء تسئل فانما ثبتت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبين فالحق المعنى وهو ظ قول الناظم ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدم استفهام بما باتفاق او من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلاهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا فيما فيهما من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام

المستفهم

كما في الابهام فلا خصوصية لها بل دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما مبتداء وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسئلان المرء ما الذي يطلب ويحاوله بالجهاد في الدنيا انذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن عائذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن ابي الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتداء وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا من وما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتداء ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتداء اي الذي تحملينه طليق وعندنا ومنع البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هاء التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتداء وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها والتقدير وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلم فيه معوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تجعل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصولة وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك و عندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل كانه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم

فصل وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصة كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لابهام معناها الا بصلة متاخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليها لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتمتاز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها الاسمية فيها انتفاء ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعدها صلة على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفردا للفظ مذكرا وان يريد غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي اضناك حب سعادا اي حبها والصلة اما جملة او اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها مع غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة ليعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من انصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا يقال جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهي خبرية وجملة القسم اتى بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدركة عما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم او حتى ابوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك منه واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفائدة فهو ثلثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة

اعطاه

بخلاف المناقضين نحو جاء الذي مكانا والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جاز الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا والذي مر بك والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لانها بمعنى الفعل ولذلك
عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا ونحو اصبح فرحبي او دارج وبذلك اشبهت الجملة
وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب ونحو افعال وحسن على قول ابن مالك ونصه
وبعث بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة
حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة
وكجرع مذكر جرعاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب فانه
في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي و
الدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال
لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم
الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص ذلك
عند ابن مالك بالضرورة بل اشار الى قلته بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا
والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد
عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا
والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او
قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي اي
بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العايد
المرفوع بشرطين اذا كان مبتدأ غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدأ
فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم او
هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف الضمير المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه
اذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها
فاي نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العايد وخبره مفرد وهو اشد وغير اي نحو وهو الذي في السماء
اله فاله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العايد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله
في السماء اي معبود فيها ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية عن العايد ولا يحسن تقدير الظرف
صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير بعضها الاضافة معطوف وكان لتضمنه الابدال من الضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قيل يمتنع قاله في المغني
ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي
في السماء اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العايد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك
لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد وزيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت
كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم تقديره ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العايد لطول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في
المغني والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي
اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي
هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبناء للمجهول من قولهم عنيت بحاجتك
اعني بضم اوله اهتم ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش
الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العايد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من
الاية والبيت ونحوهما وشبهه الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العايد المنصوب اذا كان متصلا منصوبا
بفعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا
لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بل قيل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر نحو قوله تعالى يعلم سركم وجهركم وقيل بشرط جواز

ونامسرح

حذف العايد المنصوب ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي اكرمته في داره فان العايد احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال
الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العايد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه
زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره
والله موليك صلة ما والعايد المحذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في
اللبس بالمتصل ويفوت لما قصد من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل
رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذي انه فاضل وكانه اسد لان لسان و
كان المشددتين لا يحذف الاشذ وذا وان يمثل احدهما ما الا بغير معنى الجملة وهوان والثاني ما يغير معناها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة
الالف واللام واسمية الحقيقية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم يقصدون التنصيص على اسميتها
وانما هو عايد على الذي كما يفيده العطف باو والعايد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العايد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان
عايدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عايدا على ال نحو جاءني الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى
محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العايد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما ومحمود
خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول بناء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من
الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا
يكاد يسمع من العرب قال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عايد متصل ان انتصب
بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العايد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجار للعايد وصفا ناصبا
للعايد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف
العايد على الموصول الاسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضاءك او مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا
انتهى ولكن هنا حاول شرح قول النظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذي قام ابوه لان المضاف الجار للعايد غير
وصف وجاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز
حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العايد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل
ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير
عبارة عن الموصول والموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك
معنى قول النظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعايد المحذوف
مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب
بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركن
والعايد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا والاسم
الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بالمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم
المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قال
وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف
فيهذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح اي به
انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني فاي استفهامية مبتدأ وذو
خبره وهي موصول عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعايد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول
الموصول زمانا او قد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول يعجبني اليوم الذي جئت زيدا فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين
فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا
لانه لما حذف في اول الامر صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب
بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده اي به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصبه لا من جره وذهب يونس وابن
الزكي في البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على
من صبه الله علقم انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل الشمع وهو بشدبد الواو للفرحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره
وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعايد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة

مالة قرب الموضح في نسخة هذا الكتاب هو هو لان العايد منصوب ليس عايدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها

ما وهو

حللت في الذي

لفتح

في المعرف بأداة

جيب التقدير وهو علم على من نصبه الله عليه المعنى وان لساني مثل العسل الشهد يشتفى به اناس وانت مثل الحنظل في المرورة على من سلطه الله عليه فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بفي مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسداه وحذف الهذلي العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة الخ والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه شبهة فيه باتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم

هذا باب المعرف بالاداة

قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة زائدة هي او اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص ان في المسألة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون ألحمر … همزة … اللام فيها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الي كما يقولون قدي ويثبتونها مفصلة في … وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها واما … بينهما في القسم والنداء نحو ايا الله لاغفلن ويا الله فلان الصارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام … منزلتها واما الدرج فلان … لالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت … مثلها … بينهما وانما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخر يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت كالالف … وحجة الرابع انها باتت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت … وان اللام تغير عوضا … قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة … الا ان المحققين ابدلوا في السهو والسنة وانما ابدلها في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغم كقوله وام سلمة انتهى وارادوا الحديث المروي قوله صلى الله عليه وآله ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم اقتصر على قول من قال الحرف تعريفا واللام فقط وهي اي الكل نوعان اما جنسية وانواعها ثلثة ووجه حصرها ان مدخولها اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي نحو وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء الماء المعروف وقيل المني كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال البرهاني وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا ووجه الحصر ان يقال العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري وهو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم اكملت

فصل وقد تزاد ال زائدة اي غير معرفة وغير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي في علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالسموأل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموأل بالهمزة طائر يكنى ابا براء او كاليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها

بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله تلك العزى ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم الاشارة وهو الان فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي لا يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وال فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والان والذين ثم اللاتي او كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف ال وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد ومن الامثلة معارف بالعلمية كما في الامثلة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة ال فيهما فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه زائدة انتهى والاشارة كما في الان خاصة والصلة كما في الموصول واما زائدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة اجتنيتها فحذف الجار توسعا واكمؤ بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي اخره همزة جمع كمء كفلس وهو نبت واحده كماة كجبهة وعساقل جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهما الكماة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة ردية الطعم وهي اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وهي لا تدخل عليها لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وللاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلتحق بذلك ما زيد في الشذوذ نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال والثاني معطوف وال فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اولا فاولا وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح أوأل على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم ولها اولا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما يقبل ال قد يلمح اصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة ومصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفة لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما قبل ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان فيكون الغير غير لازم ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانه امر خاص بابن مالك بل قيل انه امر عنده بانه فلا يتابع عليها وعن الثانية ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله اجبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها ومقرونا بها فلا مخالفة والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة دخول ال على يزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر

فصل من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت على العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوانهم فليتامل والثاني وهو المعرف بالاداة كالنجم فانه في الاصل يقال لكل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوي فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي يضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يقال لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول والاعشى فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة دائما

لاعدد اواضافة فيجب حينئذ ازدهاره من حرف النداء ولا مانع لاجماعهما الهدى كما اشار اليه الناظم بقوله وحذفها الذى ان تنادا او تضف وجب نحو يا ابن عمي
باهلة بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة وباعشر تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفى آخره باء موحدة قبيلة
سميت باسم ابيها تغلب بن وائل وقد تحذف الهدى فى غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول النظم وفى غير ما قد تحذف سمع من كلامهم
هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فيعل بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كوكب من المجرة ويجوز ان يكونوا سموه بذلك
لانهم يقولون الدبران يطلب الثريا والعيوق يعوقه عنها الكونه بينهما قاله الفخر الرازى وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ويجيء
الحال منه فى التصبيح يونح تأتول المرزوقي بعلها الاولى اثنين وسائر الايام المعرب فاذا ازال الصفات نكرات فى التحقيق عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام
توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت صفات كالدبران **هذا باب المبتدأ والخبر** ولم يحد الناظم المبتدأ
بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اى بمنزلة
المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قولك من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل ان المراد
بهذا الاسناد التقاطى والازالة الاخبار وبهذا الوجهان نقلهما ابو البقاء والذى بمنزلته اى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل
نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم أانذرتهم
ام لم تنذرهم فاندرتهم مبتدأ وهو فى تاويل المصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار
به عن الاثنين لانه فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أانذرتهم وتاليه مبتدأ
وسواء خبر الا ان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
الفعل معا ان نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو فى تاويل سماعك وقبله ان مقدرة والذى حسن حذفها ان من تسمع ثبوتها فى ان
تراه قاله الموضح فى شرح الشذور ورده ابن هشام بان الذى قبله ان السبك هنا شاذ وفى الذى قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى
مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والماؤل به والذى بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف
زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق فى ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين
بمن والباء الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه اى من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء
والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر
وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى فى لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اى المجنون وعلى الثانى الفتنة بايكم اى الجنون فى ايكم ومنه عند بعضهم وهو
ابن عصفور قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة فى المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر
فيه والصوم مفعول به والباء زائدة فى المفعول ووجه الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن الزم والشئ الواحد لا يقوم
مقام شيئين مختلفين لان فيهما لام الامر وافعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جئ بالضمير غائبا على لفظ من
الا هو للمحامل فى المعنى قاله ابو اسحق الجزرى فى نقده على مقرب ابن عصفور والثانى وهو الذى يشبه الزائد نحو لعل ابى المغوار منك قريب ونحو رب
رجل صالح لقيته ... بالابتداء الا ان نحو رب اشبها حرف الزائد فى كونهما لا يتعلقان بشئ والوصف يتناول اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وما احسن فى عين زيد الكحل منه فى عين عمرو و
قرشى ابوك والذى بمنزلة الوصف لا نولك ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف فى كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغى وان تفعل فاعل يقول سد
مسد الخبر وسيأتى فى باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به فى حصول الفائدة مع قطع
النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفى او استفهام عليهما
وهلم لك ... فى العمل او فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف نحو
... انما اذا لم يكن ... مبتدأ وانما فاعل ... سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب
شرطهما ان يكون ... قال الموضح فى شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس
والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر قاله ابن عقيل والنفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد
مسد خبر لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل ايضا والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه فى
قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان
يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدأ ... قوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والطعن السير والاستفهام بالاسم نحو
كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم

بقوله

بقوله نحو مبتدأ والثانى فاعل اغنى فى اسار ذان وقس وكاستفهام النفى واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاخفش والكوفيين
فى اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير ان يتقدمه نفى او استفهام ولا حجة لهم فى قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت خلافا
للناظم فى شرح التسهيل وابنه فى شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخرا وانما صح الاخبار اى بخبير مع كونه مفردا
عن الجمع وهو بنو لهب لانه اى خبير على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته فهو على
حذو الملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الازد فان قلت اذا اجاز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفى او استفهام
فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله المرفوع بعده وسيأتى ان العمل من جملة المسوغات فان قلنا العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط
فى عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه المسيلى عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما
بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك
فقائم مبتدأ واخواك فاعله سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اى طابق
الوصف ما بعده فى غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقيام الزيدون فالوصف
فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه
حكم الفعل فى لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبى وان طابقه اى الوصف ما بعده فى الافراد
تذكيرا او تانيثا احتملهما اى الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد
الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل فى المقدم الابتداء عورض بان الاصل فى الوصف الخبرية
فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثانى مبتدا وذا الوصف خبر ان فى سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع
المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك
رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طالب
للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل فى الفعل واعترض بان المبتدأ
قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للآخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل
من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به لا لارتفاعه بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال به ان
الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل فى المفعول ولارتفاعهما اى بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به ان الابتداء
عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين وعن الكوفيين
انهما اى المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا فى صاحبه كما ان الشرطية عاملة فى الفعل
بعدها وهو عامل فيها فى نحو اياما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع
الاخ زيدا لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثانى فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوى ولفظى
على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشئ الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا
فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فلذلك ثبتت
واثبات الالف فى اثنان من استعمال المبنى فى اول احواله **فصل** والخبر هو الجزء الذى حصلت به او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف
المذكور فى قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع
المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك
اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا
سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول النظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس
جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف فى شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يجاء فيه صاحبه
فى حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتى وياتى جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل
الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راى فانه وان كان فى
الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالى
بل بحسب القياس الاصلى وذلك المعنى الذى بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا
زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس فى شئ منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فانا اريد به التشبيه على اضمار الكاف وانه نفس الاسد مبالغة

فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما
مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الماخوذ في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ فيتحمل ضميره والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات
قائمات فالخبر في ذلك كله يتحمل الضمير مستترا عائدا على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون
الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير
المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف او نحوه خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في
المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه
فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا
لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي
فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى
على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذرى
المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد
وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى
لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها الا ان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان
حكمه حكم الفعل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانون ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع ذوى م
بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيين اعلى اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البرون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بابنه
بيونه بينت قال الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ لبس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون
او يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى
لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا في شاخصة م
موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء وعما
وتقدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول النظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ والله
حسبي مبتدأ وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من
الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي واما غيره اي غير المبتدأ في المعنى
فلا بد من حوايتها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم واتى جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان يشتمل على اسم
بمعناه او بمعنى المبتدأ وهو اي الاسم المشتمل عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدأ حالكون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه
خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتداء
به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة
ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير
المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدأ نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا
للباس فلباس مبتدأ والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدأ وخص ابن الحاجب المسئلة
بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله ان السمع والبصر والفؤاد الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف
بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي والمجرور مفرد فال الاخفش او غيرهما اي غير الضمير والاشارة
وهو اعادة المبتدأ بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يمسكون بالكتاب
صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابط بينهما اعادة المبتدأ بمعناه فان المصلحين
هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى وقد يمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالربط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او عموم ... في الجملة لسلف والتقدير ماجورون قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدأ ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة

الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدأ نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو
قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني على
الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو
الضمير لا غيره اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدأ بمعناه وقد تقدم رده واما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله
الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبر فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو
من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه ولبس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني **فصل** ويقع الخبر ظرفا نحو والركب
اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كاملين فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى سابقا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري
تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين
ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل
صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فزيد اذ المرتكز في اما ان لا انما لا تفصل من الفاء الا بمفرد او جملة شرط
دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال الموضح في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه
يرشد قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر
وابن خروف الناصب لهما المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون لهما معنوي وهو الناصب م
كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المغني ولا معول على هذين القولين على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى
الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع
لا يصلح ان يكون توكيدا للفؤاد ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم ان على محله من
الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر فان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدأ اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك
بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع انتهى م
للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر
بالزمان الا عن اسماء المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس
يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات فيها فلا بد لكل حدث من زمان
يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء
الذوات ويحصل الفائدة كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل
متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره فهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو في زمان طيب واما نحو مجنى الورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد
الياء اخر الحروف في المنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيهما واجب بتقدير مضاف
كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل
بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع
مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدأ بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها
بمختص مما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرفا ومجرورا بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق
ان المسوغ للابتداء بالنكرة عن ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا مزيد
والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهي مثال لما يجوز ولا يجوز
رجل في دار لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم اختصاص ما يصلح للاخبار عنه او كان تلو نفي نحو ما رجل قائم ومثله في المعنى

النظم بقوله فما خل لنا فرجل بخل مبتدأ وان وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تلو استفهاما نحو أاله مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدأن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة او تكون موصوفة سواء ذكرا اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذف الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدأن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة اي منوان منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل الاية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امرأة سوداء لحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ولو بصفة ثابتة لامرأة وخير خبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدأن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم ورغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل بر يزين ولان هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح … يحمد الناس ذم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما رجل … وعلى الاستفهام … على الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وعلام انسان موجود … كلها الا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المعنى فيقاس على … وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلامه رجل وعلى اله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى لعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة بالنصب او الجر العاملة بالرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما نبه عليها لشبه الجملة وهي نحو عنده رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعنى … وشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرفه وهو ءاله وشبه النكرة التالية لولا وهو اصطبار بالنكرة التالية النفي وهو رجل في ما رجل وشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب في هذا من قول النظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت قوله تعالى انتم قوم تجهلون ذكره الموضح في شرح بانت سعاد **فصل** وللخبر ثلاث حالات احدها التاخير وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يخاف التباس المبتدأ وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرف على التعيين اسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المتساويتان نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو يوسف مبتدأ لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه ح وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا لظاهر او ضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لابد منه

في قول النظم كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر المحصور والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك كما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم والخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبها به اي بما يستحق التصدير نحو الذي يأتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو يأتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تاخره فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسندا لذي لام ابتدا واما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتدأ محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام ابتداء كقوله لانت ومن عوف … خاله تنل العلا ويكرم الاخوال ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور ويكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدأ بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدأ نحو غلام من في الدار فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدأ واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدأ وحاصل ما اتى به من امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما له الصدر وبقي عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل ايضا وفي بعض النسخ اسقاط الحالة الثانية التقديم واثبات ويمتنع يعني تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم الا ابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل في تأويل مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك فان تأخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في الباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي الباس ان المؤكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل … فاذا قدم المبتدأ واخر الخبر … انك فاضل عندي يحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالباس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز تأخيره اي الخبر عن المبتدأ بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني فانني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى ظرف بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور وخبر انني جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان يحلني وانما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ هنا لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هاهنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ويتأخر اي الخبر عن المبتدأ في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان … شبهها … نكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده انه خبر … لا صفة ثانية اه وفي الكشاف ان تقديم المبتدأ هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى

بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متأخرا فما مسوغ الابتداء بمن قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اى الخبر وجوبا ففى اربع مسائل احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اى لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فقلت لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك فى ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدأ وسالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفى الحديث خطابا لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شأن الناصر ان يحمى من ينصره ومنه قول ابى العلاء احمد بن عبد الله سليمان التنوخى المعرى فى وصف السيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه ويذيب بضم اوله ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء فى يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح فى شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك واليه اشار فى النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص اى المقيد مبتدأ فيقال فى لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اى موجودة ويقال فى لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه اى موجودة ولحنوا المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى والبر يعنى اللحن مجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او بتقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفى احتمال الاول نظر فقال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم [illegible] سيبويه [illegible] واعترض عليه تقديره انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض على [illegible] فى قوله ويحتمل انه يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى نقله الموضح فى المغنى عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم مروى بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابى الربيع لم ار هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة فى ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادى فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا [illegible] المسئلة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا فى القسم بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة اى حياتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اى بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدأن حذف خبرهما وجوبا اى لعمرك قسمى وايمن الله يمينى وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة فى القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز فى نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لقسمى عمرك فيكون من حذف المبتدأ والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والاوائل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شىء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شىء وفى التقدير على شىء اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفى نص يمين ذا استقر المسئلة الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهى الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اى مقترنان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جئ بمع لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذف الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فاثبت ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شىء اخر والبيت ضرورة المسئلة الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا عاملا

وجملة

ايضا

وجب التقديم المسئلة الثانية ما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد اذ المعنى فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدأ مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول النظم وخبر المحصور قدم ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدارة بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما مستقدما عليه نحو لقائم زيد او متأخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى ما له الصدارة نحو صبيحة اى يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا يعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهو متأخرة فى الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر بمنزلة التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير ابن رباح الاكبر وهو عبد اسود [illegible] ولكن ملء عين حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وهى متأخرة فى الرتبة [illegible] الخبر المضاف الى وقول الخطيب التبريزى ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المراد بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible] وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف المعلوم منهما واما حذف المبتدأ جوازا ففى نحو [illegible] بكسر النون فلنفسه وعليها [illegible] اى محذوف جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اى مريض من العشق وطريق العلم بهما ان عمله واساءته مصدران ماخوذان من فعليهما السابق [illegible] الا ان يكون قرينة دالة على حذفه وان الضمير عنه بنفس معلوم من المعتاد عليه فى السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفى جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف واما حذف المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدأت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب اشارة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا فى النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كاظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جئ به بدلا اى عوضا من اللفظ بفعله اى بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا والتقدير امرى حنان وامرى سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التى جئ بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى احن عليك اى شىء جاء بك ههنا الك فيه [illegible] ام معرفة بالحى [illegible] او اخبر عنه بمخصوص نعم فى افادة المدح او بئس فى افادة الذم مؤخرا المخصوص عنهما اى عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا اى زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سائلا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف [illegible] ابن عصفور [illegible] فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدأ اى فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبره [illegible] وجوبا [illegible] زيد بالرفع [illegible] وجوبا [illegible] سيبويه [illegible] ولان زيدا ليس بكلام [illegible] واجيب بانه من باب اطلاق الكل [illegible] زيد وهو [illegible] الذكر فقيل [illegible] فى الرفع التقدير [illegible] سيبويه [illegible] تعظيم زيد واجلاله وتعقبه [illegible] ومن حذف المبتدأ وجوبا قولهم فى ذمتى لافعلن ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اى فى ذمتى ميثاق او عهد ذكره ابو على واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا اى حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها اى وظلها دائم [illegible] ويقال لمن قال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا [illegible] درهم او درهم عندى [illegible] فان قيل [illegible] لان الجواب ينبغى ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدأ [illegible] فى الجواب [illegible] فلم يعدل عنه الا

بالخبر

قوله مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو
مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف با
لقيام فلا يقال الضرب قائم واما مصدر مؤول نحو ان ضربت زيدا قائما او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا الى المصدر
المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شيء
مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر
ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد المضي او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان
متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان ثم حذف حاصل ثم اذ او اذا فالخبر في الكل كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر
وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم
والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم او مقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال
عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا
وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضاف اليه مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا
من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن
عصفور وانما ساغ للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد
الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف
عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله
عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا شديد فان قائما حال
من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه
فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صلحت له فانه لا يجوز ضربي زيدا
شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل
غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشذ قولهم حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفتح
اخره طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا و
شذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر
ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء
المسوغ بالكلية فنصبه حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت
فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اي ناظم
كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي
تقدير مبتدأ للثاني من الخبرين او يدعي انه اي المبتدأ جامع للصفتين الشعر والكتابة لا اخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك
ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح الدقم من قوله وهو لمن قر على ما قبل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة
بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابيه في
التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا
لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرفين كل من الخبرين لا عليهما معا الا ترى ان المراد ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه
بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا
للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا توسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قال في البديع فلا يقال حلو الرمان
حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما ينقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا
للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا
لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا انه خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما
او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو
حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس
من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا

بآياتنا

بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدأ ان وبقي خبراهما فعطف احدهما على الاخر

هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ

اي الذي ليس ... ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتداء بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى
للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كصحوبك اذا العجائب والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها
حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا
هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى
انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية
الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا او معرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه
جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكي بالقول نحو قال اني عبد الله وكذا شبهها كمررت بزيد ودخلت
الدار والى تقرير مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها
بامور لا تكون لاخواتها كما ستاتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامسيت خلاء فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق اثوابي
وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون وصار التمر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمله اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل
موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا
فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز
ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقاء والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذي الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف
ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو
اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون
الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اي يمين الله
قسمي وبالنصب على انه اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب دالا عليه ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف
لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله ... فليس ... كل وان ليس يعتبر ومثالها بالفعل الموضوع للنفي
قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض للنفي بالنقل قوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان قل ما خلع منه
معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت اذا ما استغفر الله لا ازال قاله الفراء ووجهه ان ابى بمعنى لم يفعل والاباء مستلزم
للنفي ولهذا شاع بعد ابى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم
صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا
حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لما فيهما من معنى واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة ١ النعب ٢
من العيوب ومعناه الدعاء للدار بالسلامة ومي اسم امراة وليس بترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة اي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء
تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع
وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا عن زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه
فعل تام متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزاك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل
بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه
الانتقال تقول زل عن مكانك اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي انتقلتا ومصدره الزوال
اي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا ... ولا فضلة وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء زال
الناقصة مضارعا اخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ... زال الناقصة ... بنقلها الى فعل بكسر العين
بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف ... زال الناقصة منقولة من زال يزيل ... ورد
بزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمله بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام ... نحو واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا والظرفية ٢
فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي
حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام ... ما دمت

مادمت حيا اخذ من المضارع وهو المدة وناب المصدر المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة
العصر اي وقت صلوة العصر فالاول المعنى اطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت
مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان وا مرتفعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا فلو لم تذكرها
اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل
المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة
عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام
عند الفراء وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكلما وقع صلة لما التزم مضيه قال ابو حيان في النكت الحسان وما يدم ودم ودايم ودوام من مرفات
التام وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر
لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما
وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة
ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قال ابو حيان وللتصانيف في هذين القسمين وهما المتصرف التصرف التام والناقص ما للماضي البيات
من العمل بشرطه وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان
واصل اكن حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل اتصال الواو كن حذفت الواو لالتقاء الساكنين
فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا
ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتداء وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو
كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال
لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير واسم
الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره
والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجدا المفعول
الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقوله وهو حسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست
زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارهن بينهن
وبين اسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام نص عليه في الفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم
وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها
على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذ لم يتقدم عليها وقرء حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها
مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف
فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش
ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط
ولمانع ان يقول لذاته مرفوع على النيابة من الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر
ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند
البيت الا مكاء اي صفيرا وتصدية اي تصفيقا او خفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلثة اقسام قسم يجوز وقسم
يمتنع وقسم يجب **فصل** وتقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عري عما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل اهؤلاء اياكم كانوا
يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح
التسهيل ونسبه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا
فاجازوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي الا
خبر دام فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا لانه معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الاصوب ان قلنا ان الموصول الحرفي
لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع مما لدى سبقه دام حظروا الاخير ليس فلا يجوز ان
يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم قاسوها

المعمول لا يؤذن بجواز تقديم العامل

على عسى

على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيز من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من
المتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب
ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب
بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم
وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي
الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال
زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية ولما
بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز
ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف
النفي ويرده قوله وهو المعلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا
ورج امر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير
وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف
فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا
والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر
الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها والكوفيون
يجيزون مطلقا لانه معمول في معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو
كان طعامك اكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه
باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو
الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس
ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتداء محذوف اي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي
اخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى
ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان حال كونه مرادا به الشان
وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع وراجعا الى ما الموصولة وعليهما فعطية مبتداء وعود خبره واياهم
معمول الخبر مقدم على المبتداء وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتداء جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى
الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان
لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى
سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك **فصل** قد تستعمل هذه تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوب بها هذا هو الصحيح عند
ابن مالك واليه اشار الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على
الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا فالتسمية ناقصا على الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة
على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة
كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي
ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر اما رسول الله صلى الله عليه واله فقد بات بمنى اي عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس
بالنون وقال ابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد اي عرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل
من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا
وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك
اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتيه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك اي انفصل ويكون من هذه الافعال التامة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة الا ثلثة افعال فانها الزمت
النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس وما ورد خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي

الافعال الناقصة

وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل **فصل** تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعيين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبل بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال الجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدا والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل توكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت للمسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما وكثر من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لو فيها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنه لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل الا اياك فاذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون وانما ارادا بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فاقدهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لنا تاكيدا لما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا هل انتم عائجون بنا لعلنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على زيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخصص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط الغير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لا يتوسعون في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر ال مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقيته اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث جعل اسم كان يكون ضميرا او هو معدود من مفرداته ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان وحدها واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان

يعني

يعني على حد سواء قال الشيخ ابن الصائغ لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستحرجا اي وان كنت مستحرجا ومثال لو قوله لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم الاطعام ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف وتقول ائتني بتمر ولو حشفا اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فيحذف يكون مع خبرها ويبقى اسمها ويقل الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي من زمن كونها شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان انه يلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قدره ونعم فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب فتحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى منه سقط حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وكنى به عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته ووجهه ان ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقل حذف كان وحدها بدونها اي بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة السرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى مصدر ميمي بمعنى مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول الخرج فاذا امتنع فتقول اما لا فافعل كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز في الحضراوي وحكى الكوفيون انه يقال الا تات الامير فانه جائر فتقول انا اتيه وان اي وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلهما اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لانه مجزوم بحذف النون بالعطف على فعل مجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون يكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتقاصر عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة

اي من كونها شولا الى اتلائها اولادها او انما قدر سيبويه من لد كانت شولا

باحرف المد

اجرا البدو ان في سكونها واستدراك التشويه بها فحذفت كما يحذف في بجامع انها تشبه اعرابا مثلهن فتحذف بالجازم كما يحذف وبخلاف نحو ان يكن فلن تسلط عليه
ما احد فيه [illegible] بالضمير المنصوب [illegible] الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصالها
بالساكن وهو لام التعريف في النون مكسورة لاجتماعهن سببهما سببه على الحذف لقوتها بالحركة قال الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب
فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدي فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة
جبهة ضيغم بحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية وكانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد
والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت عند الجمهور المعتمدون في المنع مطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست باتيه ولا استطيعه
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل بحذف نون لكن [illegible] واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين قال في المغني وقبل هذه ابيات تنسب الى النجاشي يقول فيها ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك يا اخي يعني
نفسه [illegible] لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني آدم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان
كان [illegible] **فصل** في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون
ولغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزءين وقال الكوفيون عملت في الاول واما
نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها
التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا لها على ما قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قال في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم
اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا
صريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا
بالنصب فمخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين على ان المعروفة
بما النافية [illegible] فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية
[illegible] ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قال المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون [illegible]
حي من بني يربوع والصريف [illegible] الفضة [illegible] والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري [illegible] في القاموس [illegible]
[illegible] الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كما الا بمعنى ليس [illegible] وجب الرفع [illegible]
وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا [illegible]
المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ علما جاء ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا او التقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون [illegible]
مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور [illegible] المضاف اليه دوران مقامه [illegible] الباعث [illegible]
[illegible] ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب [illegible] الباعث [illegible] الا بمعنى كرة مفعولا مطلقا لان اسم الدولاب
الذي يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة [illegible] وكذا
القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا [illegible] الا معذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب الباعث الى تاويله
بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وبهذا [illegible] على مذهب الاخفش واما سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة
المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب في هذا البيت لشهادته والاصل عدم التاويل وانشد ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا [illegible]
وزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا [illegible]
والرابع جواز النصب [illegible] كون الخبر مشبها به وهو قول بعض الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو
ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد على انه خبر لمبتدأ محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف [illegible] لانه واقع بعد
بل ولكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز
المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله المرغيع عنه في باب العطف من هذا الكتاب
الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور وان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء
من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك وقوله
وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد الدال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق وتميمي
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق
لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه
وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البناء

على الفتح

على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما مستحقان الرفع على النعت لحق في الاولى والفاعلية في الثانية وانه يظهر
لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على
الحال وبشر مبتدأ وخبره محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اي وما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد
ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ ما هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف
زمان تقديره واذ ما في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب
وقال ابن قتيبة همم بن غالب يكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة
ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه
ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم
معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل ما انا عارف
كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال لم تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء اي تطلبته حتى عرفته والمنازل مفعول فيه وذلك ان من احبها
لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم تفقدها فسئل عنها فقالوا تعرفها منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان المعمول ظرفا
او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهبة حزم لذ وان كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية
ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلماء و
الاصل ما انت معنيا بي وفهم من المعمول انه لو كان احدهما لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه
ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا
يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا وقول النابغة
ولا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد قائما ولا
اخوه قاعد قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك
جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة عمل ليس لا
تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاولى وكذلك القول
فيما بعد وانور الملجأ والواقي الحافظ وانما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها
واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظة او للمبالغة في معناها ازلهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا احسن بها في
ثمة وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة
وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماض بمعنى يقص استعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت
السين تاء كما قاله ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ
حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر وله عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على
انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص
برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة
لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نقص فوائده ما لم ينقص في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء
ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة اقوال
اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان
كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل
حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل واما قوله وهو شمرذل الليثي لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك
حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور وقيل لا تقدير او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات
له مجير على الابتداء او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله وهو
الاعشى يهون لات هنا ذكرى جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال اذ المبتدأ ههنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر وجبيرة بزمان [illegible]

بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا مستعملة للمكان والزمان اي ليتني في هذا المكان او الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل وقيل هي امراة قائل هذا البيت او من عطف على مقدر اي جبيرة تذكر او من جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطوف بالليل واراد به هنا الخيال الذي يراه في النوم وكانه راها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعمالها نادر عن ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما اي ان انا قائما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة من المثقلة وانها تنصب الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجملة لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا على اعمال ان عمل ليس

فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لدفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا لقائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله وليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب كما قاله في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من مفعولي كل ناسخ منفي كقوله وهو سواد بن قارب مخاطب النبي صلى الله عليه وآله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي بمغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن والجشع بفتحتين الجيم والشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وتزاد الباء بندور في غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس الكندي فان تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتناء من التنائي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على ام جندب المذكورة في قوله خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناء قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبته وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اتان الحمر كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف وارتفع واقردت بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول للكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الا ليت اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تأتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى اوليس الله الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع ما في حيزها فليست من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقائم

هذا باب افعال المقاربة

وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك وما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اسناد المسند الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في [illegible] واخلولق بخاء معجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة لتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد

وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر اي بمجيء كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وآيب بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى رجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بابؤس فحذف الناصب الجار توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر عسى او يكون او يصير او مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كان اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت بتقدير ما كدت اكون آيبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان من خبر يسار يخبرها انه فان يوشك نفر العظام انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اي يوشك يكون نفر العظام وفطفق مسحا [illegible] مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما نبه عليه ابنه وقوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تعبير لقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية دالة على الحدث وشذ مجيء الاسمية الجملة خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب هي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد عن الاكوار بل ترعى بالقرب منها قال ابن هلكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الغيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلابد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك واما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني تاويل اخر ذكره الحضراوي تركناها خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان اخو معاوية كان امير العراق بنيابة عن معاوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال والاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ وهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجي [illegible] فلمجيئه الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا الاولى وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا ان كان دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال الترجي كان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت

للترجي اخذا لعسى قال الشاطبي والصحيح ماذكره الشلوبين وتلامذته وابن الضايع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من عسى التي للرجاء قال ابن الضايع
والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده
انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب فيها الاقتران كما . فتران الغالب في عسى
نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي
اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم
هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب
بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للمغني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم
خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي تنبيه القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق
بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة حالا من ضمير قريب وفيه نظر
انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود
على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفا
والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة
والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على
شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما
فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر
والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب في بضع حال من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا
كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة
تميم ومثالثه على لغة ضبة قاله ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله ابو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمها مستتر فيه يعود على
ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت قطعة واحدة
والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى منذوى بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا
على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح
في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتائين حذفت احديهما وسقى يتعدى الى اثنين واولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في
قوله قبله مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما
بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وعدمه
منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان
مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الاقتران والغالب الاقتران وهو
عسى واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الاقتران والغالب التجرد
وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا **فصل** وهذه الافعال ملازمة لصيغة
الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها
كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن فلاح في منية الالباب قال
الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف انتهى
واوشك لقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها
وهما محجوجان بما تقدم ولعله لم ينقل اكثر النحويين لها الا المضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب
يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ ووقوع المضارع
خبرا كما تقدم وجيء في ارسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن فلاح في منية الالباب وعسى يعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال
عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقب الواو والياء على لامه قاله الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا
مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالباء الموحدة
والتكبير اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد وكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن

بكونه

طفق ٢

والرجام

باب افعال المقاربة

والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبران وكرب قاله جماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني اذا بأن
كاربة قومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف واوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا
موشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتغدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل من اوشك وتغدو مضارع غدا اذا
جاوز وغاضرة بغين ثم ضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر والصواب
ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري عليه مكابد لا
كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير وغيره فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في شرح الشواهد
الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت امدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب ان كارب في البيت
الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري واصله كارب يوم بوضع يوم اي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالان
ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على
المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود عمن قال طفق بالفتح فان قياس الفعول وطفقا بفتحتين كرجا عمن
قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري
حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي **فصل** تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل
حال كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ويبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر
عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل ومستغنى بهما عن
الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع
نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين
في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا
وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك وتقول على تقدير
الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير في
امثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير
هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي
احدهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون
مبتدا موخرا لا غير وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل
مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر في ذلك الفعل متحملا الضمير
ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين
هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال
التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع
نصب خبر عسى مقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن
خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا
يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان تقوم اخوتك
وعسى ان يقمن نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر
ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد تقوم لانه مسند الى ظاهر وسيأتي ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تؤنث تطلع او تذكره لانه اسند الى ظاهر مجازي
التانيث وسيأتي انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من العاملين فلا يبان فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع
فيه ممنوع لان احد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا مثل
شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك بجائز مطلقا سواء اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسي زيد بكسر
السين كرضي بل يتقيد بان تسند الى ضمير يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث بالتاء
وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم

ومكادة كمقالة

ان توليتم

ان نوينهم قراهما بالرفع بالكسر لمناسبة الباء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة

هذا باب الاحرف الثمانية

والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العمل للفعلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا الشبيهة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء والصدرية ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبا ويسمى خبرها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدأ محذوف او واجب الابتداء كايمن او واجب التصدير غير ضمير الشان نحو كابن وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبا نحو زيدا اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان ابن الماء والمشتق قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها ويبنى على هذا الخلاف خلافهم في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين ونفي الشك عنهما ونفي الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكنه ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب ومثلا له نحو ما قام زيد لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان بالاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو التاكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء والاكرام واذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار مما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل على اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا جماعة في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمائها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابن الحسن الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال علينا اي ما انت دال علينا خلافا للفارسي والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من مال يحج به ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة عليهم فانك من اسلامهم قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فانه قاله جهلا منه او افكا قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ اجرك ومنه اي من التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري اي الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جوابه الا بعد ان يحدث وما يدريك جوابه ايزكى قاله في التوضيح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل يصغرون ويجرون اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وهو قوله قريب خبر ذلك المبتدأ والحرف السابع عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها

كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضميرا لغائب او متكلم او مخاطب كقوله وهو صخر بن العود الحضرمي وكان يرجى محبوبته يصيبها مرض ليكون وسيلة الى عيادته لها فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها فالهاء المتصلة بعسى اسمها ونار كاس خبرها وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سبب ان تزوج امراة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فالياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول الاخر يا ابت علك او عساكا فالكاف اسمها وخبرها محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمها وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده قلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ اي حين اذ نصبت الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي في نكير لسيبويه ونقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل في عسى ثلاثة اقوال فعل مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى لحاليه اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عكل لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس وسياتي في باب معقود لها بعد هذا وهذه الا الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد توجه اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لان شرط عملها اتصال اسمها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدمه اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسط بين الاسم والخبر مطلقا

فصل

يتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ويتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليهما اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوز ان بالتثنية اي يجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتباران وسماسد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو يتعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي بداية معان بازلناه لا بالاستقرار او حكما ومنه اي من الابتداء الحكمي الا ان اولياء الله لان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تالية لموصول اسمي او حرفي نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندك انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو عجبني الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاقه هذا محمول على تقييده بعده وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فصل المذكر يصرف على التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا لقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه قال ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا الا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن انتهى او يقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندك انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن العمل فيها باللام الابتداء

ومنه سل الكلام

نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام فتمنع ما قبلها ان يعمل
فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على انّ وانما اخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما
فتحت فى نحو علمت ان زيدا الفقير لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه لا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن
اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعمولها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهى اسماء ذوات قيل ويجب
عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشئ من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا لجاهل فانها فى ذلك كله واجبة الكسر والحق ان هذه كلها ابتدائية فهى داخلة
فى قوله او لا ان تقع فى الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر فى الابتدا وفى بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت
محل حال وكسروا من بعد فعل علقا باللام والثانى وهو تعيين ان المفتوحة فى ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وهى
ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اى اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها
واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحى الى انه استمع نفر اى استماع نفر او تقع مبتدأ فى الحال او فى الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض
اى رؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شئ ومنه ومن
اياته انك ترى الارض انتهى والثانى نحو كان عندك انك فاضل والفرق بين قوله او لا ان تقع فى الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت فى الابتدا
تكون داخلة فى اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معمولها فى تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى خبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان
من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير فلولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد
والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل
محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو انهم صبروا فالة فى المعنى او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اى على اسم المعنى
خبرها اى خبر ان نحو اعتقادى انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادى وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد
وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معمولها والتقدير اعتقادى فضله اى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة مخبرا بها عن
اعتقادى لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذى هو اعتقادى لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابطة بخلاف قولى انه
فاضل فيجب كسرها لانها اذا وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ
لا غيرها ما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولى كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد
زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدا لان اسمها رابط بينهما ولا يصح
فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو
ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى انى احمد الله فيجوز الامران كما سيأتى او لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما ففيهما اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان
المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اى مثل
نطقكم لان المجرور بالمصاحبة الا فرادا اذ لم يكن المضاف الظرف فان كان ظرفا يقتضى الجملة فان كان ذا ان كسرت كما تقدم فى حيث واذا او تقع تابعة لشئ من ذلك وهى اما
ان تكون معطوفة على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى انعمت عليكم وانى فضلتكم فانى فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا
نعمتى وتفضيلى او مبدلة من شئ من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها
لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك
فى مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء
الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعمولها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على معنى فالغفران والرحمة اى حاصلان
اى فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لان المعهود فى الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤس
اى فهو يؤس الموضع الثانى ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجأنى كذا اذا هجم عليك بغتة
والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها
فالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اى فاذا العبودية حاصلة له على جعلها مبتدأ حذف خبره
كما تقول خرجت فاذا الاسد اى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هى الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاى وهى طرف الحلقوم وقيل
مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن

وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع الكز الموضع الثالث ان تقع فى موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل
ندعوه انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة اى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادى وقرا
الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بيانى فهو فى المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم
لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملى مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومثله فى جواز الوجهين لبيك
ان الحمد والنعمة لك بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ابلغ لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير
الجمل فى مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وذكر ان اختيار ابى حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا
لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفى بربك العلى انى ابو ذيالك الصبى يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج
والفتح عند الكسائى والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال بتقدير على ان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفى باسقاط الخافض
على هذا البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لانها اذا لا
فى الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو
والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابو كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم
يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم توجيه وهذا لا يقدح فى دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين وغيرهم
لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل للقول شخص واحد نحو قولى انى احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا
فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اى قولى حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اى مقولى انى احمد الله قاله الموضح فى حواشيه على التسهيل ومن خطه
نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا فى المعنى على حد قوله تعالى دعويهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح
فى شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو علمى انى احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير علمى حمد الله وهذا مبنى على اختصاص
العلم بالحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى اختصاصه به كخصوصه بمعنى زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه
كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق والجامع بينهما ان خبر ان فيهما
يصدق على المبتدا الا ان يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا فى المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثانى او وجد القولان ولكن
اختلف القائل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولى انى مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة انى مؤمن خبره وهى نفسه فى المعنى فلا يحتاج الى رابط
ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر عنه عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثانى قولى ان زيدا يحمد الله فالكسر
على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولى حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس
ان يقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر وانك
لا تظمؤ اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهى ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرا
الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه
من نحو قولك ان لى مالا وان عمرا لفاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لى مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع
بعد حتى من حيث هى ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر فى محل واحد كما مر قبل بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك
فاضل فحتى فى هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان فى موضع جر بها وان قدرت عاطفة
فان فى موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك فالفتح فى الجر لدخول الجار عليها اما
فتحها فى النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اى اما حرف استفتاح
فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شئ وصار المركب
بمعنى حقا بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح فى الحواشى وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما فى محل نصب على الظرفية كما انتصب
عليها حقا فى قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افى حق وقد جاء مصرحا بفى كقوله افى حق مواساتى اخاكم وان وصلتها
فى موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهى بمنزلتها فى قوله ومن اياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك وردّه ابو
حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها
فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد وردّه الفراء بان لا لا تزاد فى اول الكلام وعلله فى المغنى بان زيادة الشئ يفيد اطراحه وكونه اول
الكلام يفيد الاعتناء به وجوابه ما اجاب به الفارسى عن القول بزيادة لا فى لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادى فى شرح التسهيل
جرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والموقف على لا وان ما بعدها فى موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادى عن سيبويه حكاه فى المغنى عن قطرب

التلخيص

وتجنبهم فيها بالملام

والمبرة

فهو بمنزلتها اولكهم انما ان لا واصل ان لا فى تلك حقا فقد وهى بمنزلة فى مجازى بمنزلة كقد ومصدر جل لا الاطلاق حقا عند المبرد وابن مالك

والفتح عند الفراء على ان لاجرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناها بعد التركيب لابد او لامحالة ومن او في بعدها مقدرة اي لابد من ان الله يعلم ولا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لآتينك ولاجرم لقد احسنت ولاجرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد

فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم يدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له الصدر الكلام بين العامل والمعمول فالد في المعنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المبدوءة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب الحارثي العكلي واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من وجهين لدخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي لا يصلح للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه لا متشابهان ولا فرق بين لا وسواء وكان حقه ان يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم يدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء مع شيخهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لائح واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه ولكن جواز ذلك مخصوص بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهره في الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي تحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى نقل مثل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا لطعامك اكل وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الا خيرة ووجههما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فقائم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا لعاملك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد ويبعد فالقول عندي قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجله قرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل الا ان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معدوم خاص به دون المعمول وكذا هنا انتهى الثالث مما يدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول

ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فينزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا شرط ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عصفور وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر او ما اصله المبتدأ والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدأ فان اعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثاني الاسم واليه الاشارة بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل

فصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فانها لا تتصل بهما وتتصل بان وان ولكن وكان وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية فالتي في المتن وتسمى ما الكافة اي عن عمل النصب والتي تنصب المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وان نحو قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فانه في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فبقيت على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وعمر القزويني فانهما اجازا ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فيروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وشراع يحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد وندر الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا اي في بقية اخواتها الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها اي في لعل وفي كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل

فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب وهذا معنى قول الناظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان لكن وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على

مفرد

مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في برئ اي برئ هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين ولا معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود
الفصل بالصفة والموصوف والحال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف
امراة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امراة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان
الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل
المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطهم استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن عندهم قلت اما
اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف
عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرني جواب شاف ولم يشترط الكسائي
ولا تابعه من القراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل
استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال
الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف همزة موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل
واسم جمل عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو
ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته
يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفيا على الفعو وليته لا شرط
والظرفية متقدم من الخبر والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترض في حواشيه
فما المعروف عن الفراء انه شرط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور المضاف الى ياء وبذلك ان في نقل المؤلف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا
كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف
المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان نحو زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون
مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتداء وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان
عملا واحدا وذلك ممتنع ولا ينبني ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتداء الا انه مشكل اما على القول
بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتداء قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم
ان يكون الخبر في مسئلتنا تواردا عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتداء ظاهر بامنه وتعا فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها
المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من باب عطف الجمل وخبر الصابئون محذوف اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان
الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني
فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتداء عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتداء
عليه والتقدير فاني دنف اي مريض واسناد دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور و
يتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف
من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتداء الا ان قدرت زائدة مثلها في قول ام الحليس لعجوز شهربة على احد التوجيهين المتقدمين فيصح حينئذ
التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته بالرفع والتقدير
ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله وحده لا
شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فيتاتى التوجيه الاول ايضا
ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلي فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه
الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوف بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى
الاستغفار والمحذوف بمعنى الرحمة فلم يتطابقا قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف
بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا
نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء
الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس فعطف وانت بكسر التاء على
محل اسم ليت وهي ياء المتكلم ولميس اسم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج بتشديد الراء والبناء للمفعول على ان انت مبتداء حذف خبره وان الاصل
وانت معي والجملة من المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلد هذا التخريج لابن مالك وهو على ندور وقلة فان

الكثر النحويين

الكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة
توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى فالنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتداء وانت معطوف عليه
وخبر المبتداء وما عطف عليه قوله في بلد فحذف انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان
كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتداء واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتداء ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها
على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان
مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا
للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتداء بعد
ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حال كون اللام فارقا بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف
ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا
نحو ان زيد لن يقوم فيجب ترك اللام كما قال في المغني لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوقا للاثبات
والمدح كقوله وهو الطرماح وابن الحكم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى
عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع ابي كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت في
صرفها مراعاة للحي والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان وكي ان المكسورة المخففة من الثقيلة [illegible]
ان يكون ناسخا وهو ما يختلف شرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا
فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه يكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي
المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام على الجزء الثاني من معمولي الناسخ انما
جاز دخولها على الناسخ لانها كانت مختصة بالدخول على المبتداء والخبر في الاصل فلما خففت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا
تدارك حالها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزءان مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني
من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة
شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وابعد تخفيفها ان لا يخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ
ويرد عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو للشخص المسمى بعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو افصح من ضمها
اشتهارا ومعناه الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قال في المغني وزادهما
والكوفيين وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلون المخففة على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة
ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك بمعنى الا وان ان
قبلها نافية انتهى ومما ورد في ذلك قراءة ابن مسعود ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امراة من العرب في القسم تحلف به ان جاء الحاطما
دخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك
الحيية ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال
حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان واكثر
البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس بمبتداء ولا خبر في الاصل ولا
راجع الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما الان محل الجزء الاول والذي يلي ان والمفعول محل الجزء
الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله
فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم معمول افعال
القلوب نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا
ما اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا **فصل** وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لتحقق مقتضاها
وهو افادة في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا سواء كان للشان
ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقصدوا اعمالها في المضمر لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا
للشان واما قوله وهو الشخص المسمى جنوب اخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك تكون هناك الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب
كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران

بعد مصغر وبيع الازمنة ربيعان اولهما ماياتي فيه النور والكماة والثاني ماتدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلاء او المطر والمربع امابفتح
الميم ان جعلت الغيث اسما للكلاء فهو منصوب اما بضمها ان جعل اسما للمطر فيقال مربع الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب
في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء
لم يحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلانه جئ بعدان باسم وخبر كما جئ بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير
محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قال الشاطبي في الاسمية نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و
الفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما خبر نحو ان بورك من في النار ومن حولها او انشاء نحو والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة من خففهما ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن
ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذف من ان وهو احدى النونين والاسم ولئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التعبير مع الفصل اكثر مما هو مع الاسم
وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس
نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط مثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن نحو ايحسب
ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد ولو نحو ان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت واما منفي
وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط
وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا ويندر تركه اي الفصل بواحد
منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى مسئول كقوله تعالى ولقد اوتيت سؤلك وكم
يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم
يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح الهاء اي غلط منه على ابيه
كان الموضع وقع له النسخة التي فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا
الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو مثل النص الصحيح فلينظر **فصل** وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها
استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي
كقوله وهو رؤبة كان وريديه رشاء خلب فوريديه وهما عرقان من الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى
والرشا الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باعث بالباء الموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن ضريم
بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو ارقم بن علباء وقال صاحب المفقد هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امراته ويمدحها ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان
والخبر محذوف اي كان ظبية مكانها ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية
ومن رواه الانبات والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه
وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ودق اي صار ذا ورق ويروى ناظر السلم والناضر الحسن والبهيج
والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون
كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتداء وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر
مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه بليح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي
المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما فنفصل بين كان والما بقد والهول الفزع
يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفئت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم من الالمام
وهو النزول يقال الم بهم امر اي نزل وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولمباينتها لفظا الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله
قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولا يسمع عن العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل
فهو نادر لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

هذا باب لا العاملة عمل ان

المشددة وتسمى لا التبرئة دون غيرها من
حروف النفي وجوز التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برا من شئ فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها بالداخلة على الجنس لان فيها
التبرئة اكثر من غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء انما عملت لا عمل ان لشابهتها لها
من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة
ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها
ان اسم لا لا يكون الا منكرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم

لا التي لنفي الجنس بانها لا تعمل

خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق
في اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشروط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك
اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدرت من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كله صح
لا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في
الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة
لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان يكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا ينبغي
وقد جاء في السعة لانها ابدا بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة
راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسيأتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر
فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فمن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا رفع بالابتداء في موضع
والخبر المبتداء مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية
لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذووا احسابها
عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل
على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لولا لان لو شرطها ممتنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها
عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل
الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قال المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام تختص بالاسم فليست اذن الداخلة على
الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد دون الجنس اذ قلت عقبه
بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما و
ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد
ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل
ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة بعدها ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من
لا شئ بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة
ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شئ بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل
بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القد وقال في
الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عنه الدماميني وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند
غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سئل بالهمزة وام
والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك
ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت شانية من شاننا شاني للضرورة في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم
يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء
صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى ولا ازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني آخر البيت بنون من
الشان وهو البغض ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتداء وشانية من الشنء خبره ومن شاننا
متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئته حتى لا ازال شانيا للذي لا انت شانية من شاننا اي امرنا ولنا وقل معطوف على
الضرورة لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها الا انه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو
العطية مبتداء وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي ذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف
وقال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم ينزل الكتاب بالمرفوع انه سد مسد الخبر لا يقع الا بالوصف انتهى
واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل
اي لا ينبغي لك ان تتناوله انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على
معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك او مكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف
ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجر و
الثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني على ما ان كان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو اي على الفتحة سلامة

سلام بن جندل يبكي على فراق الشباب لاسفل خلافا لابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي بهما في لذات جمع
لذة وهو اسم لا وللشيب يتعلق بالخبر خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما انه ينصب في الاعراب
بكسرة فكذلك في البناء قال ابن قدره وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وعبارته
ليس احد من اصحابنا الفتح الا شيئا قاله ابو عثمان والثاني الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه لا ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي
البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب منه ومن لا والاسم قاله
المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال
بعض المغاربة بجواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب في حذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء
كجمهور البصريين فتح وبنى على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختصاصه بنون زائدة تحذف
للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع والفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز
امر من التعزية وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد عنتهم شؤون
فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم مبني على الياء ولا اباء جمع اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء
المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقوله
انما سوء فاسي وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وليس حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا قال الموضح في باب الحال وزعم
المبرد ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البناء ولو صح ذلك للزم الاعراب في يا زيدان
ويا زيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقام
يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه
ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة
ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثور ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك
تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وانما كان على التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر
حاضر ولا ابا علم ممقوت ولا اباك فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي تعيد ما اوجبه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة واللام مزيلة
لذلك لاستثارها [illegible] علم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بذلك ان كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا
ابالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا
جبلا ظاهر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا
في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز
البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله
في المغني **فصل** في مثل ونحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها وهو افصحها اي فتحهما ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه
ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلا والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة و
قوله وهو عبد الراعي ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات مني وقلت صريحا
لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لبراءته منه والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف
في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى
ابن الاحمر ونسبه الاصبهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو نمير وعامر بن صعصعة بن معوية
بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاء يا نمير بن عامر وانتم ذنابى لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاء تفخرون وذنابى
بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤوس بل اتباع لا ايدي
لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم
واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل
معهم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم و
لا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة
والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو
انفردت [illegible] على مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبرهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح [illegible] لا تعمل

في الخبر

في الخبر فانها في موضع رفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر
لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما
عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما لما تماثلتا جاز
ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حاله واما رفعهما فوجهه
ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد
وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة
لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند
سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد
ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل
ان ويقدر الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها
منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف في القياس وفيه بلا تنوين بحث قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة
كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب
الحدثية بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل للفتحة الاعرا
واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية
مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر
على حاله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك
لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو
النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني
وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وتجاهها اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان
وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان
بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح
واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا لا ابيضا شحمة على نية
كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى **فصل** واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل
بوصف متصل بها مفرد وجاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا
مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل
انه اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب فقيل فتحته فتحة اعراب حذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب
بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه مراعاة
لمحلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المفرق
بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل
فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون
يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمثنى
ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه ركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل
كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد
في جعله صفة لانه لما وصف باردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل
والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه تاكيدا له ولا بدلا منه
لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال
ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في حواشي التسهيل
انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم نذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فا

فائدة هذه التوطئة انتهى فان فقد الاولان في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد الاول
فان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا ولا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على
كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت الكائن معربا والى محله مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن
في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح او انصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير
المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا
والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح
اسد من جهة التقسيم وانسب لقوله وكالنعت البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل ولا امرأة فيها بنصب امرأة ورفعها
والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل ولا امرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف
بحرف وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها
ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف
الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل
عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفر في الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا
يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما **فصل** واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها
من عمل في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الا رجوع والاحياء بالاوجه الخمسة ثم تارة
تكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى
ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها جلد وثبت
عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انه
غير واقع في كلام العرب ورد عليه وليّ اجازته اياه والنحو وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل الا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة
والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ اعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والهاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني
وتارة يراد بهما اي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى
اي كف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في
المطول والشبيبة الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الاطباء وآذنت اعلمت
والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما
هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا المجموع اذ النفي المقابل باق على حاله فمعنى البيت
الارعواء انتفى والتوبيخ مسلط على ذلك وجه فيهما حرفان كل منهما يفيد ما الخ واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد
النفي ومجموع الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات والعمر المدة ويرأب بفتح
الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى
اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب اشياء بيده وهو اي كون الحرفين يراد بهما
التمني كثير ولهذه الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معنى الحرف
والفعل فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت
لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى ولا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني
والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما ما لها مجردة من تركيب ونصب وجر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا با
لبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا او صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها وايا ما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما في
البيت الذي استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا لا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نائب فاعل بمستطاع بل يجوز كون
مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الاولى ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال
ولما فرغ من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة
على الاصح تكملة للاقسام في الاسلوب وقال ومن الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو الا
ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس ويوم منصوب بمصروف فامقدم من تأخير

والاصل

والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان
شيئا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين
ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية لحادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب
في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي **مسئلة** واذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر
المبتدأ وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند
الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا
نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه
الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود ونحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف و
وان الاصل الله اله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في لا رجل في الدار ويكون الله
مبتدأ مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه
سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال مما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على
قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى **هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر** فتنصبهما
مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا
الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت وجب بالمنع بان المراد ظننت زيدا عمرا وامثاله بخلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه
بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال
القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر فيه وما
يتعدى لواحد بنفسه نحو عرفت زيدا الحق وفهمت المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئي ابتدا
اعني رأى خال علمت وجد ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد
في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما شاع مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول و
ضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول
وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف توكيد وللصيد
خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها
عائدة على الوسيلة فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت
الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني
وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم محذوف التاء وفاغتبط جواب الشرط
مقدر اي اذا دريت فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اريد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى
بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به وضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والقسم
الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا
مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله الاول
واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تعدد المولى شريكك
في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو
ابن همام السلولي فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا فياء المتكلم مفعوله الاول وامرءا مفعوله الثاني وهالكا نعت امرء والاقل في هذا
وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما
الشيخ من يدب دبيبا فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان
بتخفيف النون او ان بتشديدها وصلتها وافراد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو رأي البصريين والتثنية رأي الكوفيين فالاول نحو
زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وعز منادى مرخم والقسم
الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان وهما رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول الرجحان والثاني

للبقين وكقوله نعم فاعلم انه لا اله الا الله وقوله نعم فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اى بالوجهين والغالب
كونه للرجحان ومن امثلته لمن يحسب ... فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا
مفعوله الثانى وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب
اى جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله نعم يظنون
انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك والرجحان فى حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحرث الكلابى وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا
فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو
لبيد العامرى حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه
اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف
يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت وقد وصف الميت بالثقل
لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها انصرف ثقيلة كالجمادات والرجحان فى خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا
يستطاع من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة
يسومك بمعنى يكلفك نعت لهوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى ليسومك
ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ساخلتنى زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول
وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال فى الصحاح وظمئت
الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء
وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقديمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير
خلتنى ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق **تنبيهان** الاول يرد علم بمعنى عرف ويرد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان
وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة ويرد راى بمعنى ذهب من الراى اى المذهب ويرد حجا بمعنى قصد فيتعدى هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها
نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اى لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اى بمتهم وثالثها تقول راى
ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعى حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى حرمته ورابعها نحو حجوت بيت الله اى قصدته ويرد
وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بنفسه يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان فى المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وَجْد ومصدر وجد بمعنى
حقد موجدة وتاتى هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتى علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق
الشفة العليا وتاتى راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اى ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اى اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اى ضربت رئته
وتاتى حجى بمعنى غلب فى المحاجاة نحو حجى زيد عمرا اى غلبه فى المحاجاة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى
حفظ نحو حجوت الحديث اى كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بالراى بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن به اذا
حجا اى وقف وتاتى وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اى استغنى وتاتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو
عددت المال اى حسبته احسبه بضم السين فى المضارع وتاتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفى التنزيل وانا به زعيم وفى الحديث
الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اى رئيسهم وبمعنى قال كقول ابى زبيد الطائى يا لهف نفسى ان كان الذى
زعموا حقا وماذا يرد القوم تلهيفى اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع
قال فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى غير مزعم اى طمع فى غير مطمع وتاتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه
واستخفى منه ليفترسه وتاتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى خال للتعجب يقال خال الرجل [illegible] واعجب بنفسه
وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اى غمز فى مشيه وغير ذلك قاله الموضح وانما لم يحترز عنها لانها لم يشملها قوله [illegible] افعال القلوب التنبيه
الثانى من التنبيهين العرب الحقوا راى الحلمية براى العلمية فى التعدى لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله نعم انى ارانى اعصر خمرا [illegible]
ضميرين متصلين لمسمى واحد احدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثانى وكقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا با
لشام وهم فى منام اراهم رفقتى حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة
ينزلون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اى
وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين
وان ثانى المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة
قاله الموضح فى الحواشى وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الالغاء ولا التعليق خلافا للشاطبى ومصدرها الرؤيا نحو قوله نعم هذا

تاويل رؤياى من قبل ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى اريناك الا فتنة
للناس قال ابن عباس هى رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية النوع الثانى من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير
وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حال الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليها الاشارة بقوله والتى كصيرا
ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم
من بعد ايمانكم كفارا حسدا فكم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فبعضهم مفعول
اول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا فابرهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو
ابو جندب بن مرة الهذلى تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا فى الحجاز ليعجزونى فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفى آخره زاى اسم واد قاله العينى
وانشده الموضح مخزوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير
المضاف اليه فاعل فروا ويعجزونى يرجع الى بنى لحيان فى البيت قبله وفى بمعنى الى واللام فى ليعجزونى للتعليل وقال رؤبة بن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل
فصيروا مثل كعصف ماكول وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو فى صيروا نائب الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثانى
وكعصف فى موضع المضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدمامينى ينبغى ان يكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين
موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافة له اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى
وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله فى المغنى فى حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقى تبنه وقال الفراء ورق الزرع
وقالوا فى الدعاء وهبنى الله فداك اى صيرنى حكاه ابن الاعرابى عن العرب هو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول ومفعوله الثانى فداك ووهب هذا ملازم
للمضى لانه انما سمع فى مثل والامثال لا يتصرف فيها **فصل** لهذه الافعال ثلاثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى افعال هذا الباب
الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبى والتصييرى ويختص حكمان الباقيان بالقلبى المتصرف والحكم الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقرى
ابا الاراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الاراجيز خلت اللؤم والخور فتوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو فى الاراجيز جمع ارجوزة
بمعنى الرجز واراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من اذم ما يهجى به وقد
بالغ هذا الشاعر فى هجو رؤبة او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفى آخره راء مهملة
عنيين له الضعف والمعنى اتوعدنى يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور وقال ابو اسيدة الدبيرى وان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجرى علينا
غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان يسرت شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان
انهما سيدان وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها واجريا علينا من ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوى من
اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظى اقوى من الابتداء وقيل هما اى الالغاء و
الاعمال فى المتوسط بين مفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان **تنبيه** هذا الالغاء بالنسبة
الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل فمرفوع نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين وجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا
قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوى وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الفاعلية
وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر راجع الى الربع قاله فى المغنى واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف
ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم
الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجئ ما له صدر الكلام بعده وسمى تعليقا لانه ابطال فى اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله
والمانع من اعماله فى اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية وتمامها ما له فى الآخرة من خلاق فمن مبتدا وهو
موصول اسمى وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشترى المستتر فيه وما نافية وله وفى متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له
فى الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها
من معلقة العامرى عامل وانما تخطاها فى باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد
علمت لتاتين منيتى ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام فى لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة فى محل نصب معلق عنها العامل بلام
القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فبينهما تناف ولهذا قال ابو حيان واكثر
اصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسد لنا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم
تعلق ويقول علمت ان زيدا ليقومن فتفتح ان انتهى وفى المغنى ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين
منيتى انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية

في محل نصب بعلمت وهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان والاثبات وبجواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ
به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه اربعة امثلة لكل
واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان احداهما
ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتداء وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع خبر المبتداء وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتداء وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة و
الصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتداء واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل
من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتداء والخبر معلق عنها لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتداء كما مر والخبر نحو علمت متى السفر
والمضاف اليه المبتداء نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليس اي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
وجملة ينقلب معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتدا او قسم كذا والاستفهام
ذا له انحتم فلا يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار
الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد تكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف
الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال للمضارع اظن زيدا
قائما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا وقائما وتقول في الالغاء للمضارع مع التوسط زيد اظن قائم ومع التاخر زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان
قائم فزيد مبتداء وقائم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر زيد قائم انا ظان والغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتداء وتقول في التعليق
بما اظن ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول
الناظم ولغير الماضي من سواهما بمعنى هب وتعلم اجعل كل ما له زكن اي علم وقد تبين مما قدمناه في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغير ذلك
من اموره بالنصب لغير عطفا على المحل اي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب
وفي هذا المثال فائدتان احدهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان
انها في موضع نصب والثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان الافعال لما
ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة
المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمروا لان مطلوب هذه الافعال انما هو
مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني
هكذا انشده ابن عصفور وللشارح ان يدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال
وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح
عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي
الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قائما بنصبهما وسبب الالغاء مجوز
للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء العامل المتقدم والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا في الابتداء خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع المتقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما
واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدائية والادب
على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة نصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك
تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين
البيتين ان العامل الغي فيهما مع تقدمه على المبتداء والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلثة اوجه ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة والاصل
لملاك ولدينا ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسي لفظه وبقي حكمه فهو في المعنى وعلى هذا حمل سيبويه
قوله واخال الى اخره مستشنع بكسران على تقدير ان لا دليل والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين معمولي
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت
في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبق اي تقدم عليه اما وجدت فقد سبق باني واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما

لكونهما لم يتصدرا ونظيره في المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان
يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل اني وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اي العرب ان
بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام
قد عهد في الجملة كقوله قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو
الباء منزلة تقديم المبتداء المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدرا داخلين
على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل
في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين
كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب
لدلالة ما قبلها عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الاكثر بالنسبة الى تزعمونهم شركاء
لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش
والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال
مجرى القسم فتتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى
القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله
اعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مقيد
للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب وفي المغني من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد
جعله من الحذف الاختصاري لدليل الكلام عليه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي
العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين
هنا اصلهما المبتداء والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتداء دون خبر ولا بخبر دون مبتداء قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى حذف المفعولين او احدهما
اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي لدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة
وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما
منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا
تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان
فرع اذا قلت زيدا ظننته قائما فالمقدر عند الجمهور ظننت زيدا قائما وعند ابن ملكون وموافقيه ظننت زيدا ظننته قائما او لابث قال الموضح
في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب
لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فتقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول
فتقول فلان يظن او يعلم فنزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا
لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض يتعلق بافادتهما **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم
فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب
لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة
من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتداء والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية
وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب لهزيز على انه
مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف
الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي اخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة
يصف جملا اذا قلت اني ابي اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لاني على انها مع معموليها سد مسد مفعولي قلت وابي اي راجع واهل بلدة
مفعول ابي والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرجل والهجر بفتح الهاء وسكون
الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله واجرى القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط
في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو
قوة المضارع في هذا الباب وسوى ابن السراج اقلت بالخطاب في سوي ابن الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء الخطاب وفعل الامر

نحو اتلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب وقد يشترط في المضارع اسناده للمخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته
من ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا الا ما رواه ولو قال واسناده للمخاطب
وسوى به السيرافي الى اخره كان ابين للتسوية وقد يشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورده بقوله وهو عمرو بن ابي ربيعة اما الرحيل
فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من شرط الحال
لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على انه متى ظرف لتقول والحق انه ظرف
لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه
ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ولم يقل التفريع عليه وقد يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد
استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدي
كرب علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت علام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول
الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن
بالفتح اذا كان في النسب وانا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن
واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت
اانت تقول زيدا منطلقا فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا
ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما
المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه
ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا فليتامل
واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زمانا او مكانا او مجرور او معمول القول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم
وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول
الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار
مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول لجامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول
منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور
كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين
الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤي جهالا وبني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع الجاهل والمتجاهل هو الذي
يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا ام متظاهرين بالجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول
لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة
مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة
فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة او
في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن
معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين
لانها تعتقد ان الضباب من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا
مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل
واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع
ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع فلينظر نقلها ولم اره نصا

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة
قال ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم واري
اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم وراى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت و
اخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وغيرهم وذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه
ابتداع لغة واجازه قوم منهم طردا للباب قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناهما من نبأ بتشديد الموحدة وانبأ وخبر بتشديد الموحدة

نبأ اعلم ارى

واخبر وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بضم الياء مضارع ارى والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون
ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها
حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم
فالكاف فيهما مفعول اول وهم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر بفعل متعد لثلثة
الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول
ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقيسا
الثاني وخير الثالث ومعنى لم ابله لم اجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول الاول
وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني فالتاء المكسورة
مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري او منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير
المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم
بقوله الى ثلاثة رأى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم قال وكارى السابق نبأ اخبرا حدث انبأ كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان الحق
من ذلك يعني من نصب نبأ واخواته ثلثة ان يجعل الثاني منها على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال
سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حالا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى
ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكر ما اعلمته
لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور وهذا قول ابي العباس وابي بكر
وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن البادش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار
عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لابد من الثلثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلثة جميعا فقال ابن مالك
الصواب جواز حذف الثلثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا من علم
او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى وللثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير
دليل ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء
والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه
فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كالمتعدي الى
اثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك مما لا يلغى بحال الزواعد وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا يلغى اعلم واخواتها لان منصوباتها
لا ينعقد منها مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ لم يبق الا منصوبان ينعقد بينهما مبتدأ وخبر و
لم يؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره واعلم
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدأ وامنع خبره وارى
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فكم مفعول اول
وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها
محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان تكون
جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار
فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل و
المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وان
كانت ارى وعلم متعديين لمفعول من رأى تبصر به وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو اريت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت
زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى من بعد ما اراكم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا
حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول لان الحكم غير
زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي
حذف الثاني اعلمت زيدا واريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين

معًا لانهما ليس اصلهما المبتدأ والخبر قيل وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسماء والموضع الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول و كيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما في نحو البست زيدا جبة على كونه جيدة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية في ارني كيف تحيي الموتى علمية لا بصرية كما قال الحوفي في الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء وللثاني ان تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي الموتى في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير ارني كيفية احياء الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم اره مسطورا وان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثاني منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا

هذا باب الفاعل

الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تاويله اي الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تاويله اي الفعل مقدم اي الفعل وما في تاويله على المسند اليه اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو قوم قم والمأول به اي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وأنّ وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا يرد من هذه الاحرف لأن لا نسكون النون خاصته نحو ما راعني الا يسير اي انه يسير ولا تقدر أنّ المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يرد فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين حيث قالوا ليسجننه بالنون بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدو كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لك من تلك القلوص بدية واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم انا انزلنا ومنه اي من الفعل نحو ابى زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كابى والجامد كنعم والمأول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح عمله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منير وصح عمله لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو أضرّاب او مضراب او ضروب او ضريب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو لم ار امرءًا احب اليه البذل منه البخل يا ابن سنان والمصدر نحو ولولا ان ظلم نفس المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان والاسم موضوع موضع الفعل نحو اباك انت وزيدا نحو جاهي اباك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واباك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم دافع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في فلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا ناشئ عن المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرا في الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل **وله احكام** سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه ووافقه المسند وفاقا لسيبويه لا اشتغالا خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستدل له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا ان

دفع الله الناس او يجر باضافة اسم اي المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامراته مفعوله وسمي اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر بمن او الباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم اي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا لكونه محذوف الفعل في نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك ولم يجعل احد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف لان ان اداة الشرط موضوعة لتعلق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه او نعته المجرور بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في ءانتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر فابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالف المعطوف عليه في نحو ام نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض الرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصري ومذهب الكوفي جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة المشددة بنت ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى و وئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والتاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او شبهه مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه الثلاثة اجوبة ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا او على تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل شيء منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لابد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لابد منه لان المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما لمتقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اي لا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا كان غدا فأتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما تشاهده مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه انه اذا كان غد على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر فهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي في اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الاثر والبيت

المذكورين

والمثال والبيت يطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين
في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي
كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية
ولو جعل مبتدا محذوف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل بفعل محذوف دل عليه
مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه
وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب في اعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد
فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتدا محذوف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جاء
عند عدم الحذف كذلك كقوله نعم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا
انه قد جاء كذلك كقوله نعم قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على
عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام
مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول في الراتب بعبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع
مبني للمفعول وله نائب الفاعل واوجبه لخفاف لخفاء الاعراب في عدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل
بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع اصال على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو
والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول لفظا المعني لان الرجال المسبحين مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها
قال الوقف ونهم وذكره وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل
وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب
فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك
يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى يبكي ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين
وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية و
البيت قياس وقال الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا
وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في
الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس
لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان
يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكان لما قيل من يعظهم قيل زيد اي يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا استتر اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن
اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر فرفع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكي
ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل
من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء اخره سقف السنام
وعبيطا اغلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له
الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري وفسره اي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف
وجوبا استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف
ولا يجمع بين العوض والمعوض ويقدم لخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده
وكما تقول قام اخوك وقام اخوك كذلك تقول قام اخواك وقام اخوتك وقام اخوانك وقام نسوتك وقام نسوتك بتوحيد المسند
في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف
قال

وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع
لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون و
قال نسوة واليها اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهداء وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة
وسكون الزاي او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسمية ازد او اسد فقيل
لانه كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسد الي كذا او ازدى الي كذا وقيل انه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم
النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قاله صلى الله عليه وآله لما قال له ورقة بن نوفل وددت
ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي الفيناعيناك عند القفا
اولى لك ذا واقية فالفيا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل
وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر معناه الوقاية كالكاذبة معناه الكذب واولى فاولى لك
فاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلفى عند قفاه من شدة الالتفات
وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف
الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشتري اي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم
تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل اي وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم اعذل وبعده واهلي الذي باع بالحرمة كالحي الباع الاول
وقال اخر نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب فغر جمع غراء مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القح والحقه علامة المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة
والفعل والفاعل نعت محاسن جمع محسن كمساوي جمع مسوء على غير القياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقه الالف
والتاء دون النون نحو اقائمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف دالة على طلبا وازد شنوءة دلوا
بها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت على التانيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث
فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة
ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها من
الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبره على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا
ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة بغير او خلافا لزاعمي ذلك بكسر الميم الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر
مبتدات او لمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها احرف لا ضمائر لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك لغة
لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم باعيانهم قال ابن مالك في شرح
التسهيل انما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام تولى قتال
المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم
من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم تغثه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد
به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغني ويذم الفقير ذريني للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم
عليه وان كانا له نسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب
وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الحضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر
وقال الموضح في المغني وليس الرد بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتاء ساكنة في اخر
الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتاء المضارعة في اول المضارع
ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك التانيث في مسئلتين احدهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بغائبة حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي
التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت وتقوم والمجازية نحو الشمس طلعت وتطلع وانما وجب تانيث الفعل لئلا يتوهم ان ثم
فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما يقوم الا هي والشمس ما
طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان ونحو قول المراة الحاضرة منا او منح فانه لا يمكن
تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث وتاء التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج واليه اشار الناظم
بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر فيقال الشمس طلع كما يقال
طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما لم

عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يخفف الهمزة الا التخفيف هذا وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لينا وبل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها اباه وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار واودى بمعنى اهلك متعدي بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذ قالت امرأة عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول الناظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه يقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المرأة في المدح وبئس المرأة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد بالمرأة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسيأتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك والى اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التانيث والتذكير في مسئلتين احدهما المؤنث حقيقي الظاهر المنفصل عن الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سوء على باب استها صلب وشام فترك التاء من ولدت لاجل الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب جمع صليب النصارى و الشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امرأة فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف فضلة الحكاية الشاهد بهما وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانث مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكى الا فتاة ابن العلا وقرئ ان كانت الا صيحة بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وابو رجا وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع ومثله اي من مجازي التانيث اسم جنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع جمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق الشجر ومع اسم جنس المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاء الهنود فاتى في جانب التذكير باللف والنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فضعفت العناية به والثاني ان المؤنث هنا في معنى المذكر فحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث وجائتني كتابك بتاويل صحيفة والى ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان سالم نظم الواحد في جمعي الصحيح المذكر والمؤنث اوجب التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون والتانيث في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح المذكر والمؤنث التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن [illegible] الا الذي امنت به بنو اسرائيل فالتانيث في الفعل [illegible] جمع تصحيح [illegible] واذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبقوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون الي ثم تصدعوا وقد الفعل مع [illegible] تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله [illegible] واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير [illegible] الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير نحو كسين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم احضر القاضي امرأة اولان الاصل النساء المؤمنات [illegible] اولان ال في المؤمنات اسم موصول مفسرة باللاتي وهي اي اللاتي اسم جمع [illegible] تقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث مثل وفي هذه الاجوبة الثلثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التانيث وترك

مرجوح

مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت المحشي [illegible] عن تثنية الفعل المشير وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه بمنزلة جزء منه ثم يجئ المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجئ الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدم عليهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل داخلة تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجا بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه اي الاصل ففي مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وضابط ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشاريين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول [illegible] ان لبس حذر ويتعين في هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمحتار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينيهما المكسورة او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما ما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا اختلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعويهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعويهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج [illegible] في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول [illegible] ذلك [illegible] انتهى [illegible] فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل على الخزاعي ولما ابى الا جماحا فواده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح [illegible] والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو بمنزلة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمنزلة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع انبت والخطي بضم الخاء المعجمة وتشديد الياء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان [illegible] الرماح فاعل مؤخر وتغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في [illegible] وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما قبلها اقدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات [illegible] في ركنه الاصل لانه مؤخر تقديرا فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء ال فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة اذ كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير [illegible] لتقدمه في الرتبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبا اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم

فمن ثم فاعل مؤخر وان الناس مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر
النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء و
تخفيفها الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه
البصريون وضربته زيدا بابدال الذي من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله
وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد
الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو
دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من لطف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في
الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره
فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه ولا يقاس ما ليس من بابه عليه كما استثني بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم
وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده
العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجيب
تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا
جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا اللئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل
مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبان مقابل البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب
الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احد احدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول
وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول
الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر
ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والآناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشم
الكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت في غير الكسائي
ندر المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقيل فعل ذي كرم عاب وقيل بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيجت درى بناء
على انه ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال وما بالا او
بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على
الفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احدهما ان يكون المفعول
مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي آيات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط
مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع
عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي على الفاء مثال
اما المقدرة نحو وربك فكبر بتقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من ان تلي الفاء اما
الملفوظة او المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل
قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت
الى الفعل حذرا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول
اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول
تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو
الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا لتعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان
الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب تقديم المضمر ووصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب
ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر
الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم
في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب
موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا
يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان

عيسى

باب النائب عن الفاعل

عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول
في ثلث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل
ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء
بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفعل بالفاعل ويخير في المفعول
بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك **هذا**

باب النائب عن الفاعل

قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل
به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو ولغرض لفظي كالاختصار نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل
حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصة كانت لرجل من آل عمرو بن
مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبنى علق في المواطن الثلثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم
اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بفتح العين المهملة وفتح الراء المهملة
مفعول مطلق اي تعلقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امراة اي اعترضت فعلقها من غير ان يقصد لذلك واسم هذه المراة
هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة [illegible] رجلا غيره وذلك الرجل
عشقته هريرة عشق امراة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فاذا احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه
الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه
للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل ينوب عن الفاعل اربعة سيأتي بيانها الاول منها المفعول به
لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين واللام نحو وغيض الماء وقضي الامر و
الاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير
عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما
للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب جمهور
وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط و
سير هو اي السير لا المجرور بالحرف المعدى لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما
ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما
لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله ومسئولا
والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع حيث لا يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه
اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل
ونائبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث له اي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له
نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا
بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما
كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعى محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخول ظرف فالاول
نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا
ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يظهر في الفصيح بنصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان
بخلاف المجرور بحرف اصلي معد نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع
على النيابة عن الفاعل فلا يجوز خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه من دون ان وان وكي الا لشذوذ فلا يقال
مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله يسلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب
فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا
فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المخاطب
المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الى الكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما
تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع وامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير
الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الجنفاني بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب عنه احق واجدر بذلك

ثم امرأة هند اه ... هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدأ لم يصر عائدا على شيء من الخبر موضحا انتهى وقد يتقوى لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا
عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم اجازوا السابق لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كالجر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا
لوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقولك اذا احد لم يعنه شان طارق نعوع ليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع
الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر للعامل اثر في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما ان
نعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب
التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور
بحرف زائد فما بال التاء اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعل وقال
ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالضمير اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم
خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر
متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله
بالضم على ان يكون نائب فاعل لفعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد
معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير
مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام
فيما نقل ابن السيد انهما اجازا اجلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال وضمير المصدر
يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد وفي ضمير المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو من ابيات الكتاب وقائله
متى يحال عليك ويعتلل يسوءك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى و
يعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال اخرى في موضع الحال من الضمير ليستفيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على
مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات
للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية قال في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه
سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه يسوءك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي
العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب
فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة
حيل دونها وما كل ما يهوى امرء هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور
البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب
واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم او روي وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وباشر
حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي
يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه
مفعولا له قال ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان
المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا
المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني ومكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني
نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة
في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا
لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان
لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جازت نيابتهما نحو جلس مكان حسن
وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم
بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة
لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب ولجازة الكوفي اي اجازه الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجوده

مع غيره

من غير شرط اي سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزي للمفعول واناب المجرور بالباء عن
الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مفعولا على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله
انما يرضي المنيب ربه مادام معنيا بذكر قلبه فمعنيا مفعول من عني بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء وادغمت في الياء وقلب الضمة كسرة وناب
فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو قوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فيعن فعل
مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين
والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية
ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله ليغفر اي ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول الثاني غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى معناه
وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تتساوى البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسئلة** وغير النائب مما
معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا برفع زيد على النيابة عن الفاعل
ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي زيد دينارا
واعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا او مجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلم من ذلك ان النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب لان الفاعل لا يكون الا واحدا
فكذا نائبه لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل النصب بالرافع للنائب
فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون منصوبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه **فصل** واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم
اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قال ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة
الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو لزوم
صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الذي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل
واما الثاني فمن باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان لبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالباس بتقدم او تاخر لان كلا منهما يصلح ان
يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس وقال بعض
المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته
مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ ابدا ودرهم مأخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين
نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب
في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم
خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي
زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم
قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان
محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا اخر تقديره باخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مفعولا لاعطي
لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان
جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو
ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المتاخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو
ح اي حين اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر
لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول
اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان البس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان
عمرو هو المفعول الثاني ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طلحة والسيرافي في الاقناع وابن
الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم
لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك شعر فوضى في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب فلا نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا
والباب واحد قاله الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن عصفور في الرد على المقرب
اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرا قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابذة بلدة في الاندلس وابن عصفور

لان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصلية الفاعلية فهو اجرى مما كان سلب سابر واما المفعولان الآخران فاصلهما مبتدأ وخبر شبهها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئاما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئاما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئاما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكاينة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر في جريان الخلاف في باب ثاني كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثانية كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي نائبا

بحسب ما كتبها الى غلط غاية ما في الباب انه حكى الاتفاق ولم يقف على الاختلاف **فصل** بضم اول الفعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضمم ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتصابر والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا التاء الزائدة بالمعتادة احترازا عن التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء كان متعديا او لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلى واليه اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي جمل الزجاج لا يجوز ان يبني الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الآخر الماضي واليه اشار الناظم بقوله والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واخاره فطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء الفا فيقولون في رضي زيد رضى زيد بفتح الضاد وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل الآخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتل عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي فلك في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسرة لغة قريش ومن جاورهم والاشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى قال المرادي الاول هو الصحيح وقال بعض المتاخرين في كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى ولك اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى فاء الثاني المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فاء ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي قال رؤبة في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر والثانية الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روي وما ينفع شيئا ليت ولولا الاسراء وقال آخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت والنير راء علم الثوب ولحمته ايضا فاذا نسج على نيرين كان اصفق واصفاقها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة موجودة في كلام هذيل وتعزى اي تنسب لفقعس ودبير الجمع وهما من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم وادعى ابن عصفور وطائفة من متاخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختير وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما التبس من كسر كخفت وبعت او ضم كعفت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وان بشكل خيف لبس يجتنب واصل المسئلة قبل بنائهن للمفعول خافني زيد وباعني لعمرو وعافني بكر اذا حذفت الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء توقانيه لاشتراكهم

في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وعفت بالضم في اوله لتوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فيتعين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عفت الثالث ويتعين ان يمتنع الوجه الملتبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجعله المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالتباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقديره للمفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء جائز ونص سيبويه على ان ذلك لغة فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن ادّ بن مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعض تميم وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام فيه فقال في التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال المهابادي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فيحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليها الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وقد يغتفر فيقال لصاحبه دع الماء في قولهم ان الماء بر الهمزة ودفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء في الحوض اذا اصبه فحذف الفاعل واقيم مقامه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء ولم يعد من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين **هذا باب الاشتغال** وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصب لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظه فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة اسمية لتصدرها بها والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما بلائمه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تع اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصدرها بالفعل المحذوف وفي هذا الوجه المرجوح مراتب متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في نحو زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغي الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وان زيدا هدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه الرفع والنصب ولم نذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لانه من باب الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الاتي بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضاد معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم

فصل الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت
عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه او رب ان باشرت الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره وصرح في التسهيل فيجب النصب لما ذكر وسيأتي الكلام
على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرو لقيته وحيثما زيدا
فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما
في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته
فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف الالف فاكرمه لان ان
لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم يجزم لفظا اما المضي او الجزم بغيرها كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز
الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا
في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها
مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة
الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل الدال
على الامر والدعاء بخير او شر ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء
بالخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لفقده والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له
وانما يترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل اللام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق
والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهي حتى مر بي قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم
عن ليلكم ناما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس
الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع
في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزاني والزانية وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استونف حكم وهو قوله
فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتداء وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة في
المبتداء مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال لانه يمنع
زيادة الفاء في خبر المبتداء ما لم يكن المبتداء موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك ولذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتداء اذا لم
يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا مقول قول سيبويه فجعل
خولان خبر مبتداء محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتداء غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله
ابن بابشاذ في مقدمة المطارحة ايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة
قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتداء والحيين تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها بمعنى ان
كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول
وكلمة هي مبتداء محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه قال المبرد والفاء في فاجلدوا بمعنى الشرط لان
الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو منزل
منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتداء المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست
الاية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من
جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى يا رب موسى اظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه والمعنى اظلمني وقرا عيسى بن عمر
وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء اخر الحروف وهو البطليوسي وابو الحسن طاهر بن
احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة اعجمية متضمن معناها الفرح والسرور يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة
فانظروا لشبهه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية
مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد تقرر ان ما
لا يعمل الا ان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي
بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ومنه زيدا لا يعذبه الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله

زيدا

زيدا لان عدم التعذيب رحمة ويجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل المصاحب للطلب صادق على شيئين
على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل
عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام
نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال
كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب بما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو ءانت زيد تضربه
لان الاستفهام داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتداء كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو
راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو اكل
يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم منصب كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان
كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة
يشذ وذا النصب في قوله وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل
محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قال الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس
نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء اخر الحروف و
الخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قال الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سئل مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرو
فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني
وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان مع حرف الاستفهام الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ
بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدا
وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتداء وامة الله منصوب بفعل
محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا رايته ولا زيدا رايته او ان زيدا رايته فيترجح النصب
لانهم شبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله
البادش بباء موحدة فالف فدال مهملة وشين معجمة والدال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان معها
لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان
اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث
مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى
وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبت في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر
والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله
فاكرمه فانه وهم ان جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون من هذه المسئلة
الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف
بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد بعدم بنائه عليه ان لا يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على
معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها
لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية وتشاكل
الجملتين المعطوفة احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته
فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدا بها الكلام قال الشاطبي وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره
فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد
زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز
فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهديناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح
دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها
الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قال الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا

على جملة فعلية

ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة
فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة الخامسة ما يترجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا
كل شئ خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة
والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشئ وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة
له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب كل على انه مفعول بفعل
محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شئ لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل ان الصفة لا تعمل
في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شئ نحو وكل شئ فعلوه في الزبر اي في الكتب ولا نصب كل شئ لان تقدير تسليط الفعل عليها
انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شئ في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شئ وانما المعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف
لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له اولشئ وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل
مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح فرفع زيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول
فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل
لا يفسر عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي المسئلة ثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها
على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليها اشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه
ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه او
زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته او ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل
الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبقاس على ذلك ما يرد وانما الصدر **تنبيهان**
الاول لعدم من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور
ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله
من جملة اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجاية الى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه
ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى
انا كل شئ خلقناه بقدر ثم علله بما حصل ما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله زيدا ضربته فانه قال في اثناء الكلام فاما قوله تعالى
انا كل شئ خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه
هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم الناصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى
المسئلة السادسة ما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او
من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليحصل التطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى
والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرو اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه ذلك النصب على حده في زيدا ضربته
ويقال هل ضربت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله تضربه تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا القيته
او عمرا لقيته قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما
مسبوق بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدا ضميره
ضميره او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل
عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا اخبر به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته
لاجله او عمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة
ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا
وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل لها من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية
محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى او الفاء فالمناسبة حاصلة
على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل
اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان

لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن بنحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني
الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو وهذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد
جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية
ضمير الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود
فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في
التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه ويرى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد
كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملته على الاخر نصبت وليس في المثال
الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها
وهي معطوفة على يسجدان في قوله والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط
لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم وتقعد
وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فضرني اجول في البلاد لعلني اسر صديقا
او اسيء حسودا وخرج على ان التقدير او اسيء به حسودا وهذه امور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ **تنبيهات** احدها ان العامل المشتغل عن الاسم
السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدر الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل
فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة
المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت نحارها والعبد انت ضروبه او ضريبه
القدر انت حذره الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطى الدرهم
وانت شراب العسل وانت نحار النعم وانت ضروب او ضريب العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه بالباء المثناة تحت فلا يجوز
نصب زيد فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد
في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي
وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر
محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي
وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما
ولا يجوز نصبهما لان ال الصلة وهي الضاب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل
لا يعمل في مفعول به اتفاقا فلا تقديما ولا تاخيرا الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدا
والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه نحو زيد عمر وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره اي بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين
العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بمتصل
نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم
مضاف نحو ضربت زيدا اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ
والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم
السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشئ الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة
بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا
على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه
او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل
والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان
زائدة على التسهيل فان قدرنا الاخ فيها بدلا من عمر وبطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل
على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتداء ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قال ابن عصفور اللهم الا اذا قلنا عامل البدل
والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا
في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل لم يكن ملفوظا به كل ... انه يكون خبرا او مفسرا للعمود

وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق ويعني من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قال الشاطبي الامر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست مثله قاله ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانته لان من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا انتصب فعل ضمير اسم سابق او ملابس الضمير ويجري اذا رفع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور يعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابس الضمير نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتداء وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف لان ليت لا يليها فعل فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جايزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرتها مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر وقد يجب الرفع بالفاعلية نحو ان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض مختصة بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون اسم السابق راجح الابتدائية نحو زيد قام ... المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن عصفور فسقط ما قال انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وحكى ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيره من البصريين يوجب الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فجاز به وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتداء وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك قاله في حجيث هذا تقدير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كمفسره وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا ومن كونه شاذا نحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لمناسبة العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا ء انتم تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا ثم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في ء انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في ء انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على اسمية فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم

هذا باب التعدي واللزوم في الافعال

الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتداء والثاني المتعدي وله علامتان احديهما ان يصح ان يتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا تكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به اي بضرب هاء ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل بها هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر والا ترى انك تقول هو مضروب ... مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب اي تأملتها الا ان ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب به ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين ولخلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان منها عدميتان وعشر وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج هاء ضمير غير المصدر وهو زيد وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج او مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقص لاحتياجه لحرف جر والثالثة ان يدل على السجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي اي السجية

ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها ووضع عين الفعل لمناسبة انقياد الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصيدة والى هذه العلامة اشار بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار اكولا فليس لازما والى هذه الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما والى هذه الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد والى هذه الاشارة بقوله او طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا والمطاوعة قبول الاثر فاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى المطاوع لواحد كعلمته الحساب فتعلمه فتعلم قبل التعلم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وهو بمعنى انقبض وقيل بالحاء المهملة واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الالحاق ولهذا اوجب الفك في اقعنسس والاستثناء الى اتحاد المصدر ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق به اي بافعلل وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشر والثانية عشر المذكوران في قوله او يكون موازنا لما الحق به اي بافعنلل باحد اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف او من حروف سألتمونيها فالاول افعنلل بزيادة احد اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في آخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغرندينى ادفعه عني ويسرندينى قال ابو عبيدة المغرنديني والمسرنديني اي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول الناظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع رهط ابو خطفة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب في الاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلاثة اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجارة نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له سواء انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتداء محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الطريق في للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهزة معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس آليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم ونحو كي لا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهل النحويين هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئتك كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار من ان وان امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف فهل هو على معنى في او على معنى عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف واشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود

بدليل ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب لجمالهن وما لهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل انّ وانْ نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعدما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقال على انّ وانْ غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد ثالث الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة **فصل** لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدأ في الاصل والاخر خبر كما في باب ظن او بكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعول معنى كما في باب اعطى او بكونه مسرحا اي طلقا لم يتقيد بجار لفظا او تقديرا والاخر مقيد بجر فجر لفظا او تقديرا كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا او من القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكما اعطيت زيدا عمرا وكاخترت التميميين الجند وان دينه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم ويأتي فيه ايضا البحث المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والفرسان اخترتهم القوم ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا واما الامتناع في الاول فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان المحصور واجب التاخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الاي وذلك في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القران ويحتمل ان لا يكون حذف ومفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف هو معنى حسن واعراب بين انتهى والايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما رأى مني ولا رأيت منه تعني رسول الله م فحذف المفعول لاستقباح ذكره اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل** وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما القرطاس ولمن تأهب للسفر مكة ولمن قال من اضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب النداء فيما سبق في كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا او ائتوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى انه خبر لكان محذوفة والتقدير

باب التنازع

انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير بإياك واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متاخرا عن اياك اي اياك باعد على التقدير بين الاثنين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد اي واحذر الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد وفي التحذير بغيرها اي بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف والتكرار فالعطف نحو المروءة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب التنازع في العمل** ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر عنهما اي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما وهو اي المعمول المتاخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال الامثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب ابويه وعكسه زيد ضارب وقائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت واقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال يحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين اتوني افرغ عليه قطرا فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعوله واعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل اتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنيا للمفعول مسند الى تاء الخطاب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شهر ابن بن عن صفوان بن عسال ان النبي ناداه رجل فقال هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية ويخرج على اسناد الى البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكني لا استحضر الان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال ابن الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيأتي الكلام في اواخر بعد الا واستفيد من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونائب مصدر وهو ثلثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن اخ لك يعطيك الجزيل وناصر قاله المرادي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين في الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا واشترط في التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن وهو منقول للعطف بالواو انتهى وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين حرف وغيره كما نقله ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف

وعن المبرد في كتاب المدخل اجازته في فعلي تعجب مع تعديهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم لفظا ويعمل الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل الثاني في لفظ المجرور ويعمل الاول في ضميره المجرور ولا يحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثاني لو اراد الابعد ما اخذ الاول معموله المتقدم منه وقوله او شتمته عدل به عن قول الاستاذ بما خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك تمت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا وافلم ... واقعة في الاصل بعد العاطف لكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بمطرد في غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشتغل به قبل تمام الثاني خلافا للفارسي في انه اجاز في قوله ... من بارق تشيم ان تكون من زائدة و بارق في موضع نصب بتشيم ومفعول نصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في المتوسط والمقدم فقال و الاولى الذي يظهر ان تاخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو هيهات هيهات العقيق ومن به ... خلافا لما راى للفارسي والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ونحو قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك او اتوك اتاك على اعمال الاول او الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فهذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا للجماعة لانه لو قدر فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول فقد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف ومعنى الاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد ياتي بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد مهين اخاه اذا كان الضارب في المهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فقول عزة مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدا ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف وحال من ضميره المستتر ... المرفوع على النيابة عن الفاعل السابد ... غريمها او غريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قاله ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا انما الاسبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه و تيمه الا كواعب من ذهل شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغي من الايجاب لزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا وانوي بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا محذوف ومذكور. **فصل** اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول او الثاني وهما على حد سواء ... الكوفيون ... الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسره وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول ويتوى ... لا ... في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره ...

نحو قام وقعد اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعمل الاول وهو يعشي في نعت شعاعه واعمل لمحوا في ضميره وحذفه والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع اعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه يعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور بربّ والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة الضمير التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضميرا لفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية و المفعول رتبته التاخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن و مهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها واراد ها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفق على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال الموضح نظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استتر والارطى شجر فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المعنى فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين على اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال ويجاز عند الفراء وجه اخر وهو ان ياتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلبه مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما اخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول المنصوب لفظا وهو ما يصل اليه الفاعل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر فان اوقع حذف المنصوب في لبس ظاهر او لم يقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلث فالاولى نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعنت لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانية ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابو حيان في النكت بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننته على ما تقدم من الخلاف في الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية في نحو الفصل بين الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم يدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقول اياه مقدما او مؤخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير بابي كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر **مسئلة**

اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد او التذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه لحق مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين وهو الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن والياء مخالفة لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي ياتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قاله في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون بحيثيتهم ومن الكوفيين من اجاز وفيه وجهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهو تاخير المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن نضمره موخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق والله اعلم

هذا باب المفعول المطلق

اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوبا غير مقيد صفة صدقا بالجار حرفا او اسما متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا عن غيره نحو ضربت ضربا او ضربته ضرب الامير او ضربته ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوءا وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطى عطاء فان هذه الثلثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وقولنا ليس مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل في المصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا او من وصف اسم الفاعل او المفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجها حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

فصل ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة الصفة عليه الى مثله وانابت منابه وانتصب انتصابه واشتمل اسماء والاصل التسمية الصمة فحذف الموصوف وناب صفة منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف

اليه لتوغله في الابهام وقيد ابو البقاء المسئلة بقولهم كل صفة للمصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما ذكرت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف في ذلك شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاها اي الاكل رغدا ويدل لسيبويه انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى او ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا بالنصب فعبد الله معمول اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير اظن الظن كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس ونلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذا ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فضلا عن الحال انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المنصوب بالمصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنأ فان الشناء مصدر شني بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف الفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اي للمصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل اخر فاسم العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على غير الفعل وكانه نائب عن انباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فتبتيلا نائب عن تبتلا والاكثر في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعدت القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط لان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعدت القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربت عشر ضربات فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على الته اي اله المصدر كضربته سوطا او عصى والاصل ضربته ضربا بسوط او عصى ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الالة مقامه واعطيت ماله من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل الة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك الة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافا الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب وعامة الضرب او من بعض وما في معناها مضافا الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل

مسئلة المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودبق ولانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم ببناء الوحدة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق نحو ضربت ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كثمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين

سوطاً

ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره اى المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه فى الفصيح كقوله نعم وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافى والى المنع فى المؤكد والجواز فى غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا

فصل النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالى او حالى حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالى ما رجعه الى القول كان يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعى لوصفه بالطول حذف عامله جوازا للدليل المقالى وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا او جلستين مصدر عددى حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالى ما رجعه الى الحال من مشاهدة او غيرها كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعى واصابتين عددى حذف عاملهما جوازا الدليل حالى وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك فى شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جئ به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين نوعا او عددا فانه بدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه فى شرح الكافية وصرح بذلك فى النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواه لدليل متسع ورده ابنه فى شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر فى نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرار والحصر فى نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفى غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما السهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه فى شرحه واجاب الشاطبى بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتاكيد اصلا وانما هى مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقامت بها النيابة عن افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت مؤكدة انفسها والشئ لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مما عزاه بان انت سيرا للتاكيد حيث قال فى شرح قول الناظم كذا مكررا بقوله فى المؤكد انت سيرا سيرا فيظهر ايضا بعض ... كلام ابن الناظم بل قد يرد عليه ... افراده نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصدر المؤكد فى شئ وانما هى من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويحه وويله والاكف الاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازنى ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقال ويل لمن وقع فى هلكة وويح لمن وقع فى هلكة لا يستحقها فهو ترحم ... وقيل ويل عذاب لانها كلمة عذاب ذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة باضمار فعل من لفظها وانشدوا وال ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادى فى شرح التسهيل وهو منصوب انتهى ويقدر فى بله الاكف اترك لان بله الشئ بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء بخير او بضده فالاول كسقيا ورعيا والثانى ككيا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا ونهيا نحو قياما لا قعودا اى قم قياما لا تقعد قعودا وكذا النوعى نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا اضرب الرقاب ونحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اى اندل يا زريق المال ندل الثعالب اى اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاى فراء مصغرا علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع ات بدلا من فعله ... القول بان المصدر النائب مقام فعله فى الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطرى بن فجاءة الخارجى فصبرا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اى اصبر صبرا ووجه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجرى مجرى هذا فى التزام الاضمار المصادر فى الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجا النجا وضربا ضربا انتهى قال الموضح فى حاشية التسهيل واشار بقوله هذا الى الحذر بعيرا او بمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذى اقيم مقام عامله فى الطلب يلزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخى وهو ثلثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا فى بيت امرأة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو اتوانيا وجد قرناؤك اى اتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندى اعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابالك واغترابا اى اتلوم لوما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة ... موضع وتوبيخ لغائب فى حكم حاضر كقولك لشخص غائب ... انه يلعب لعبا وقد علاك الشيب العبا ... شكرا لا كفرا وهى من امثلة سيبويه وتقديره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفر كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا

وشكرا ولا يقال حمدا وحده او شكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل فينبغى ان يلزم فيها ما التزمت العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما فى كلام من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اى اعجب عجبا وعند خطاب مرضى عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اى افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اى لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف فى تقدير اكاد فقال الاعلم هى الناقصة وقال ابن طاهر هى التامة والمعنى لا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت الشئ ولا يخفى ما فى كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضى عنه والمنفى للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة جملة قبله من طلب وغيره فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثانى كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اى اما ادرأ واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبرا عن اسم عين فى الانواع الثلثة وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثانى كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما تسير سير البريد فحذف تسير لما فى الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص عليه هنا وفى باب الاغراء والتحذير واكثرهم اهملوه هنا بخلاف تلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان فى المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثانى معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح فى الحواشى والمستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام للفعل فاقيم مقام التكرير وجوز فى المغنى ان يكون العامل المحذوف صفة وهو غير مناسب هنا لان الكلام فى قيام المصدر مقام فعله فلينا مل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هى اقبال وادبار اى ذات اقبال وادبار قاله فى شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه نحو له على الف درهم عرفا اى اعترافا فجملة له على الف نص فى الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذى قبله نفسه والثانى وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابنى حقا فجملة زيد ابنى تحتمل الحقيقة وتحتمل المجاز ولكنها لما نصبت بالمصدر كان ذلك حتما من المجاز وبقيت الحقيقة ويسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد متاثر والمؤثر غير المتاثر والثانى قسمان ما هو جار مع التشريع وما هو وجيه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق ظهر حقيقة لاحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثانى لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفى وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفى ورفعت احتمال القطع بقيا لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قال فى الصحاح والفى البتة لا ازيد الذكر قاله الموضح فى الحواشى وفى حاشية العلامة عبد الله ... المكرى على الكتاب بقال لا افعله بتة والبتة اى بتة بتة والبتة وفى اللباب لم يسمع فى البتة قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له على الف عرفا والثان كابنى انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا وقعا بعد جملة مشتملة عليه اى على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اى المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادى شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل كررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثانى فيهما فعل علاجى واقع بعد جملة وهى له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء فى له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل فى المصدر الثانى لانه لا يحل محله فعل الا مع حرف مصدرى ولا بد منه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به فى حال تصويت وبكاء لا انه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لا يصلح للعمل فيتعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به فى حال تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه قد كان ثم عمل فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثانى على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا فى الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا مذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثانى ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان فى النصب التقدير والاصل عدمه ويجب الرفع فى نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اى الذكاء فعل معنوى لا علاجى والمراد بالعلاجى ما يحتاج فى احداثه الى علاج بعمل عضو من الاعضاء

كالضرب والشتم والمعنوي خلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينصب هنا فكذلك هنا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا للصاحب واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **تنبيه** مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله سيبويه بمعناه ونصه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضلة

هذا باب المفعول له

ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب اما العبيد فذو عبيد بالنصب زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه ومعناه بقبل العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعف اذا لم يرد عبيدا باعيانهم واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال البدن وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه الشروط للنصب لا لتحقق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان العرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر فلا يصلح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعد عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم وابو الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وبتنزيله على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شرائط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدا كقولك الطمع حملني على زيارتك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجره بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام ففاقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام وفاقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق

باب المفعول له

فاملاق وهو الفقر علة للقتل وليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والفرض عدمها فلذلك نصبه وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل قول ابي صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلهما مختلف فاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لانه المتذكر اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا في قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في الدلوك بمعنى بعد والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والى ذلك اشير في النظم وليس يمتنع مع الشروط كزهد ان كان مقرونا بال يقل ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد التقليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد منها قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه جره والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه بالحال والتمييز لما فيه من الابهام لكونه نكرة وشاهد الكثير ... ويستوي الامران في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور بمن وقيل ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بيعبدوا اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم رحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف لانهم كانوا محترمين فيهما لانهم كانوا اهل بيت الله بخلاف غيرهم فانه يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في هذه الاية واجب عند من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي و الاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة وضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وقال الزجاج والكوفيون زعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

هذا باب المفعول فيه

وهو المسمى عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمونه الظرف صفة ولا مشاحة في الاصطلاح والظرف اصطلاحا ما ضمن معنى في باطراد من اسم وقت او اسم مكان او من اسم عرضت دلالته على احدهما او جار مجراه ... فيهما اسم اشارة من اسماء المكان وارد ما جمع من من اسماء الزمان والاسماء التي عرضت دلالتها على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة باحدهما اي بالزمان والمكان كسرت عشرين يوما وسرت ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وسارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وسارا دالين على جزئية الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين مبهم المقدار والثالث ما كان صفة لاحد اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة الزمان وهو الدهر بتاويله وشرقي صفة للمكان وهو الدار والمعنى زمانا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف والغالب في هذا المضاف اليه النائب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او مقدار فالمعين لوقت نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج [illegible] المعين لوقت المجيء والذي به المصدر وهو صلاة [illegible]

باب المفعول فيه

او نحر جزور فحلت نحر مفعول فيهما والاصل بقدر حلب ناقة ومقدار نحر جزور فضل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي هما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا لما طالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوب على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل افي حق ذهابك فحذف في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجار في قوله افي حق مواساتي لحاكم وقال قائد بالفاء ابن منذر القشيري افي الحق انى مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حال كماء العنب المتردد بين الخلية والخمر فلا هو خل صرف ونحو يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فكان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من اغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظروف الزمان دون ظروف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان احقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثله اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قائم او جهد رايي انك قائم او ظنا مني انك قائم فغير شك وجهد رايي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رايي وفي ظن مني على وزان احقا وخرج عن الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح ثلاثة امور احدها وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا دالا عليه اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعله حيث مفعولا بها نظر لانه ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجئ حيث لا فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء **فصل** والظرف الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت ومتى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان تقع صفة كمررت بطائر فوق غصن ففوق غصن صفة للطائر او صلة كرايت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظرف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء

كذا في قول

الذي امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليه ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء اخر ومثل للزمان بمثالين احدهما [illegible] والاخر بما فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل به او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الان فحين منصوب لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اسناد الى الخصوص والان منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال والالف واللام فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع الان فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا الان اي كان ما تقول واضحا حين اذ كان كذا واسمع الان ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والان مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول لا غير [illegible] قولهم لا غير كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فانه شامل للجائز والواجب **فصل** اسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثلنا وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل بقوله صمت مدة ويوم الخميس او يومين وبعض ظروف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد يريد الزمان كما تقدم ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقديرها بفي ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه وهذه العبارة اخذها الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته وبعض الاولين اما لا يعرف حقيقته بنفسه بل باعتبار ما اليه كمكان نفسه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قد يصير امامك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك من جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهة له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفي وكاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع فلو اختلف مادته ومادة عامله نحو جلست مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدأ وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا نحو اعجبني اليوم ومفعولا به تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي نحو ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى من في ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ ان خلقني الله تعالى الى الان وبنيت على الحركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا عنه وبني على الحركات الثلاث اذ لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو من خاصته قال في درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان

ووليه ... المكان فيحكم عليه بعدم التصرف مع انه قد دخل عليهن نحو الله الا رب ليل وزيد انفا ناه رحمة عندنا وعلمناه من لدنا علما
اذ لم يخرج عن الظرفية الا الى حالة تشبهها اي بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او صفة
او خبرا او حالا ... شيء من الظروف بغير من كان منصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال ... الفرق ... لكونها ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل كان
اثرها ... من الداخلة على قبل وبعد واخواتها زائدة والى هذا التوجيه اشار الناظم بقوله ... في التصرف الذي لم ظرفية او شبهها من الكلم
هذا باب المفعول معه وهو اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت
والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا ... نيل ... على النيل في المثالين فاخرج اسم لدخول ال عليه ولم يفضلة لانه منصوب وانه
تالي الواو لمثل الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ... في المثال الاول ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان معنى الفعل
وهو اسير وحروفه وهي السين والياء والراء ... وسمي النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو سير ... من الفاعل وخرج باللفظ الاول الذي هو قوله اسم
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما في الموضح في شرح ... ونحو سرت والشمس طالعة ... فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في
شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول ... اللفظ على فعل وهو تشرب داخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فلبسا مفعولا معه على
ان الاول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه ... لبعضهم وعلى ان ... جملة والشمس طالعة لبست مفعولا معه خلافا لصد الافاضل للسيد الرضي
كما نقله عنه في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه ... خرج باللفظ الثالث وهو قوله تالي الواو نحو جئتك مع زيد
فانه تالي لمعنى مع لا الواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان لتقييد بالقبلية والبعدية ...
المعية ولو قال البدل لجاز ايضا جيئ ... بكون عمرو ... الكائن وان المرفوع بخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال بنفسه وخرج باللفظ الخامس وهو قوله
تالي الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري ... بفتح الميم وضمها فانه يجيز
نصب المفعول معه ... تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة
فلا يتكلم به قال سيبويه اما هذا لك واباك فقبيح لانه لم يذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك والاسد بالقبيح عدم جواز وعلم من هذا ان انتصاب
وحوف ... في الاستقرار ... بعامل ... المفعول معه خلافا ... في هذا وقد ... مطويا ... الاستاذ ... بعضهم اعمال
الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن ... لم ... جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال ... الواو مفعولا معه نحو سير ... كظرف ...
فان قلت قالوا ما انت وزيد وكيف انت وزيدا بنصب زيد بعامل ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت
ولا اشكال فيه والذين نصبوه قدروا لضمير هو ... الحذوف لا مبتدأ واسم الاستفهام ...
ما تكون وكيف تصنع ففي ... تكون وتصنع ضمير مستتر وهو ... على الفاعلية ... الفعل وحده وهو يكون ... تصنع ...
... من ... الكون في المثالين ... بالمصاح مع كيف ... والاصل كيف ... كنت وزيدا ولخلف
تقدير ذلك ... مفصولا او غير مفصول ... انه غير مفصول ... لا يجوز الا ... سيبويه قال وذلك ...
معنى التحقير او الانكار ولبس ... جهولة ولو كانت ... الاستفهام ... الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فقيل ...
على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وامام ... فلا يكون حالا بل مبتدأ وزعم بعضهم انها خبر عن اصلها ... الحال الصحيح
ان كان ما مقدرة وكيف في ذلك موضع نصب ... خبرها والتقدير على اي حال تكون ... وزيدا ... وذهب الى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله وبعدما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه ... جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين
ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى ... وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه منتصب على الظرفية والواو
مهيئة للظرفية ... بمسئلة النصب بالانتصاب الاسم بعد الواو ... الناصب الواو ... عبد القاهر ورد بان الواو لو
كانت عاملة لا اتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما في الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا
في القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول
معه هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا الى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري
عليه ما قبله كما ... نحو زيد عمرو فلما ... المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرو بنصب عمرو
بنصب عمرو ورد ذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف ... بعد الواو والتقدير في سرت والنيل ... لابست النيل فيكون من مفعولا به خلافا للزجاج
ورده ... بانه لو كان ... انما قدر فعل ... الافعال اذ لا يحتاج فعل بعد ... ويوخذ من قوله والناصب للمفعول ما تقدم
فعل او شبهه ... ولم يقل ... بمعالجه لا يقال ... لا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة
كما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه ... ان ... ظرفها ... ذهب في الخصائص
الى جواز التوسط مستدلا بقوله ... جمعت ... عيبة ... مطوي على غبية قدم

عليه للصدق ... كفوا الا بانخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلم والاصل السلم عليك ورحمة الله **فصل** الاسم الواقع بعد الواو ... حالات احدها
وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول وعدم الفضلة
في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين وعدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحان العطف على المفعول معه نحو جاء زيد
وعمرو ... رجح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف ... الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب على المفعول معه وثالثها وجوب
المفعول معه ... نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيدا ... الصناعة لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور وهو الكاف في مالك الا باعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك ... الجار ... قال الموضح في الحواشي ... على العطف
بل على اضمار الجار المتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر ... فلك كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا ...
هذا لك ... على الاصح ... تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل ما لك وزيدا على ما يستلزم طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية
الانكارية ... واعامل ... ثلاثة طلبها للفعل التقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع
الشمس لا يقوم به الموت ورابعها رجحان المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال ...
... والطحال ... وثيقة اي ... زيد ...
الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون زيدا مامورا
لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فا
المخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقاء كان ينبغي ان ينصب
... انه ... بل امرهم بموافقة بني ابيهم ... الضمير بقوله انتم ولو كان لما منع من الرفع كون المعطوف عليه
مضمرا ... انتهى وبقوله اوله لضعف العطف في الثاني وهو ... من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد
توكيده بضمير منفصل او بفاصل كان ... والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اي العطف والمفعول معه كقوله
علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء
لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان التزجيج الحواجب تحسينها وتطويلها ... ازجج وامراة زجاء اذا كان حاجبها
دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول ولانه لا فائدة في الاعلام بمصاحبة العيون
للحواجب في البيت الثالث ... العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو
البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به للفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وكحلن العيون
وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما والى ذلك اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب ... بضم الجيم نسبة الى ... وبلقب
بالنباح لكثرة مناظرته في النحو ... قال ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني ... بذلك
ان المازني ... قال المبرد ... ابو عبيدة ...
والاصمعي بفتح الميم ... وكسر ... الى ان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك
على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح تسلطه عليهما معا ... واحد فيؤول ... بالتحسين ... على العيون
والحواجب فقال حسن العيون والحواجب باول علفتها بانلتها ... تسلطها على التبن والماء فكان انلتها تبنا وماء وهو من باب التضمين ...
الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان من التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء فالواو ...
كقول طرفة لها سببه ترعى بها الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي ... ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى
عام قاله المرادي في تلخيصه **هذا باب المستثنى** وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل
فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط ... بالغاية نحو اتموا
الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو ... منهم قوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة
الى التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله
بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى خراجه ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد
دخوله فيما تقدم ... ذلك للسامع ... كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه ... الاخراج عند ... سيبويه وغيره
لا يجمع عنه انتهى ... الاشكال للاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وحاشا
عند سيبويه واكثر البصريين ... والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو والشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا

باب المستثنى

باب المستثنى

مثال النهي لا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله ما فعلوه الا قليل منهم وفي امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمول على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب جوابا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاءني [illegible]

[illegible] فعلا سعيد بل جامد لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها دائما اصل ونقلها عنها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى [illegible] اثبتها الناظم بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما واعترض ابن هشام الخضراوي الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية نحو حاش لله وقد [illegible] عند المبرد وابن جني والكوفيين [illegible] وهما اليس عند الجمهور وذهب الفارسي [illegible] ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا [illegible]

المستثنى وتقابل ما في ادارات الاجارف فصار ذكره احد التوكيد البعلم انه لبس ثم ادعى ثم ابدل من احدهما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار
انسانا للدار اول مع بعض مقامه في الانس لقوله تحيته بينهم ضرب وجيع جعل الضرب تحيته لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على الاتباع المنقطع
الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعوله والله مرفوع على البدلية من من على لغة
تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان يجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه مجازية وفيه جمع
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيقع على البدل او عطف البيان او الابانة قال ابن مالك والمحققون هذا الحذو وبين ان ... لا يعلم
من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل**
واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ... نصبه ... متصلا او منقطعا واتبع ... لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله
وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب ... والاصل وما لي شيعة الا ال احمد وما لي مذهب الا مذهب الحق فلما تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اراد باحمد النبي وبعضهم ... الكوفيين والبغداديين يجيزون في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب
وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان
لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل ... وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك
في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل
من كل لا بدل بعض ونظيره في انه المتبوع اخر من تشديدهم ... تابعا بعدما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك
تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في
قراءة الجر وانما الجامع ... عوي لان المؤخر عام اريد به خاص ولم يعيبوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع الوجه ان يكون ... الاسم
... بل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد **وتسمى** والا اذا
تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضروب له عنه النبت جواب الشرط
الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية ... معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل
وهو بدل الكل ... الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم ... في الفتى
... على الالف ويجوز على ترجيح كونه منصوبا على الاستثناء والعلا منصوب بفتحة مقدرة على الالف والعلا بدله من
بدل كل من كل ... واحد والا الثانية زائدة ... ولا الاولى وبدل البعض من الكل نحو اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد
... يجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل البعض من كل وبدل الاشتمال نحو اعجبني شيء الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء
... بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد ... بدل من زيد بدل اضراب ...
وقد اجتمع العطف والبدل في قول مالك بن ... الا رسيم والا رمله فرسيم بفتح الراء وكسر السين ... بدل كل من كل عند ...
ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيم ... ورمله بدل تفصيل وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة والا
والرمل ضربان من السير ... في الطواف الا اسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير بابي العطف والبدل
فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فان لم يستعمل المعمول قبل الا اثر كنه يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت
وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعنا الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له
ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رايت الا
زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول للتاثير
العامل بل يترجح عما كان منصوبا بالفعل لا بطريق الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء بطريق الخلاف وتقول ما مررت الا
بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر
لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير في العامل دع في واحد مما بالا استثنى وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بل استعمل بما يقتضيه قبل الا
فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون
تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا
زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفردت
من نصب او اتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين نصب الباقي من المستثنيات

النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال
هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر
في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين
الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا
في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو
داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما بعده
خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلاثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو
ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من العدد وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو يوسف
ويمكن ادراجه تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا
حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها
الى الاول وان الجميع مستثنى من العدد اصلا ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول ... بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء
من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى
من اصل العدد فيكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهي عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد
مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة
ويحتملهما اي الثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم وذلك في معرفة المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما
ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث
وهكذا الفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان
يصير ثمانية فاسقط منها الثالث يصير واحدا يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم تحط ما بقي مما يليه وهكذا تفعل حتى ينتهي
الى الاول فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث
وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه عندي مائة الا
خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوتر وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفع فالباقي بعد
الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات
فهي اذن شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي اذن
خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل لانك
انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل نعمل غير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها
لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم
فان موصوفها الذين وهم جنس مبهم لا توقيت باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون
نعلى قول غير في الاية بدل لا صفة وقد يجيء غير بمعنى الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما يخرج الا في الاستثناء وتضمن معنى غير
فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا
الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه ويعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى
اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا
المال غير الضر وهذه عند الجميع في المسالتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند
الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسالتين احداهما عند قوم من الكوفيين
والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو
ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسالة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبتها فناصبها ما قبلها من
العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسالة واحدة وهي ما اذا كان الكلام
مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غير اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك بمعنى
بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يدفع منعه قال الموضح في الحواشي والاولى الاستشهاد بمثل الجواز ان يكون الفتحة في غيرك فتحة بناء

لاضافتها الى المبني والى مسئلة غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما للمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس مسائل احدها ان الا يتبع بعدها
بجمل دون غير الثانية انه يجوز عندي درهم غير جيد على الصفة الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز لم يبق ما قام القوم غير
زيد وعمرو بجر عمرو حملا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء
معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم
يذكرها سيبويه في الاستثناء بها قاله ابو حيان قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا
على الاصح ما لغير جعلا ويؤيده ما حكاه الفراء اتاني سواك وقولهم قيلك بابها وانت المشتري قال سيبويه والجمهور هي ظرف فلا تكون بمعنى وسط غير متصرف
وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها
ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا يخرج عن نصبها على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها
فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل اسما وظرفا
فيجيزون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه اعلم
فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر
بعد بهما لانهما يستثنيان من على انهر المستتر به وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا
بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال الخبران ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله
المرادي في ... عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين
فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي القائم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على
القول الثاني وفيه بعد لان ظاهره حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بانه بادر بالاول وبان فيه تقديرا محذوفا لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول
بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في
قوله يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت
بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطية للوصف بعده وباب التوطية يجري في الصفة والخبر والحال
وجملتا الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا
الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان نحو حاشا او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف
تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا لا موضع له من الاعراب
مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال او يكون بعد لا **فصل** في المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر
على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم واجرر بسابقي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في
الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوافي مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا
وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا واسرا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر خلا الله
لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جار بين نصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون لنا
موضعهما هو الجملة المسندة عليهما ... نصب التمييز الواقع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
وباب التمييز عن قوم وقيل لانهما معدى ... بالفعل او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما
على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب الاول وعلله بامرين ورداً والوجه الثاني النصب على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما
موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب انما صح في عدا
لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي جاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء
معنى جاوز وحسن ذلك لانك اذا خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي مفسره وفي موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون
فيكون فاعلهما مضمرا اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل
اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا
لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم
زيدا فان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال
او مستانفتان فلا موضع لهما ... يدخل عليهما ما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية

لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله
وبعد ما انتصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب فان احد من قولهم كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان يكون
صفة للمضاف او للمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى
نديمي مولع فعدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وصلته وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق اما على الظرفية الزمانية
على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين
زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم
الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد
وقال في المغني فان قالوا بالزيادة قياسا فقياسه فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه
انتهى وهو مخالف لما هنا **فصل** والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور ولا غير بالبناء على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن والصواب ليس غير واختار ابن مالك
عدم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير اجمل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب كرواه الاخفش وغيره كقوله اللهم اغفرلي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا
الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة لمن حسن لا ينزه احد عنه فلم استثنى منها
قلت نبه بها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه لعظمتها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ نزيل الشيطان
تنبيها على الحاقه به في خساسة العقد وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه
الجرمي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام في موضعها حال كونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم شرحهما
ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة بناء على ان ما حاشا
فاطمة من الحديث فليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة ولو ان ما حاشا فاطمة من كلام الراوي ويؤيده
ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فقال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون
حاشا فيه فعلا متعديا بمعنى استثنيته واستثناه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا
خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك
على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها
عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** الفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة
واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها و
بين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لعاملها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها
بدون ذكرها وستاتي ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او للمفعول او لهما
معا فالاول كجئت راكبا فراكبا حال مبينة لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا حال مبينة لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث
نحو زيد لقيته راكبين فراكبين مبينة لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول
بهما في نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل به لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول
معنى لتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل وهو تاء
المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به ليدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف
وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد صاحبك فان صاحبك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه
الكلام ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره
فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية
وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا ... وقال الناظم في
الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا ... البيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد صاحبه
فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا
فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت لتقييد المنعوت فهو لا يفهم في حال كذا
بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم خطر لان المقصود
من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شيء الا
بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة فمثم

لعل ث وبه على ثي وبراتب كونها على ب وبه علم درج على ا والله وبه بطل الحد والجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة الموقوف على
الحد حتى يلزم البطلان وانما هو موقوف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه الحقيقة
ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك **فصل** للحال من حيث هي اي بقطع النظر عن ... وصفان احدهما ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها مأخوذة من التحول وهو
التنقل قال ابو البقاء لا ثابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا
ترى ان الضحك يزول عن زيد او يفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال وقد تقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها
نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم
من مقتضيات الجمع المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها
يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال
خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتداء واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية
لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو حادث باعتبار
الحدث في قوله ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة وجعله مما ... الضابطة ... المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى
السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذا اعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واغتفر
عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين
قال التفتازاني كانها اللازمة على ... نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالباس ولا ضابط لذلك
بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه وعمم ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الآية المذكورة للحال التي يجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه
فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يعقله انتهى وقال الشمني الجواب
عن هذا ان انزل الذي هو عامل الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وهو
صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على انا لا نمنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى
الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله وكونه
منتقلا مشتقا يغلب وقد تقع جامدة مأولة بالمشتق في ثلاث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا
حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة ومؤولة بمشتق فاسدا مأول بشجاعا وقمرا مأول بمضيئة وغصنا
مأول بمعتدلة اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعنى فيهن على التشبيه وقال في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان
وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدلي مأول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما ومثل
هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي
مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه
المسئلة الثانية من الثلاث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك
في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قال في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين و ... كلمته فاه الى في بالتشديد ففاه
حال من الفاعل والمفعول والى في تبيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعلا ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي
الى انه اسم وضع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في
فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من
المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس
عليه لان فيه ايقاع جامد موضع مشتق ومعرفة موضع نكرة ومركب موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلاث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا
رجلا او رجلين رجلين او رجالا رجالا وضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف فذهب الزجاج الى
انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوب
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى انه نصب بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا
حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة قال الرضي او ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة
بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرآنا عربيا فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن
والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا ... فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني فيها يفرق كل

امر حكيم امرا من عندنا قال ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني
فقال انما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن هشام في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا حال لانها نعت للسان عربي والوصف والموصوف كالشيء الواحد
الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا او ليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا والا ماذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال
لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بقفيز مدا بكذا فمدا حال من البر وبكذا بيان لمدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات
ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قال ابن الانباري واقع فيه تفضيل بالصاحبة
نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا
في حال كونه رطبا ... اوسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا
له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع
للجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك
وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم وأأسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال او من الموصول
المجرور باللام وعلى كلا التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسائل
العشر غير مسئلة العدد مأخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالته على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او
تنويع او طور واقع فيه تفضيل **تنبيه** اكثر هذه الانواع العشر وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول جمع اولى وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة
او ترتيب والى ذلك يشير قوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق
كالاول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها بقولي ولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث وبقولي ثانيا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى
قولي في التنبيه والى ذلك يشير وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر لجميع مؤولة بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحوه
اي بالتأويل في المسائل الثلاث الاول وهي ما دلت على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب وقد تقدم
كيفيته واما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة
على معنى مطورا والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متأصلا او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون
نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا او خفي اعرابه وحمل غيره عليه
فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك انما اعرب قالوا زيد
جاء وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على
بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او راجعا وعلى بدئه حال والمعنى
رجع آخره على اوله قاله الجرمي وقال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول
حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة اي مترتبين ... وقالوا جاؤوا الجماء الغفير فالجماء
حال من الواو في جاؤوا وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والدفن فعيل بمعنى فاعل
نعت للجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف
على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك
فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي معتركة فانه يقال ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك
مصدر عاركه معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة ... شرح الشذور ان زيادة ال وما هنا اولى ليكون التأويل
في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك
الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد
جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم
سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها اشبهت المصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانت غير الاولى وغيرها مما له
صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل تعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده يفرد وحده فهو واقع موقع الاحوال
لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد عدة مصدران لوعد
واجاز يونس والبغداديون ان تأتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى

السرع عو عبد الله المحسن افضل منه من المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان
لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفهما لفظا فلا يقال الصندي جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاءت مسائل اخر لا يكثر في التنكير فيها شذوذ
واحد ومن المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا وانما نحو زيد عدل فعلوا مثل
ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار واولى للتأنيث بقول الناظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا وركضا
حال من فاعل جاء وقتلته صبرا اي صبرا وهو ان يحبس ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التأويل بالوصف فيتأول بغتة بوصف
من باغت اي مباغتا وقدرها ابن عقيل باغتا من بغت يبغت بغتة اي فجأة والبغت المفاجأة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجأك البغت
ويتأول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويتأول صبرا
بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا الاكثر ومع كثرة ذلك قال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا
كالاتيان المصدر الذي بعد الخبر الجامع او وصف المعتمد وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز جاء زيد
سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاس المبرد ولم يقس سيبويه لان سيبويه يرى انه حال
على التأويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله الدليل فهو عنده منقاس كما يحذف عامل سائر
المصادر الدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك
وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره
فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل و
يذكر ناصب الحال فعل الشرط لان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه
من ضمير والحال على هذا مؤكدة فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما فهو ذو علم لان ان المصدرية لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي لاما معرفا بال فهو عند
سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير
مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب ولحوما اعتمد عليه في الجواب قاسه ابنه بعد خبر شبه
به مبتدأه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول التشبيه
فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر
من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم في مثل المحذوف وهي العاملة فيه قاله الحفصي في الايضاح واستظهره ابو حيان
في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون
على معنى تفهم فهما وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاثة
اراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فمذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق
غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع
الحال وذهب بعضهم الى انه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا بابهما وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد
الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدأه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال
فصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال
نكرة بمسوغ قريب من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقرأه وهو كثير عزة لمية موحشا طلل ويتمه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروي
هكذا لمية موحشا طلل تتمه عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال الاول حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال
على صاحبها وفي المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال بها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حالة كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه
وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف
وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول
سيبويه وعلل بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاخفاهما قلت نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح ورد زعم ابن خروف ان الخبر اذا
كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف
بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاول ما شخص من اثار الدار والموحش موضع القفر
الذي لا انيس به وخلل كسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشي بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب يكون صاحبها مختصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو

ابن قيس الى عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا
حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدأ وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في
اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء واليم بفتح الياء المثناة
تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس ما ذكر من المختص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا للناظم
في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا تجيء الحال
من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من المخصص
بالاضافة في نصبه او جاعلها انه على الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر بمعنى الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل
في انزلنا اي امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين
فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة في ايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل
في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي وقد ذكر ابن مالك على جماعة بطوله ذكرناه فلت ذكر المرادي ان المسوغ كون الحال جملة
مقترنة بالواو والحال الجملة انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو اوكالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا وهي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنفي ولا يبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والبغي لا يبغ امرؤ على امرئ مستخفا به وقوله وهو
قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد
لكونه مسبوقا بالنفي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت
او استفهام كقوله وهو رجل من طيء كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا
بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا
فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا فهو مثله سكيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان
صفة للمائة ولمائة بهم الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا
مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا
بالمعنى وانا اثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه ام لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع **فصل** وللحال مع صاحبها
ثلاث حالات احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا نحو جاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا
ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص وهذا مذهب البصريين
ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ونقل عنهم مطلقا وقيل ان نقلهم على الاضمر ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم ما
وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان يتأخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين حال من المرسلين ولا
يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها
مجرورا اما بحرف جر غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند لا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا هو مذهب الجمهور وعللوا
منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى
بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير والى الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه
المسئلة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا
امنعه فقد ورد قال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو
الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف و
الميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحوان هذا البيت نحوه فرقت اوطرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكور وان كافة في
حال من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتأنيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يناسب ما يليق
الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلافه ولك ان تحمل على راوية فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وهو كان مخشري الا ارسلنا
كافة النقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا الا وانها لصفة لا تتوسع الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه وقول الزمخشري الا ارسالة كافة
كافة الناس يلزم تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدي ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاول دهو تقديم الحال

حتى ماجيء سمعا نحو [illegible] والله وهو تعالى ارسلنا باللام خلافا للاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الشيخ
في باب الفاعل في المفعول نحو ما [illegible] واجاز ابن الانباري تقديمه على الفاعل [illegible] بين الحال لان الانحراف بالايلي على
المفعول ودفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا يضر فان تعدى ارسل باللام كثير صحيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون
فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان [illegible] اسمين احدهما مجرور [illegible] نحو مررت مسرعين بزيد
وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند [illegible] اثر ان الفاعل يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور
اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو جاءني راكبا زيد [illegible] وبالاضافة بمعنى [illegible] على اسم المفعول
كما عجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها [illegible] بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه
على المضاف قاله [illegible] وفصل والدي في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالخفض لان الاضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونازع ابو حيان [illegible] عليه الموضح في الحواشي والا
بان للمخرج من المقصود وانما يجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كالمثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في
صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه
اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل [illegible] ياكل اخاه واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا
او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب نحو اعجبني انطلاقك منفردا
فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر [illegible] عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا
حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك اشار الناظم بقوله
ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا لهذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم
وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان
المضاف [illegible] فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزء المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء
[illegible] المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعل صاحب الحال [illegible]
[illegible] بلا خلاف ونقل عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان
[illegible] الاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف جزءا او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لابد من اتحاد الحال
[illegible] العامل واما [illegible] فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة
والدين بمعنى او من الضمير في اتبعوا بمعناه انتهى الحالة الثالثة من الحالات الثلاث ان يمتنع تقديم الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا نحو
ما جاء راكبا الا زيد [illegible] المتن الشريف فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه كجاء زيد راكبا
وان تتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا [illegible] يكون مستعملا في الازمنة الثلاثة بان يكون
ماضيا ومستقبلا وحالا قال ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل
المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه وكذا كما جاز راكبا جاء زيد في المثال الاول جاز مسرعا زيد منطلق في المثال الثاني ان
تقدمها [illegible] كما جاز [illegible] مسرعا زيد منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها
ولا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل اذا جاءت بعد [illegible] ورد على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله خشعا
ابصارهم يخرجون فخشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدمت على عاملها الفعل واحتج [illegible] بجواز ان يكون خشعا صفة مفعول محذوف
التقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح بعض [illegible] المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف وقالت العرب شتى تؤوب
الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون
ومنه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا ناظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة
[illegible] فقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا
تحملين طليق [illegible] وهذا ما صرح به الموضح في بابها واستفدنا [illegible] لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء
[illegible] الجملة [illegible] على [illegible] الكوفيين لا [illegible] فانهم قائلون بان هذا اسم موصول

وتحلين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا
فجائز تقديمه الحالة الثانية ان يتقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او
اسم قولان احدهما انها ظرف شبيه باسم المكان كما ان سواء كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها لم تستعمل ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين
يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر الى الاستقرار
بخلاف ابن عصفور قاله الحديثي في حواشيه الحالة الثالثة ان يتاخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي اذ يكون العامل فعلا جامدا نحو
ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهو يجب تاخيره عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة
تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم عليه لما تقدم او يكون العامل
مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف اخيك صائما فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول الصلة
المقدرة بان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم
والعامل فيها اسم الاشارة وهو تلك [illegible] فيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف
فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها
خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر
اليها خاوية [illegible] وحروف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من
قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى التشبيه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى [illegible]
ويابسا [illegible] البالي [illegible] وذكرها ابو علي [illegible] صفتها بانها لا تاكل قلوب الطير [illegible] العناب
اليابس بالحشف البالي [illegible] وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما [illegible] حروف التمني نحو ليت هندا مقيمة
عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا
كتلك ليت وكان او يكون العامل عاملا اخر عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر
المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في حيز لام القسم
وهو محتسبا وصائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ادوات الصدر فلو فقدت اللام جاز التقديم نحو [illegible]
زيد محتسبا الصبر ويستثنى من اسم التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر فانه يجب تقديم
حال الفاضل خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا
من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب لما فيه من معنى المفاضلة بين الشيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب منه في حال كونه رطبا فبسرا مفضل
على الرطب قال في المغني [illegible] عاملين لان المقدر بزيد يطيب في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى [illegible]
وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين [illegible] قال المازني [illegible] والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن
السراج والسيرافي والفارسي [illegible] قلت ذلك وهو [illegible] فالمقدر اذ والصاحبان
المضمران [illegible] والمجرورين وقدم الظرفين على الخبر لانه يتسع في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز [illegible]
في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض [illegible] انه يجوز تقديم [illegible] زيد المحسن افضل منه المسيء فجاء معرفتين وانما تعدد الحال مع افعل
اذا كانا فاضلين فان كان الفاضل واحدا [illegible] نحو هذا بسرا اطيب منه [illegible] الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا
هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا
حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوف على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول ها التنبيه
او اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقديم الحال الفاضلة [illegible] بين المفضل
والمفضل عليه [illegible] فان قيل [illegible] قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد
فصل من الظرف [illegible] قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا [illegible]
لم يهن ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به
كقوله [illegible] عوف [illegible] بادي [illegible] توسط الحال [illegible] بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم [illegible]
وهو لديكم بادي [illegible] صاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف [illegible] فاعل عاذ بالذال المعجمة [illegible] الظرف والمجرور [illegible] محل الخلاف [illegible]
على المخبر عنه نحو في الدار [illegible] جالسا زيد فجاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر [illegible]

المتقدم مما في الحال المفردة وحملة الصابرية ما لو ودعو ما الظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين المضاف كما تقدم في البيت وغير المضاف كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المستقل بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المستقر في الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار الى النظم بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في رواية او مصدر كالعافية وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما ونحو ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاوله بها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل وبيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اي لا عامل الحال **فصل** وتشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت في التعدد جاز ان تتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول هو ان تتعدد لمفرد كقوله علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلي ورجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد صحفه بعض الاعاجم رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وراءه فاعلا للزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الى اخره وليس منه اي من تعدد الحال المفرد وان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان تتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث ولتعيين الدوبين [illegible] في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر الحال الاولى من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت ما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلنا اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة الى ما له واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء من عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثري قدمي وقدميها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة قصدا للستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقد رد واقع نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسكتوا جوازا اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه تتمة الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها او بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصاخة وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظها مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي ويجمعهما

قوله النظم

قول النظم وعامل الحال بها قد اكدا واما مؤكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا التقسيم اسلفناه كالذي نوضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة وهي معقودة من اسمين معرفتين جامدين فالتوكيد بها اما للبيان نحو هو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهيبا او تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم وزاد ابوه في التسهيل جمودا تعرضا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها لانه يمكن تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ولجنبه التاخير عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وحق المؤكد ان يتاخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا تقديره بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدا غيرا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف هو المبتدا لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها مؤخر **فصل** تقع الحال اسما مفردا غير الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او استقر ان قدرا في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقرا او استقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قولهم فلما راه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع الحال تجيء جملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون [illegible] وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها قيد والقيد تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فافة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب ان الواو انها عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني وقبل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم ان الاصح يعني فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا [illegible] جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فانه صير معنى الاية ساذهب الى ربي مستهديا فصرف التنفيس الى الذهاب فهو في الاية للهداية واجيب بانه مستهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم ايضا ان يكون فيه تنفيس كالقيد قاله الدماميني واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه في كل حال لانه لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المرادي طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان يجعلها خبرا عن الحال له نقول في جاء زيد ان يسال يعطك جاء زيد وهو ان يسال يعطك وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين بعضكم بعضا هي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحوا بدليل اهبطا جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل للنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان تفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت

وما طلعت الشمس والثاني فيكل قد حالكونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي
حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حالا على
حال كما قال المرادي نحو فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا
حالكونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا
شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا
لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا
به يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي
تاليا الا كقوله نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة
باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو
ما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم يقترن بالواو لان المضارع المقترن بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء
عن الواو الا ترى ان معناها غير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجيء الواو قول
مالك بن رفيع وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة السادسة المضارع المنفي بما
كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم يقترن
بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت في حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو
لا تدخل اسم الفاعل فكذا ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت واما نحو قوله وهو عنترة العبسي
علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهو مقترن بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجه فقيل
ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد حكاية الحال
الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فتعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص الى الشيخ عبد
القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها
انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها
زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع **فصل** وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر
راشدا وقولك للقادم من حج مأجورا او لدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت وجواب نفي نحو بلى قادرين او جواب
شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر ومأجورا منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب
باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشدا او رجعت مأجورا او نجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة ووجوبا
قياسا في اربع صور احدها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه
من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من
اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا والصورة الثالثة هي التي يبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما
فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي
معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فاذهب المتصدق به صاعدا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء والصورة
الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل
محذوف وجوبا اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي تتحول وقد يحذف سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا
حال محتملة للتاسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او هناك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير مأخوذ
من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل
وقام الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز يقال هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم
بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع **هذا باب التمييز** وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من
شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المبين مميز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز
في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره فخرج بالفصل الاول وهو نكرة
المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فان فيه ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان

فقال ما لنا لا نؤمن غير مؤمنين

تصدق به صاعدا بدينار

باب التمييز

وقول رشيد اليشكري رأيتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو فمحمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت في
اسيرها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولناه وخرج بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا
فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا
لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجل وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنهما اي من
ليست فيهما للبيان ولا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق الجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء
كانه لما اراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدئا من اول
الذنوب الى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا
وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب
لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا
زيدا فانه يشبه ضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي وجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بالفعل من وجود ذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل
لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي وفي الاجنبي
وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للجامد لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به
اشبه اولى والناصب لتمييز النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومن تبعهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب
وشبه الفعل نحو هو طيب ابوه فابوه منصوب بطيب وهو صفة وعلم بهذا التقرير والتفصيل وبطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي
ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه
رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه
واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور
فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم
الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا يعكس الثاني
انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه
يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع
الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع نسجا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء
ومن الممسوح مثل قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن عشر قصبات في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولعله لغيره او وزن كمنوين عسلا
وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا الذي الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه
من بالتشديد كضب في تثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالاول نحو فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء
السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بما يوزن به وليس مساحة حقيقة وانما هو
دال على المماثلة من غير ضبط وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل
كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا ان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا
فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم
خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا
فان الجبة فرع الخز والخز نوع ويكثر في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويتفرع عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان
التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل
للفاعل نحو واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام فهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس
فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا
مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وتاول
الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وتاولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون
بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون وقد ذهب الموضح في شرح

بجعله

من الخز به

التحية ولك في مميز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان تحذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كشبر ارض ومنوي سمن وقفيز بر من المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب انتهى بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتين عاما فلا يدخل في الجواز شيء منها واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز ام لا ولم يكن ذلك في الاضافة التي الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في التوضيح وزعم انه الصواب او مضافا نحو لو جئنا بمثله مددا وملء الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملأ مضافان فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **فصل** ومن مميز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة له او لا فالاول نحو اكرم بابي بكر ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان الجنس المتعجب منه في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا اكثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضع من ثديه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يمشي اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مبهما كان من تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرتفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاول وجره في الثانية مضافا اليه ما هو بعضه دون الاول وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره **فصل** ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه على معناها فجاز اظهارها والخلاف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليس اعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان اونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضح انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ولا يمتنع جر التمييز بمن الا في ثلث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما المسئلة الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر مالا اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل مميزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه بخلاف ما كان فاعلا معنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطا الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي بفتح التاء كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في الثلاث المذكورة لان وضع من المبينة ان تفسر بها ويصحبها اسم جنس صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكونها لبدل الاعلى مسمى والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه مما انتصب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى انه مما انتصب على تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول او بعد عدد وتقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول هو نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى

الرجل

الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير فجعله محولا ومنع من دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى الاصل التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار **فصل** لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بني طي اتستطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبا بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب اما اذا كان العامل صفة فعلي من اجاز التقديم في الفعل اجازه فيه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على مميزه اذا كان العامل فعلا نحو ساد نفسا زيد تابعا ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور **هذا باب حروف الجر** بدا بها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا كلها ثلثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا وثلاثة شاذة في الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية يقولون اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يعني ان السحائب في بعض المواضع يدنو من البحر الملح فيمتد منها خرطوم عظيم فتشرب من مائه ويكون لها دوي عظيم ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترميها ثم تمطر حيث شاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة وشريم بفتح الشين المعجمة المراة المفضاة والجر في لامها الاولى لاثبات كامر وبحذف كقوله علل الله فضلكم النزاع بجر صرف ولكم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليها لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في لغات لعل والثالث كي ولا تجر معربا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سئلوا عن علة الشيء كيمه والاصل كيما فحذفت الفها وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تاويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فما حرف مصدري وهي وصلتها في محل جر بكي التعليلية بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول فريب المزنج في حاشيته وان المصدر يبرزه ضمرة بعدها سهو الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين ثمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره ومثال جرها الضمير والظاهر ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء آمنوا بالله وآمنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ملك السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى وتنقسم بالنسبة الى عملها في الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير والاول انشده [illegible] انها الاخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل

شبه المتاط بنفح من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه وام اوعال هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشما الاظرف وكتبا بفتح الكاف و
والتاء المثلثة صفقة ومعناه قريبا داوم وعطف في المغني ان يعذ الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمالا قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب منها
يقول الآخر وهو روية يصف حمارا وحشيا واتانا وحشية فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني
على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ارى
بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا
فاما قولهم ما رأيته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله
خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رأي من كسر
الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء واليه الاشارة بقول النظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل
في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة
وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز المبين المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا فاتى بالضمير
مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء
واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول
رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الراء حال كونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو
التاء في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وندر تالرحمن وتحياتك
حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب احرف الجزم واحرف النصب
وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مأول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير
هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قال في المغني **لمن** سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي
والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون وفي ذلك
ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وضع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع حال نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند
الجمهور او زائدة على رأي الاخفش ويدل له قوله وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية
بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا
لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري
من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من
ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة
الى السيوف المحدث عنها في بيت قبل وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال
الاعرج الغساني وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر وخير والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تأسيس اول يوم
وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار زمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان
والزمان نحو من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص
بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها
يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فقولنا لتأكيد التنصيص لان على العموم
النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاء من احد سيان في افهام العموم من دون احتمال فان قلت
اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير معترضة بين طالب ومطلوب وان كان
سقوطها اخلالا بالمعنى المراد كما قال الوافي لا انها مع ان سقوطها يخل بالمعنى ومن الزائدة لها ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او
نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق
ان هل لطلب التصديق دائما والثاني ان يكون مجرورها نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر فذكر فاعل يأتيهم
او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره
لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ يخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها
الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا

من الآخرة اي بدل الآخرة وانكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء
نقله في المغني وافرد المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها
في ما ننسخ من آية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله مما خطيئاتهم اغرقوا اي اغرقوا
لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب يغضي حياء ويغضى من مهابته
فلا يكلم الا حين يبتسم اي يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالمعجمة والضاد المعجمة ارخاء الجفون ويغض في النظم الى قوله بعض وبين وابتدئ في الامكنة
بمن وقد تأتي لبدء الازمنة وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا
وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك تقربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم
اي عليهم وخرجها المانعون على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو
والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون
من طرف خفي اي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر
مرادفة ربما كقوله واني لمما اضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته
غاية لرؤيتك واسقطها هنا في بعضها من الادلة وللام اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو الامارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين
معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه
فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته
ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى
على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله فهب لي من لدنك وليا يرثني
قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك في شرح
التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح لا يرد عليه فكيف يكون اولى لم اره لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه
كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل ذكرى
اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان
بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما ومعاهدا وهو بالجيم قال الدماميني لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال
ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى ومنها ردف لكم فالظاهر انه اي ردفكم ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة ويرجح في المغني هنا
وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا
بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب
ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من شأن المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل
صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو
ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة
مناها واما بتأخره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله ضعف
عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما
فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل لان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في
آن واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها
خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اي ما اكثر درك المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى لام العاقبة
ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى الذهاب فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك
ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بالباء الموحدة فتكون مرادفة البعد نحو اقم
الصلوة لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون
للاذقان جمع ذقن اي عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها اي عليها قاله في المغني وتأتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قلت له وللعبادي قال ابن مالك
وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام
وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو لكم يوم القيمة افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين

كفروا والذين امنوا اى على الذين امنوا قال ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قال ابن مالك في التسهيل وتبعه
المرادي في المعنى واقتصر الناظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل قفي وزيد و **للبا** الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة
وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها حكاه
في المغني وهو احد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي
المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اى اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الاية رد على المبرد و
السهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافأت احسانه بضعف فدخول الباء هو العوض
قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع يعني من اهل السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله
لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلي البائين جمعا بين الادلة
انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالصاق والاختلاط قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق
حقيقي نحو امسكت بزيد اى قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو
مررت بزيد اى الصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الى الفعل الا بحرف كسطوت
بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما
المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اى منها فامسحوا برؤسكم وعليه
بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال
نحو وقد دخلوا بالكفر اى معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل ويختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا اى عنه بدليل يسئلون
عن انبائكم وقيل لا يختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا وتأولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن
الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اى فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اى فيه المعنى
التاسع البدل وهي التي يحسن مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اى بدلها المعنى العاشر الاستعلاء
وهي التي يصلح في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار اى على قنطار قاله الاخفش وبدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا
مروا بهم يتغامزون اى مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم كان اى فبنقضهم ميثاقهم
باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا تندرج احديهما في الاخرى خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من مفرداته المعنى
الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدأ نحو بحسبك درهم
ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتأتي الباء للقسم وهي اصل احرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اى اسألك بالله
مستعطفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اى الي وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي اى فديتك
بابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق **ولفي** ستة معان
احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاول نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فالادنى والبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليه فان ادنى اسم
تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا
نحو اصحاب الجنة ففي رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم اى لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اى خضتم فيه والثالث المصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا
في امم اى مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اى عليها وقيل ان في هنا اى ثبت معنى على
ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا
في الاخرة الا قليل اى بالقياس الى الاخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلا
اى به يبصرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة وتأتي في
بمعنى من نحو في تسع آيات اى منها قاله الجوهري وللتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه
اجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال
اركبوا فيها اى اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا **ولعلى** اربعة معان احدها
الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون
نحو ودخل المدينة على حين غفلة اى في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو قحيف العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

اى اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي
حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اى
مع ظلمهم وتأتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هديكم اى لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اى عندي وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس اى منهم وبمعنى
الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اى بان لا اقول وبذلك قرأ ابي وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
اى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق زاد
على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك
فلان لا يدخل الجنة بسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اى لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلاء ومعنى في وعن **ولعن** اربعة معان ايضا احدها
المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة
بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على
القوس قال في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة
عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اى عليها ويحتمل التضمين في المعنى
فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه حرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني اى علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولاه اصله لله فحذفت اللام الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين
وما يعد من الانسان من مفاخر ابائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو
وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اى لاجله قال في المغني ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اى ما نتركها صادرين عن قولك وهو رأى الزمخشري انتهى وتكون عن
مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اى به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اى به كما تقدم عن ابن مالك
والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اى بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اى في حمل الرباعة
ولا تنيا في ذكري وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين
جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر الناظم على قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلى **وللكاف** اربعة
معان ايضا احدها التشبيه نحو وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هديكم فالكاف للتعليل وما
مصدرية اى لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان وهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما
احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة
كيف اصبحت قال كخير اى على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجئ الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خير وجعل منه اى من الاستعلاء
الاخفش قوله كن كما انت اى على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره هذا احد الاعاريب والثاني ان ما موصولة وانت
خبر حذف مبتدأه اى كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما
مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اى عليه او كائن الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس
ان ما زائدة وشبه الجملة في حال من المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اى ليس شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة
كان المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني
وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني
والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء
وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف
ماكول زاد في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد **ومعنى الى وحتى** انتهاء الغاية مكانية
او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة
حتى رأسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما
يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى رأسها او متصل باخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا بالاخر فلا يقال سهرت البارحة حتى
نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا باخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقوله عينت
ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يئوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح
به انتهى وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية التلفظ بها في ذلك ومعنى **كي** التعليل نحو جئت كي تكرمني اى للاكرام ومعنى الواو

والتاء المثناة فوق للقسم نحو والله وتالله ومعنى **مذ ومنذ** ابتداء الغاية في الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي
سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتداء تقدم
خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين
بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امرئ القيس الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من زمان
وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر
العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل عفت درست وامحت وآثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو
ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضى فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان
على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين
اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها **ورب** ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا
وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة
وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم
الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الآية والحديث مسوقان للتخويف والبيت
مسوق للافتخار ولا يناسب شيء منها التقليل قاله في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد
لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعن الفارسي انه عنى بالجني مثل امرئ
القيس من مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن
اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء
في الجسم المخالفة للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد
قاله الدماميني ومجللة اي تامة عن جلال وروي محلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي متمكنة ويهرم اي يشيب قاله الحلبي **فصل** من هذه الحروف
ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في الشعر والنثر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها
مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض
جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقرة من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر
بيض والبرد بفتحتين مطر ينعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب
لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا
دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حرف
الجر مختص بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث
العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق هذا قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند
بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من
شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف تقول غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر
الى العشية ولا يكون هناك بكور قال ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وهمزة بعدها قال الدماميني
ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد هو مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف
وسكون الياء ما تفرق من قشر البيض الاعلى قاله الدماميني وقال العيني اراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة اولاهما بينهما
ياء مثناة تحت وبالمد الغليظ من الارض وروي بيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز
ان يكون نعتا لبيداء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما
من دخلا وقد يأتي على فعلا ماضيا نحو علا زيد علينا اي ارتفع قاله ابن مالك في شرح العمدة وقد يكون الى اسما مفردا الاء الله وهي نعمه ويقول الى
والاء قاله ابو البقاء في شرح لامية العجم والرابع والخامس ما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان
حيث رفعا او اوليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم
الجمعة معرفة غير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتداءان وما بعدهما خبرهما واجب التأخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن
السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا
قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتداء وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القسم الزجاجي ومعناهما

بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة
والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتداء محذوف
وقيل من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية
ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال وللبصريين قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمنذ مبتداء ويومان خبره
وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتداء وللكوفيين قولان احدهما انه من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتداء وخبر والجملة صلة
محذوفة الواو والمبتداء وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى والموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية
كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسمى فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية
وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسمى ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدماميني او اسمية
كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي
راهق العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين
والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما حينئذ
اي حين دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتداءان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر
قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند
ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن
ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت
حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه ويرده الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف
من كسرها لان الاول اقرب الى الغريب والمالوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا
ان النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين **فصل** وتزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن
عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم وقرئ خطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد
لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شيء قرارا يريد فان
لكل شيء فاذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى
العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء
الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فجر رب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة
البينة الاتساع صفة طعنة واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران
وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم
بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوا
مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتداء ولم تخنه خبره
والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل مالك بها مع علي واراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر
ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقصدون تسمية
الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية
وهي اوفيت اي نزلت وعلم اي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال الريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل
ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير
ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو ابو دواد الايادي بدالين
مهملتين اولهما مضمومة بعدها واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتداء
والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة
المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان
يقدر ما اسما نكرة مجرورة برب بمعنى شيء وتقدير الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي رب شيء هو الجامل كائنا فيهم

واما اقدمها الفارسي ... او يجيء ... الحاصفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا
وهو في قليل لكنه تحذف مبتدأ قد يطرفت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول الجر مثل رب المحذوفة بعد الفاء وعن طرقت انيتها الملاذ الشيخ
شغلتها والنماء ... واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين او نحوه ومحول اسم فاعل من احول الصبي اذا تم له حول اي سنة ومن
خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء
لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي فليل مجرور برب المحذوفة بعد الواو وشبه الليل
نقموله
بموج البحر في هوله وشدته ونكادة امره واسدل الستور واحدها سدل ما يحول بين البصر وادراك المبصر على متعلق بارخى والباء في بانواع
للمصاحبة وليبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستوره مع انواع الاحزان ليختبرني اصبر على الشدائد ام اجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها
من الواو كقوله وهو رؤبة بن العجاج بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه ... بعد بل والمهمة المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد
هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل وبدونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار
وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله رسم مجرور برب ... ورسم الدار ما كان من اثارها لاصقا بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار
والقضي الموت ... بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بمعنى اجله ... ... في عينيه والجليل وقد يحذف
حرف الجر غير رب ... وابقاء الاشارة بقول الناظم وقد يجر ... لدى حذف وعوضه بان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج
... خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من افصح
العرب الخلص والقيصومي ... لان ... لا يحتاج الى ... لان هذين البيتين لا يمضغهما الا من ... ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا
ما بعوضة بغير بعوضة ... والبه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ... درهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور
اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة ... بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا تضاف ... انما قائمة مقام ... كم
والعامل المركب لا يعمل الجر وكذا ما قام مقامه والثاني انه يعتبر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط ... على كم فاشترط دخول ...
مثل ... من ... حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لم يشترط ... احرف الجر عليها كان ... ولا
لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدر العطف على
معمولي عاملين فيكون الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان
وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف تقديره ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك
وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فطالح مثل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا امر بصالح فيما يستقبل
وانما المراد والماضي فلا بد من اضمار الكون فنقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا يكون مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في
باب كان واخواتها **هذا باب الاضافة** وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب
يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة
تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قال الموضح في شرح الشذور تحذف انت من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين
دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والدليل على ان فيه تنوينا مقدرا انتصاب التمييز في نحو عشرين درهما اذ لا ينصب نحو هذا
الا عن تمام الاسم بالتنوين كتنوين ثوب ودراهم ... وتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال
والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ايضا من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو هذان
يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف الثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيهة
بالتثنية في اعراب الحروف وليست بتثنية حقيقة اذ لا يقال في مفردها اث والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكر والثالث والرابع
نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها
تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون
التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين تلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة
الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب
واقع على اخر الكلمة من غير فاصل ويكون الحركة فيهما بعد النون وهذا اسد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى
حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح
لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر

باب الاضافة

تابع عنه المضاف خلافا لابن الباذش **فصل** وتكون الاضافة على معنى اللام بالكثرة لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى
في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف
سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للمصاحبين
والتقدير مكر في الليل ويا صاحبين في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف
اليه صالحا للاخبار عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه
يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول والشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب
زيد وغلامه فما الاضافة فيه بمعنى اللام وحصير المسجد وقد يكون ما الاضافة فيه بمعنى الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه
ولا يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح
ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان
اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون ... الاضافة بمعنى من او في فان
الاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كما ... ... بمعنى اللام كما
صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجررا وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك ... ... الاضافة
امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو عندي زيد وسعد زيد مع
عمرو وامثال هذا بان تأتي في مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب مكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا
ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن الضايع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر
في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **فصل** والاضافة
على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف
منها وتخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة
تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير
قول الناظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الاخر فالاول يؤثر في الثاني
الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا
يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موضع ما لا يكون معرفة كقوله يا الهف ... لا ابا لي ... ملاقي لا ابا لك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه
ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول في الابهام بحيث لا يتعين الا بغيره اذا دخل فيه دخولا بينا
كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه
الحركة غير السكون واذا اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فحصل المقتضي للتعريف ووقعها بين متضادين
قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا
غيره وكل ما صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب
تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان ومن هذا
النوع مرجعه السماع ومثال وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وانما مثلك وضربك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة وكمالها
لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك وغيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا
محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد في تقدير غلام لزيد مثلك ونوع لا يستفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطه
ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل
فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو فؤاد ان ... ...
الشديد ... ... ولا توصف ... وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك
فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج
والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل
افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة وقال ... ...

لان البدل بالشيء بدل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم انه ذلك
قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضي
وكاسب عياله فان اضافته محضة وهذه الصفة شبيهة بالمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف
لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء
كان من باب اعلم ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضاف لمعمولها
مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمنقطم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه
معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة
لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة بها اي بالوصف المضاف نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة
بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجبة التنكير والاصل عدم
التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل حوش بضم الحاء المهملة وسكون
الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور
والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة
منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد
والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص
بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا قوله بل تفيد
ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب بل اصله ضارب بالخفض فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ايضا ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك
اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة
ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قال في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب
زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات التنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت
الله فضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قال الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع
السالم كما في ضاربو زيد فنون التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية
قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي
بضم الميم وصف الفعل المتعدي وفي نصبه المفعول به في رفع الوجه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها
عنه الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه لفظا
فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسميت الصفة المفردة المقرونة بال
لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين
ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظية والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير
الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** يختص الاضافة اللفظية
لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في مسائل احدها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف
مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو
الفرزدق ابانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة
الثانية قتلنا والضمير في بها ومن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره
والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا السيوف وليس في دماء القتلى التي تهرقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة
السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب
راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر
والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضاف الى العدا المقرونة بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجاء وملاسر اصله
من الاسر فحذفت نونه من لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة
صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا

ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما
بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة
التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني الخ والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من
الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من التغيير
ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة
والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها جمع بين ال والاضافة
اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر
الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشبه بها
لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت فيه من وجه
في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نعم ابن اخت القوم واما
الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة و
الخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة ولذلك
لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي ومعناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف
كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف
مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه
مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر وانما حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال
الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين
والحذف يحتمل سببا غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك
لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا الى ما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة
ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون
الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف
النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب
اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى
مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية
المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى فمن الجملة فمن الضرب الاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث بالفعل
المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه بتعبير عن الجزء بالكل مجازا
وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت
في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فاسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول لانه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في
الموضعين بالقاف والضاد المعجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان
وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه
قد يكتسب كقوله فالى ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن الثاني
وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه
خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث
لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث
واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى
لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب
التانيث في نحو الشمس طالعة وانما تفرق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا الضميرين قاله في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث

النعامة لا يقال مراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائمة
امراته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتاء انه من باب قطعت بعض اصابعه
لان المضاف يسقط هنا فيقال نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل
الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم يريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على النصوص الاول فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا مسئلة
ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد معنى كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم
ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا
معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد فاضيف احدهما
للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب
في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى الابلاغ بمجرد اللفظ من نداء او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك معنى
تاما فان قال جاءني سعيد كرز فان جاءني مسمى كرز هذا ان انسب الى الاسم ما ينسب الى الذوات اما اذا انسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب ان يراد بالثاني
المسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في شرح التوضيح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة
قولهم حبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطأها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلوة الاولى وقولهم
مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة
الحمقاء وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها
قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف
ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف بان الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس
القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن فيهما لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون
الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك **فصل** الغالب على
الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان
فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم
والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء
الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف
اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يات لفظا
مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب
سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك ياتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي
الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهن نكرات باجماع ورده بان العرب تحذف
المضاف اليه تريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته اياما تدعوا فاي اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة
لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللضمير اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المراتين
وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون
المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذو بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولوا قوة اي اصحاب قوة واولات
الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله
وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا وهو وحده وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب
نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى حذف منه حرف النداء لدلالة الثاني
عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي
واخشى الرياح والمطر قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلاثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة
لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد
الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى مساعدة لك بعد مساعدة ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لانه لا يستعمل شيء منها الا
ويعديك كالتوكيد اقال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا

تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا
انسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا بعد اسراع
قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا حتى يقضي الاجل المقضي والمعنى اضرب ضربا هذا بعد هذ على التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ الاسراع
في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك من معناه
على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع ولزم وعامل البواقي من الامثلة من لفظها والتقدير اسرع وانحن واداول ويجوز سيبويه مبتدأ ومضاف
اليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك في قوله وهو سحيم بن الحسحاس اذا شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول
يجوز بتقدير بفعل منه اولين وهذين اي مسرعين ضعيف خبر يجوز للتعريف بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة
كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا الا في جوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وقيد وسحيم
بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كان ... ردنا لبد المودة بينه وبين من يحبه ... كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك
ابقى للمودة بينهما ويجوز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك والبيت السابق للعجاج الوصفية
لضربا مرددا وحجر يجوز لذلك وهو لتعريف لان ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولان المصدر المتكثر لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف
ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به وبجواب عن الثاني بعرف مما تقدم وقول اي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه فيه اي في
هذاذيك وفي سواه وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك مردود خبر
قوله بما نقلوا اي النحويون من اضافتها اي لبيك وحنانيك بالاضافة الى ضمير الغيبة ولبيك بالاضافة الى الظاهر فتعين ان يكون الكاف في لبيك واخواته اسما
لقيام الاسم الظاهر مقام ... لا ... بما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبابه ففي ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها
اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحروف وكل ما تشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فلا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحروف
وبهذا ... علل الرضي ... علتان وجود بناء وعلة عدمه فاستعمل مع الوجود اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدم الباء تغايرا بينهما
وتفننا في التعبير ويجاب عن الاولى بان حنانيه ولبيه شاذ وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى
الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثاني ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثني وانما لم يحذف في ذلك وبابه
للالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني فدوني زوراء
بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات منزع صفتها والمنزع من قولهم حوض نزع بفتح التاء المثناة فوق والراء والعين
اي مملو وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة
مثل اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذت ايضا اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور واليه اشار
الناظم بقوله وشذ ايلاء يدي للبي وفي شرح الموافقة ان يدي في البيت زائدة ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق
بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلباني اي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا
للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان
اعطيتاه المال حتى تخلص من تابعيه وقيل كان من عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا دعا احدكم
اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد
واصله لبي بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدي وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما لديك
وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد بقاء
الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك ومما هو واجب
الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة الى
الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل بالاضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذا ونحوه
مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدأ
فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت
وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف
ما اضيفت اذ اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم
يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم
بقوله وان ينون يحتمل افراد اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وجلست حيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية

ولما كان إضافة إذ إلى الجملة الاسمية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه ورد بما أضيفت حيث
إلى مفرد كمنه كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فأضاف حيث إلى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
فإنه قاس عليه ونطعنهم بضم العين بمثال المعنى بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة
جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤوس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال
باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا إنها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه
في المغني لأنها مختصة بالماضي نحو لما جاءني أكرمته والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم على موته وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنى سواهما
وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بأن ما النافية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بأن العامل قضينا وكونه
مضافا إليه ممنوع فإن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها وصرح في المغني بذلك في إذا على قول المحققين أن العامل فيها شرطها فقال
لأن إذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت انتهى وإذا عند غير الأخفش والكوفيين فإنها تختص بالجمل الفعلية وإليها أشار الناظم بقوله
وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ومضارعين نحو وإذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين
نحو وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول الآية إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وأمرا نحو إذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو إذا السماء انشقت مما
استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول إذا على الجملة الاسمية فتأول وإن أحد من المشركين استجارك في التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والأصل إذا انشقت السماء كما أن أحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والأصل وإن استجارك أحد لا أن السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره
وفي هذا القياس نظر لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على المثال الأول بتعين
أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لأن إن الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين إذا وإن في عدم الاختصاص
بالجمل الفعلية وأما قوله وهو الفرزدق إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى إضمار كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير إذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بأن
فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويجاب بأن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس بن عيلان بالعين المهملة
والحنظلية منسوبة إلى حنظلة وهي أكبر قبيلة من تميم والمذرع الذي يكنى بالعبد الذريع بالدال المهملة يعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فذاك
الولد النجيب الشجاع الذي يأهل للعبد الذريع لشرف أبويه قال الدماميني والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذي أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر أن
حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول بإضمار كان معهود كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله وهو قيس بن الملوح والصمة القشيري وابن الدمينة ونبئت
ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد في الدار صاحبها والخبر هنا واجب التقديم
لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن والتقدير فهلا كان هو أي الشأن والتقدير فهلا
شفعت نفس ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف أي هي شفيعها فذلك ترجح من وجه آخر وهو أن ضمير الشأن موضوع
لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بأنه حذف تبعا للفعل فاغتفر **فصل** وما كان من أسماء الزمان بمنزلة إذ وإذا في كونه اسم زمان مبهم
لما مضى كما أن إذ كذلك أو لما يأتي كما أن إذا كذلك فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه فما كان بمنزلة إذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية وإليه أشار الناظم
بقوله وما كإذ معنى كإذ أضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج أمير بالرفع على الابتداء والخبر أو زمن كان الحجاج أميرا لأنه أي لأن زمن بمنزلة إذ في إفادة معنى
المضي والناصب له جئتك لأنه بمعنى المضي فلا يعمل فيه إلا الماضي وما كان بمنزلة إذا جاز أن يضاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول آتيك زمن يقدم
الحاج فزمن مضاف إلى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا المستقبل ويمتنع آتيك زمن الحاج قادم على الابتداء والخبر
لأنه أي لأن زمن بمنزلة إذا وإذا لا تضاف إلى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه إذ وإذا ووافقه الناظم في مشبه إذ واقتصر
عليه في النظم دون مشبه إذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فأضيف يوم وهو مشبه إذا في الاستقبال إلى الجملة وإذا لا تضاف إليها وقوله
وهو سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فأضاف يوم وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية وإذا لا تضاف إليها و
هذا المذكور من الآية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل المحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه إذ لا مشبه إذا فلذلك
أضيف إلى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأسبوع ويومين وشهر لم يضف إلى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحمول
على إذ وإذا إذا أضيف إلى الجملة الإعراب على ما هو الأصل في الأسماء والبناء على الفتح حملا عليهما أي على إذ وإذا لأنهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار المتأصل
إلى الجملة واقتصر في النظم على مشبه إذ فقال وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا فإن كان ما وليه فعلا مبنيا بناء أصليا أو عارضا فالبناء أرجح وإليه أشار الناظم
بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفسرة

وقيل حنظلية

إليه وإلى غيره وفي ذلك أن من قال حين قمت كان كلاما تاما فدل دخول حين عليه وبعده دخولها حادث لم يفتقر شبه حين وأمثاله بأن فالبناء الأصلي
كقوله وهو النابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الإعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو
الأرجح لكونه مضافا إلى مبني أصالة وهو عاتبت والبناء العارض نحو قوله لأجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الإعراب
وبفتحها على البناء لكونه مضافا إلى مبني وهو يستصبين فإنه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث وماضيه استصبت فلانا إذا عددته صبيا أي
جعلته في عداد الصبيان وإن كان ما وليه فعلا مضارعا معربا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح من البناء عند الكوفيين والأخفش وواجب عند جمهور
البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع يوم
فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أولى وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة لغير
اليوم والإلزام كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم أيضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر أرجح على
الإعراب عند الكوفيين ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال العبد قوله في النظم وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا
أي لن يغلط **فصل** مما يلزم الإضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فإنهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف
فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان عندك
فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أي تاركة الغزل فإنه في المعنى وهو مقيد لما أطلقه هنا والشرط الثاني
الدلالة على اثنين إما بالنص مضمرا كان أو مظهرا فالأول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا الرجلين وكلتا الجنتين أو بالاشتراك بين مثنى وجمع نحو
قوله كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح إضافة كلا إليها وإنما صح قوله إن للخير وللشر
مدى وكلا ذلك وجه وقبل لأن ذا وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها مثناة في المعنى لأنها مشار بها إلى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر فالإشارة بذا في الموضعين يعود إلى ما ذكر أي كلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت
قاله عبد الله بن الزبعرى يوم أحد قبل إسلامه والمدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف
والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول إن للخير وللشر غاية ينتهيان إليها ويقفان عندها وكلاهما أمر
يستقبله الإنسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قبلة بمعنى أن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي والشرط والبيت
الثالث أن يكون المضاف إليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان إلى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم
بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا فأما قوله كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات بإضافة كلا إلى مفرق وهما أخي و
خليلي فمن نوادر الضرورة والخليل من الخلة وهي كما قال أبو بكر بن دريد صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الأسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد
الساعد وهو بمعنى من المرفق إلى الكتف وكني به عن الإعانة والتقوية فإن العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب وفي الإلمام النزول
والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف إلى مفعوله الأول وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثاني و
أجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي فالحق أقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد
رابي مراعاة للفظ **ومنها** أي بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أو مجموعة نحو أي رجل وأي رجلين
وأي رجال وتضاف للمعرفة إذا كانت المعرفة مثناة نحو فأي الفريقين أحق أو كانت المعرفة مجموعة نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف أي إليها أي إلى المعرفة
حال كونها مفردة عن التثنية والجمع إلا إن كان بينهما أي بين أي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو أي زيد أحسن إذ المعنى أي أجزاء زيد أحسن فبين أي وزيد
لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن أيي وأيك فارس الأحزاب إذ المعنى أينا فارس
الأحزاب وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضف أو تنو الأجزا والسر في ذلك كله أن أيا الاستفهامية اسم عام
لجميع الأوصاف فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فإن كان المراد بها الأول أضيفت
إلى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أي رجل وأي رجلين
وأي رجال على معنى أي واحد من الرجال وأي اثنين منهم وأي جماعة منهم وإن كان الثاني أضيفت إلى معرفة وامتنع أن تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة
بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعا وإما مكررا مع أي بالواو لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها
لمطلق الجمع وإما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف أي الموصولة إلا لمعرفة نحو أيهم أشد لأن معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف
إلى نكرة لا يقال اضرب أي رجل هو أفضل خلافا لابن عصفور في إجازته ذلك ولا تضاف أي المنعوت بها والواقعة حالا إلا إلى النكرة فالأولى كمررت
بفارس أي فارس بخفض أي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد أي فارس بنصب أي على الحالية من زيد وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما لأن نعت
النكرة والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أي فارس كامل في الفروسية وإليهما أشار الناظم بقوله واخصص بمعرفة موصولة أيا وبالعكس الصفة

واما اى الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما اى الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما
لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم يأتينى بعرشها ومثال الشرطية
المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة الى النكرة فباى حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك
اى رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اقسام اى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز
وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاول نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قولك ثم اى والثالثة نحو ايا ما تدعوا و منها لدن وهى بمعنى
عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها اى لدن تختص عن عند بستة امور احدها
انها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازم للغايات فمن ثم اى من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وان
اختلفا فى اللزوم وعدمه يتعاقبان اى يتداولان على شىء واحد فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا فى التنزيل قال الله تعالى فى حق الخضر آتيناه رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جىء بعندهما او بلدنهما لصح ذلك ولكن ترك ذلك دفعا للتكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم
معنى الابتداء هنا لان من حروف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثانى ان الغالب فى لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات فى التنزيل
منصوبة وجر عند بمن وجر لدن فى الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم
التصرف الا فى لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها
بياء فى الوصل وهى قراءة ابى بكر عن عاصم وفى امالى ابن الشجرى قال ابو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث
سكنت الدال اسكان الباء من سبع ولبث كسره اعرابا انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما والامر الرابع جواز اضافتها
الى الجمل كقوله وهو القطامى صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض
مثلا وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهى الجارية التى غنيت اى استغنت بحسنها عن الحلى وراقهن ورقنه اى اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة
بهمزة بعد الذال المعجمة فى المفرد وكان حقها ان تثبت فى الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل
ان يكون على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجرى ويؤيده تقدير سيبويه نحو لدن شولا ان كانت شولا ورد بان فيه حذف الموصول الحرفى
وبقاء صلته والامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة قبل غدوة كقوله وما زال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها
لدن على التمييز لان لدن فى اخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فاشبهت حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز كنصب خلا براقود او
على التشبيه بالمفعول به فى نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما فى اسم الفاعل فعملت عمله بل قال ابو على النون فى لدن زائدة نقل ذلك
ابن الشجرى وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليها يشير قول الناظم ونصب غدوة بها عنهم ندر وتنصبها اما على اضمار كان واسمها
وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذى دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة
ويؤيده من لدن شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون فى غدوة رفعها بعدها
اى بعد لدن على اضمار كان تامة اى لدن كانت غدوة وقال ابن جنى لشبهه بالفاعل فيرتفع قال المرادى فظاهره انهم رفعوه بلدن والجر القياس كما يجر سائر
الظروف وهو الغالب فى الاستعمال ولا تنكر غدوة بعد لدن لا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون فى لدن دون حذفها وعند
لا ينصب شىء من المفردات بعدها والامر السادس انها اى لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فتجعل عند خبرا
عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحه فى باب المبتدأ ان الخبر متعلقها المحذوف لا انها لما سدت مسده اعطى ما له من العمدية ولا تقول من لدن البصرة السفر
لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية و منها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهى حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فيجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من
معه بالجر وهى اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا معرب لانه ثلاثى الاصل الا فى لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو
قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل ابو حى فيبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة ووضع اسم لم يوضع قاله الشاطبى كقوله
وريشى منكم وهواى معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك
اقله اتكلم عليه انتهى وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد فى الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك بالسكون
ومن حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر والمال ونحوه ولماما كسلاما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت واذا لقى مع الساكنة العين ساكن
ان لم يا كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل واتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وغيرها عند التنهيش وتسكن عينها قبل
حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافادها ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل لكن
الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتنصب بمعنى جميعا فتنصب على الحال

من الاثنين

من الاثنين نحو جاءا معا قال فلما تفرقنا كانى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا او من الجماعة والمؤنثات فالاول كقول الخنساء وافنى رجالى فبادوا معا المذكرين
فاصبح قلبى بهم مستفزا بفتح الفاء وبالزاى اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثانى كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا اذا ما شجت الحمائم
الاولى هددن جميعا الاجل تصويتها واختلف فى حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية فى حال الافراد كما انها فى حال
الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة منها كفتحة فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الاسماء
تاما فى الافراد ولكن حذفت الفها فى الوصل لالتقاء الساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف فتى اذ ذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا
والزيدون معا فيوقعون معا موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كانت باقية على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد على من سواهم ورد ولمانع
بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله و منها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات
كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذى خرجت به ولم يرد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهى الحيوان الناطق و
التركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس
المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فتضم بغير تنوين ثم اختلف فى ضمته فقال المبرد والجرمى واكثر المتأخرين ضمة بناء لانها اى غير كقبل وبعد فى الابهام
والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه فهى اسم لليس مبنى لها والجزء الاخر محذوف على تقدير الاسمية فهى فى محل رفع وعلامته ضمة
مقدرة فى محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهى فى موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها
فحذف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة
اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت فى التقدير عنده لانها اسم ككل وبعض فى جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف زمان كقبل و
بعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهى اسم لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان فى الضم جوزهما ابن خروف
فعلى البناء هى اسم او خبر وعلى الاعراب هى اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهى خبر
لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا وغيره والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى
مبنى فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقى البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا لان الفتح مع التنوين كالضم
مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين اما للتمكن فهو خاص بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه مذكور وقد حذفت ... له
بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به فى المغنى وقال انه لحن وبالغ فى الانكار على من تركبه فى شرح الشذور ورد بان ابا العباس كان يقول لا
غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشرى وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه فى باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل
اسلفت لا غير تسأل وتبعهم صاحب القاموس و منها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط فى ثلاث صور احدها ان يصرح
بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل دارك او بعدها ولذلك سهل دخول
من عليهما عند البصريين قاله الدمامينى الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب ويترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف
اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ
وقدره ثابتا وقرئ فى الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اى من قبل الغلب ومن بعده وهى قراءة الجحدرى والعقيلى الصورة الثالثة ان
يحذف المضاف اليه ولا ينوى شىء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين الذى كان حذف
للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة فى اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لى
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبل على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذى رواه الثعالبى بالماء الفرات قال الموضح وهو اولى
لان العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعد
على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفى البيت قبله للضرورة وهى المسألة المشهورة قال المرادى مسألة اذا نونت الغايات للاضطرار فمذهب
سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا ومختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا انتهى
وهما نكرتان فى هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم معرفتان بنية الاضافة
وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى حسن ومعرفتان فى الوجهين قبله بالاضافة لفظا فى الاول وتقديرا فى الثانى
فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم
لتخالف حركة البناء حركتى الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة
منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفى وانما بنيتا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء
نويت معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه
تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غايته قاله الدمامينى و منها اول ومقابل اخر ودون واسماء الجهات الست

غيرها مقبوضا او نصبها على الخبر لليس واسمها ضمير والتقدير ليس

كيمين

كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي تلي التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا لم يضف
لا لفظا ولا نية اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليه فان نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم
تقول جاء القوم ومن خلف او امام بالضم فيهما اى من خلفهم او امامهم وكذلك حذف المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم
لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق
وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري و
اني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يفقد احدهما سابقا ولا يعرف غدو المنية
اول الوقتين المقدرين لهما اى الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر
والخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركها ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من كلامه ان اول له
استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال اخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء بالضم وانشد
سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امام ومن دون بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة
قال الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك **و** منها حسب بسكون السين ولها
في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى وتستعمل حينئذ استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة
حالا بعد المعرفة تقول مررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك عن غيره وجاء الامير فهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله
اى كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره
ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول
وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم نكرة محضة وبهذا الاستعمال يرد على من
زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية كان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و
الاستعمال الثاني من حسب التقسيم ان تكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب
المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية
او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه
منها ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت
المضاف اليه منهما واضمرته وعنيته ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب
مبتدا حذف خبره اى فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل
على قط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا
قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اى حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان
نقل فيهم نصبها [illegible] اذا كانت نكرة [illegible] كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اى حين اذ قطعت
عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت
عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير
حينئذ اى حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كلها لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك
في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه اى لتوقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اى حين اذ كانت مضافة فانه اى فان نصبها على الحال مشهور
في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل
وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصبه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها
وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف
وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اى بنصبها على الحال اذا نكرت لنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا
اذا ما نكرا التنكير الحاصل في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا اى فحسبا ولم
يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان تحمل عموم قوله وما من بعده قد
ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب على الاية **و** اما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت
معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العلاني من اسفل الدار والشيء الاسفلاني من عل اى من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا
ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اى من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا

اريد بها

اريد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اى من شيء عال وتخالف
على فوق في امرين احدهما انها اى عل لا تستعمل الا مجرورة بمن دائما والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو
الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اى من عال
بعض سهو قال في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحال
وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين
وهما حسب وعل لاني لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك **فصل** يجوز ان يحذف ما علم
من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد
القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمرو بن ربيعة لا اتمنى عتيق حسو المدى بان لي با عتيق ما قد كفاني اراد بابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك
وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اى امر ربك او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اى نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر من
امن بالله اى بر من امن بالله قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن مبتدا نحو شر المنيات ميت بين اهله اى منية ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اى
حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اى اغتماض ليلة ارمدا او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اى وقت طلوع
الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اى ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اى وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي
سبا اى مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اى كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عليه الموت دون
غداء ومن عطاء [illegible] تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسأل القرية التي
كنا فيها اى اهل القرية فاهمل مطرح ولو التفت اليه لقيل التي كنا فيهم والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اى كذي ظلمات بالاراد بحذف
والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها وشمل قول النظم وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب
ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد
الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اى ولا مثل اخيه بدليل قولهم
يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول لان الاول
لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو ابو داود حارثة بن الحجاج اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف
على كل المذكورة اى وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين ومعمولها الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل و
عطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل
واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج
الى الجواز والتقدير وتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع
على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا
الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن
جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اى عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا
على مثله بل المعطوف جملة من مبتدا وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله
يريد عمل الاخرة ومن قدر عرض الاخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول
ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى
على اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه
كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اى على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف
ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول
وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل
المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة اشبه بباب التنازع فان ربع ونصف تنازعا ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة
وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصف بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع و
نصف ما حصل ثم حذف الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من
الحذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل وهي عنده جائزة [illegible] الناظم [illegible] يحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به اتصل

بنزع العطف والاضافة الى مثل الذي له اضفت الاول او غيره بالرفع اي غير مضاف وهو عامل نحو مثل المحذوف كقوله علقت امالي فعمت النعم بمثل او انفع من وبل الديم
فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف
لعطفه على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق
ومن غير الغالب قولهم ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من
غير تنوين على الاهمال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين
الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو
قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بفتح السين وهي النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل
وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احدها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما
مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر
من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فانه لذلك مسوغ لعدم الاعتداد به
وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما
قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القران المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقوله
الشاعر فسقناهم بهم الى السلم اذا اجبنا راوية فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبالمثلثة اخره فاوله مثلث
الضبط واخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله
اي والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة
المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها
يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسألة الثانية من الثلاث
ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال والاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده
رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج
فسواك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك
مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة و
السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تارك وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور وظرف تاركوا وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة
مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من راش السهم اذا الزق عليه
الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية
عن كون سعيه بلا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسألة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد
بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه
والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقوله ابطشرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر في رواية
الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبع تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير
المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعله
وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره
اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر او مفعولا
كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت
قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك و
المسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة
السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب
بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول وكف

متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسألة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر
الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجدا والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اي من الفصل
بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهي
محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير
فان نكاحها مطرا فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فتكون في تقدير اياها او فاعله فتكون في تقدير هي فعلى
الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المراة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر
اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته
امراة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسألة الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج
ان يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابي سفيان فقتل علي وسلم عمرو ومعوية نجوت وقد نبل المرادي سيفه
من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل بين المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في جعل شيخ الاباطح
نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو المشهور بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كلمة
تهذيب الاسماء وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسألة الرابعة الفصل بالنداء
بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان اي كان برذون
زيد حمارا يا ابا عصام ويفصل خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله باي تراهم الارضين حلوا اراد باي الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله
كقوله معاود جراة وقت الهوادي اراد معاود وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم
يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او ندا والله اعلم **فصل** في احكام المضاف للياء الدالة على المتكلم يجب كسر اخره اي المضاف لمناسبة الياء
سواء كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان وجمع بينهما بان
الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى كل ولعل الاسكان اكثر ويستثنى
من هذين الحكمين وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يا بين فيها ذلك وهي المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص
كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه الاربعة اخرها واجب
السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس من الالف
الحرف المدغم قابلا للتحريك والياء معها واجبة الفتح للخفة والتحريك لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله اخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا
كرام وقذى او يك كابنين وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذى وتدغم اسكانها بعد الالف قراءة نافع ومحياي ومماتي في الوصل بسكون ياء
محياي والبيان ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي والا فلا حاجة لذكره وقد كسرها بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري وقال
لغة هي عصاي بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهو اي الكسر مطرد في بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش و
يحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي اي بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بان وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء قال الشاطبي
وبذلك سقط ما قال المعرب في رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قاله الموضح في شرح الحواشي والمعرب له مقصد الطعن
على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر في شد وقم القوم وان كان الكسر في الياء اثقل
انتهى وتدغم ياء المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب وياء المجموع جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي رفعا ونصبا وجرا وابني بفتح
النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي في تغليب والجمع السالم في حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت
الواو ياء لما تقدم وتاخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون
واحد اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى بمعنى هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوي على وزنه ما تقدم
وان كان الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بني وجاء مسلمي وعشري وظاهره انه يبدا بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو
في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم وتدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن ولما ذكر ابن جني ان يبدا بقلب الضمة على قلب الواو
كما في اجر جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد التقدم
على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس في اجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلافه في ...
فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة في اجر والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء ناشئ عن
الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء وان كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفي
بفتح الفاء جمع مصطفى بالضم واما مصطفي بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالمعنى وتسلم الالف المنقلبة من القلب ياء انه لا موجب لقلبها ياء

واطلق

والمنون الناظم فقال دالفتى سلم واجازت هذيل في الالف المقصورة قبلها ياء عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل
انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء
المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني واعنقوا تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي اخذتهم المنية واحدا
بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير
الترخيم فيما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص
قلب الالف المقصورة ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء في قولهم فمن اتبع هدي وبها قرأ ابو عاصم
الجحدري وابن ابي اسحق وعيسى بن عمر وهدي هي عصي ورويت عن النبي صلى الله عليه وآله قال الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع
ياء المتكلم في على ولدى الظرفيتين كما يفيده المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض
العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا
وكذا يحكم في الى نحو الي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى وافرد الى عن اخواتها
لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما لواحد الالاء وهي النعم

هذا باب اعمال المصدر

واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول
المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما
ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة بفتح الميم الاولى وكسر
الثانية او كان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء
بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما اي فان الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب
الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله الاسم والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر
المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم
مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر
عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني
ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان والفعل الماضي في الاول اي ان ضربته امس وان والفعل المضارع اي ان تضربه غدا واما مع ما المصدرية في الثاني
والزمان حال نحو يعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا ان المصدر المؤكد لعامله كون زيد منصوبا بالمصدر لانتفاء
هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف
مذهب ابن الشجري وشرح التسهيل الجواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيد
في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر
الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقى من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا
مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك
الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان
يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قال في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا
اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء
بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر
وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اي جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع
ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
اعداءه الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي
على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما عجبت من الرزق المسيء الهه
والترك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم
بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لانه لم يعرف بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر
حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام
تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم

باب اعمال المصدر واسمه

منادى

منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر غيرهما اي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي لم يعمل عند البصريين لان اصل وضعه لغير المصدر
فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعملا في الحدث ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا
بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا بتقديم التاء على العين فعطاء اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول
اي عطائك اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترعى حيث شاءت والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي
وكان من خبره ان القطامي اسر فخلصه فرد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر
لا ينافيه قول الناظم ولاسم مصدر عمل لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم يأتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله
الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل
عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق
فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاء معجمة اقداح يشرب بها الخمر
واحدها قاقوزة واما قازوزة بزايين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد
في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب الافواه فيكون من القسم الاول والتلاد بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من ميراث وغيره وجمعت بتشديد
الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان ان يرحل بها وقيل يختص اضافة المصدر الى
مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف
الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافته الى
الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فيهما فالاول نحو ربنا وتقبل دعاء والثاني نحو لا
يسأم الانسان من دعاء الخير فدعاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن
الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره الذي
اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري
يصف حمارا واتانا حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب
بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب
ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف
الى مفعوله والفاعل محذوف اي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم
بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء
من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

هذا باب اعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث
اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب
والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام
وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال
عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب
حال محل ضرب ان اريد المضي او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي
المضي وغيره اعماله قد ارتضي وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يكون موصوفا
والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي و
المعنوي لا للماضي لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب قال المانعون لا حجة لهم في باسط ذراعيه
لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد
وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه ونقلبهم بالمضارع ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفع الظاهر ونصب المفعول به
اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام و
النفي نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا
ابوه فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرم

باب اعمال اسم الفاعل

مهين

فيهن ودع زيدا ونصب عمرو والاعتماد على الاستفهام المقدر اي امهين وبحو مختلف الوانه فمختلف نعت الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اي صنف مختلف الوانه وبه وهو الاعتوم يهوين كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة او كسرها او كسرهما كعنق وكتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة اخر الحروف المكسورة ويوهنها يضعفها ومنه او من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا اذ طالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اي يا رجلا طالعا وقول ابن مالك في التسهيل او حرف نداء تصريح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل فالمراد ان الناظم بمعناه وإلى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف في المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل ان احدهما انه يصح زيد ابوه قائم امس والثاني انهم لم يشترطوا الاعتماد نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وقد تقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير **فصل** ويحول صيغة للمبالغة فاعل في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفاء كضروب ومفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب وفعل بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة والخاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب حال لباسا لان تقدم صاحبها في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد واراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطرب رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او على الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب بعيد وبينهما مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله في مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو ضروب وانت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك اضافة الى السيف وقد تسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه سماعا انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا والاخرى منهما تشبه البدر فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في شبيهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وآله الخير بالراء اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاء مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفهومة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع اللاتي تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومعمول تقدير عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن **فصل** تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا لتذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كالمفرد منها في العمل والشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى الشرط لانه بال وقال الله تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصين ومرة واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلا انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر فغفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله لاعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعيبون بقومهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكذب الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر اي اذا كذب في معناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قال ابن السيد في شرح ابيات الجمل **فصل** يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان

ينصب به اي بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره قد جعل الله الاية وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب واليه اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول النظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب الاول لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمروا او ويضرب عمروا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي بانه بما بفعل مناسب المعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل حينئذ عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة لمعرفة ولا يعمل والثاني انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل قاله التفتازاني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل لمن عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في حسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب اعمال اسم المفعول

وهو ما دل على الحدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما الان وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال او الاستقبال او اعطى ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وانما قدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت ثم عقبه بقوله ويشكل هنا ان يقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صفت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر تمني لقاء الجون مغرور نفسه فلما راى ان لا تاع ثمت عردا ثم تلوذ ونحو اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم

المرفوع

المرفوع به على التشبيه بالمفعول اذ لا تصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يجوز حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق
الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة
لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك
يشير قول النظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع
الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه على رأي الكوفيين فتنصبه فتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد
تجرها فتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو وبهذا المغني ويتفرع عنه النصب والجر والله
اعلم بالصواب **هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد** اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلثة اوزان لا رابع لها
فعل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد وفعل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام
ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهم كان اولى لما سيأتي وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم في عينه ولا
يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الراء فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل
بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى لواحد من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف
تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي
يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو
الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فعل المكسور العين
المتعدي كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو اللس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين
نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفني يقال فني خباه فنيا اي لزمه واطلق ذلك بعضا سيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو
شربه شربا ولقمه لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون
في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين
كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية
وعداه بعض للتصحيح للتمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولي امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية
في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في المفتوح العين بل مثل لهما كما سيأتي ويبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة
وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعلو والصعود مصادر قدم من سفر وازف الشيء
وعلا بالشيء اي ارتفع ولصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره
الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي انقياسه ثلثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه اشار
قول النظم وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاج يفعل في معتل العين كصار وساد وغاب واب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم
والعود والاوب نعم وهو الجبن والجبص والعم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح
مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان
بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كمشي بطنه مشاء او دل على سير فقياسه
الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ
والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بياء قبل همزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذا المستثنى
اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا او فعلانا فادر او فعالا للذي اقتضى تقلبا للدا فعال او لصوت وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقية
اوله ولعبر منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم
سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل بالابل اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنايع والحاصل
فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال
وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نعب نعابا وقد ينفرد فعيل نحو صهل
صهيلا واطرد انفراد فعال في الدعاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرفة فعالة واما فعل بالضم في عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كا
لسهولة مصدر سهل الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة
مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم فعولة فعالة
لفعلا وملتباه مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول النظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل والمراد بذلك انه يقبل ولا

ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين
القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي
علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضا بكسر الراء وبخل
بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين
المعجمة وكقولهم في فعل الفاء غموض العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل
بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم العين وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل
منها نتفة وتتعين مصدرا بها احد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل والنظم منه
والله اعلم **هذا باب مصدر غير الثلاثي** هي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض
غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير
مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصبير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام
فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن تحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التأنيث لكونها
اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى والولادة والتسمية مصدر سمى والتزكية
مصدر زكى ما له واليه الاشارة بقول النظم وذكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل
بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ووجهه بان مثل خطأ يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء
زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه غير سيبويه
وحكى سيبويه نبأ تنبيئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا الحذف سكوت
بما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والابعاد مصدر ابعد والابلاء مصدر
ابلى من وجه واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمالا ومعتلها اي معتل العين فقياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركتها اي حركة العين
الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم
تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وقال الاكثر والله ومذهب سيبويه اولى
لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه
الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستتابة البدل والاصل و
تابة الصلوة واستتابة البدل فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل
الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال سلمت التاء
في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما
الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا ادغم التاء
في الطاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير اطايرا
واطير تطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وقفا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل
معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض
تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعان استعانة والاصل استقوام واستعوان ففعل فيهما ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة
وجاء تنبيها على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل ما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات والسكنات
وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل
وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا
وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام ياء نحو
التوالي في التوالي والاصل التوالي والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر اسم
معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء معرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة
والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كسلمي رضا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر
بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع طال ورقه وعذيط
وتابل وبرنا خيت خصها بالبرناء وهو الحناء وفعلال بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه

الثانية من جنس واحد كزلزال الوسواس وسوسة بسبسة بحبحة ودوشة وهو في كلام اختلاط وهو اي فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا
يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه ولم يسمع دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الاحيقال مصدر حوقل وبذلك تعبد قول
الناظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعنى بالمفتوح اول الاسم
الفاعل لا المصدر نحو تمتام اوسواس اي الموسوس ولهذا وصف به الخناس وما بعده وهما من صفات الدوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل
الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى
نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة
قالوا جالسته مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضاربته ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو
ياسرته ويامنته فلا يقال ياسرته يسارا ولا يامنته يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليبال لغة في البال ولا البعاج جمع بعير
وهو الجدي انما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقوله
وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله
على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخرجت دلوها لتخرجه من البئر بيدي امراة ترقص صبيا وخص
الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحمالا بكسر التاء [illegible] والقياس تحملا [illegible] القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة
المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا [illegible] وهي الضعف عن الجماع للكبر [illegible] لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة
بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها تنزية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا
وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر
على الترتيب **فصل** ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المجرد التام بفعلة [illegible] كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين
على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا ما لم تكن زيادة وواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله
وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا اطرحت الزيادة فانك تبني
فعلة من لفظ الفعل وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحده ان يفرق بينهما بالتاء الا ان
بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على فعلة بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة
كرحمة ونحوها كرحم رحمة واحدة اي مرة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة
والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد
الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كاطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال احراجة لانه غير قياسي بل
غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان
او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف
ما قصد اثباته فيها فاحفظ ذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المراة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت
نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية
المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ
فيه هيئة كالخمرة والله اعلم بالصواب

هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ والصفات
المشبهة بها ياتي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على زنة فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة
بكثرة في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالغين والذال
المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا اسرع ويستعمل متعديا
يقال غذا الطعام وغذوته باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه فهو
راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا وهو قليل في فعلت [illegible] الفاعل كسلم فهو سالم
وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور
العين اللازم مما يدل على [illegible] وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء و[illegible] العين كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعضبا
وافعل في الالوان [illegible] اللون كاخضر واسود واكحل اي اسود [illegible] العينين من غير كحل واملى اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى
[illegible] والذي لا تستصر بالشمس وفعلان [illegible] فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو

عطشان

عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل
كظريف وشريف ودونه اي دون فعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء
اذا غلظ ودونهما اي دونهما [illegible] افعل كاخطب بالخاء والطاء المعجمتين يقال خطب للون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن
وفعال بالفتح في الماء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعف بالعين المهملة والفاء
شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جل وافعل فيه قليل وفعل وقد
يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون القياس اعني فاعلا ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ ولا شايب
ولا طايب ولا عاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن ودع وواذر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم وسوى الفاعل قد يغني فعل ومحل الاستغناء ما
لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل واميل قاله الشاطبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة
الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي ونائم من اللازم فانه ليس الا
اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها
والاصل طاهر قلبه وشاحط داره فتصفه مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم ان
وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة **فصل** وياتي
وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسر ميم مغان ومبين من اعان ومغيرن
اعان ومبين من ابان ويشترط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن
مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حالا لكونه اسم فاعل غير كسره حالا لكونه مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما
نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع
اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخر مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو
لا تزاد والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح
يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى التباسه باسم الالة منه والله اعلم بالصواب

هذا باب كيفية ابنية اسماء المفعولين

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ ياتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول
من المتعدي كضروب مضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به زيدت الميم كما زيدت في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر فرقا من المكان
ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم ومنه اي من اسم المفعول الثلاثي الاتي على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومدعو الا
انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف فيهما عين الفعل وان الضمة
في مبيع قلبت كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي
قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم
بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كات من قصد وياتي وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم
مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول
الناظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وياتي من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة
نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك في شرح [illegible] السماع وان
كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل [illegible] ويجيء فعيل بمعنى فاعل كقتيل [illegible] فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال
ورحيم بكسر الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل و
اقتصرت على واحد لانه اقل درجات المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها
لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها
انها التي يستحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم او يمكن
انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاء والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل
المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال [illegible]

الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو
ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها اطلق فيها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف
لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه
لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثانى انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى
ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى
ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا من الاسناد الى
جزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابى الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل
امور كل اثنين منها بمنزلة شئ واحد لان الجار والمجرور كالشئ الواحد وكذا الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف
لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هى له حيث ضمن ضميره فحسن
ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سرى من المضاف وهو الاب كما
ابو الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف وهو دون الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة
الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على
سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى الضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة ح فلا
دور في التعريف المذكور في قول النظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح التعريف
الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم
بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة موقوف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها
الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ورده في الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان
الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث
يحول الاسناد عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فخرج الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا جرد من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا احدها
انها تصاغ من اللازم الفعل وضعا او قصدا دون الفعل المتعدى الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما
مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغ من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمى الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى
الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اى اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منهما اى من اللازم والمتعدى من اللازم كقائم ومن المتعدى
نحو ضارب الامر الثانى انها تكون للزمن الماضى المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضى المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا
غدا وهو اى اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت حسن
لا تقول حاسن وان اردت الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر
الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان
الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى سواء كانت مصوغة من ثلاثى او غيره فالثلاثى كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثى نحو
مستقيم الرأى ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اى للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثى كحسن وجميل
وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشرى وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم
على ان منها قوله من صديق او اخى ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهى مجارية ليشحط وجوا
يمكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا بالرأى
للمضارع كضارب يضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل يدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما
تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم منصوبه عليه
تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم يقبح المثلة اى من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح انتصاب اى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل
عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب الاسم المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة
عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب زيد بصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة
المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال
وجه الاب زيد حسنه بنصب وجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه

او وجهه معمول حسن وهو سببى لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببى
لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اى الوجه منه اى من زيد هذا راى البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راى
الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما مساه اى جاز نحو
زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببى على الصفة وهو فرح مبطل للعموم قوله يعنى الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا
يكون الا مؤخرا مردود خبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل
كما انه قول النظم وعمل اسم الفاعل المعدى لها على الحد الذى قد حدا وانما عملها في الظرف ونحوه بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكفى رائحة
الفعل كما قاله التفتازانى وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التى ينصبها القاصر و
المتعدى بخلاف اسم الفاعل فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتاخر وفي سببى واجنبى وتختص ايضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف
وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت لا تستمر اى من غير
تقال كحسن الوجه اوضع التطلع ومنقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا دلالة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها
واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف وعديله عند الجمهور ويجوز في
اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضى او اريد به الاستمرار ومنها
ان منصوبها المعرفة مشبه بالمعمول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وال الداخلة على اسم موصول على الاصح
فيهما **فصل** لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسى او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل
بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا
بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اى باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها
والصفة مع كل من الثلاثة وهى الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في
حالتى تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات لانه اى المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف لمضاف
للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ستة في مثلها وهى ضربان والاضافة
جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة والممتنع منها اربع وهى ان تكون الصفة بال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اى المعمول مخفوض
كالحسن وجهه او الحسن وجه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل
ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو
رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه قبحها
خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا او على تبعها فهى جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال
والمضاف الى المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وجر الصفة المضاف الى
ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه
ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث الذى في قوله في وصف النبى صلى الله عليه
وآله شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه واما
الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى الضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة
من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال
المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرفة بال حسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه و
الحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والمضاف الى المعرف بها او الى الضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره
والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهى حسن الوجه و
حسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه او الحسن
وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل
بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف
او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى الضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثانى مضاف الى مضاف الى ضميره
نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف او مضاف

نحو جميلة انفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه
جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاث به الازر من قوله فعج بها قبل الاخيار منزله والطيبي كل ما التاثت به الازر والثامن مضاف الى
موصوف بجملة نحو رايت رجلا احمر بسنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة واللام ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه الملاحف والموصوف نحو جما نوال اعده من قوله نزور امرا جما نوال اعده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه
هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب
تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة
من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة
ان يتصل بها ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون
لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة
واذا نوعت نعت الصفة الى مرفوع ومنصوب ومجرور وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر
ومثناه وجمعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانية فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومائتان وست وخمسون
بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب **هذا باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل
خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور وخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب
الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبجملة النظائر والخروج عنها ما يكثر
نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه وللتعجب عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون
بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب
لهذه النحويون لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احدهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها
اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا
والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من
الاعراب [illegible] في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء [illegible]
[illegible] التعجب كما قالوا [illegible] قول الشاعر [illegible] وما بعدها من الجملة الفعلية خبر [illegible]
وقال الاخفش هي اما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة
[illegible] وما بعدها من الجملة [illegible] صفة لها [illegible] وعليهما [illegible] الاخفش [illegible] لنا قصين [illegible] خبر
اي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الابهام
بالصلة او الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد
مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن
الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب الميمنة والاصح ما ذهب اليه سيبويه وصححا
لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة
[illegible] بالابهام [illegible] ولا شك ان الابهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام
[illegible] فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله
[illegible] ضمة لانه فعل ماض مبني على الفتح كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان
ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا واحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل
[illegible] بالتصغير [illegible] والتصغير من خصائص الاسماء وفتحة الى في اخره اعراب الاسماء كالفتحة في عند
من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا
[illegible] فانه يرفع [illegible] لان مخالفة بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما عامله في الاعراب والناصب له عندهم معنوي
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر ولحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب زيدا عندهم
[illegible] لان ناصبه صفة [illegible] فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه
الاسماء عموما الجرية وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قال ابو البقاء واشبه افعل التفضيل

بكونه

بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونه لا يتصرف الا ما استكمل شروطا ياتي ذكرها وقد رد بان همزة افعل سمع ما احيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره
ولما حذفوا همزة اخير حركوا الحاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الهمزة فيقول ما خيره وسمع الكسائي فتحة الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به
بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول الناظم او جئ بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل واما اصيغ
فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته قال البصريون جمهورهم لفظه
لفظ الامر ومعناه الخبر فدلوله ومدلول احسن فيما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة
بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى
الصيغة الامرية فصار احسن زيد فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة
المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد وبذلك القبح التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى
بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم عبد بني الحسحاس عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف اصل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه
باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة
وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب
المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال في المؤنث احسني وفي المثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره
لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي
وهو ما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني [illegible] افعل بمعنى صار ذا كذا قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة
اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا
الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم ولابن ولم يجز حذف الباء
اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم ان
بدون ان ونظيره عسى ان يقوم قال الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل
بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا
بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسئلة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله
لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه ان دل
عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء
بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف
نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي اكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة
الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا وزيد كفى كاتبا ورده ابن
مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في
افعل فلعروه اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده
ولا يفيد التحدث به واما نحو ما افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان
يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ وقليل **مسئلة** وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله
وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قال ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعل
فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع والعلة في امر افعل الاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره
للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود في ملازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود في
ملازمة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع **مسئلة** ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب
امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد
احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقوله الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب
لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا اختلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم
بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي عليه السلام [illegible] عمار بن ياسر [illegible] اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا

الورد الا

ام من نبا على نبه انه بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية وصححه
واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على
التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله
اوبين بحجر ايم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا فقصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها ونسب لسيبويه وفي ذلك نظر
ولو تعلق الظرف او المجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك
فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد
جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا مبنيا من لفظه والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي اجفاه ومنه ما تقدم عن القاموس ولا
يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين
بالغزل ويكسر واقتصر في الصحاح على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع
المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل
لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد فيه بحرف او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب و
انطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله
بالدلالة فاما المزيد فيه فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه
واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل
ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان شذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان
ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع
بناء على ان احداث قول ثالث خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فاذا تعجب كان لك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا
فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت
نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم
واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا اجري مجرى الثلاثي نحو اتقى واملأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة
الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي ومليء وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى
المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود
المغني عن ذلك باشد واشدد به ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه الله وما املأ القربة لانهما من اتقى وامتلأ
وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس ان قلت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف و
كسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى بعد وروده وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل
متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني
عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وما ابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على
معنييهما من المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات
التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله
يوم الاربعاء او ما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض على بعض حتى
يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو بلا او نائبا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما
ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع عليه لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة

والبناء

والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز
التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بمعنى وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس واما من
جعل علة المنع التشبيه بما نقل الحلول بجامع ان كلا منهما اكتسب للمفعول فيه فيمنع انه لا يستثني شيئا ويأول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في
معنى فعل فاعل لم يسطو به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما
بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا
قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي
سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به وعضاه بعضيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في
الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى
مال يميل فان العرب يستعملونه مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط
الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وسود فهو اسود من الالوان وحضر
الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق
انما يجيء على افعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان بهما ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على افعل و
لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما
في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك
سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى
عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو شكر وقعد وجلس وقام فانهم لا
يقولون ما اشكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد شكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي بعض
منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** في بيان ما يتوصل به الى التعجب من زائد على ثلاثة وما وصف على افعل فعلاء اشد ونحوه
كاقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة
وما وصف على افعل فعلاء بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما
بعده اي بعد اشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزائد على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل
فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد وشبههما يخلف ما بعض
الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان
مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب
بالبناء للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب فيؤتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فلانه لا يمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه
الفعل الذي يتعجب بسببه واما المبني للمفعول فليبقى لفظ المنفي بلفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن اللبس جاز
ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيؤتى
له بمصدر صريح وان لا فهل له مصدر فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول فتقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثاني ما اكثر ما كان زيد
اشدد واكثر بذلك اي بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويذر ويدع والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة
فلا يتوصل الى التعجب منهما بشيء اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا
ان اريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات بدا ما افجع موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد عند بعض الشراح
بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت
امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر **هذا باب نعم**
وبئس وما جرى مجراهما من الافعال الموضوعة لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفيتهما حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع
البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن
اغتسل فالغسل افضل ويقول بئست المراة حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت
والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول
فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف

الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة واصحها ان نعم وبئس فعلان جامدان دعلوى للتجرد للناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول وكسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاول قاله العضد وفي اوضح الاصلاح رافعان للفاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بأداءه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انه المعهود ذهنى فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا تريد معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو فالذين ملكوا والجواري ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما قارنها اي ال نحو لنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله

فنعم ابن اخت القوم غير مكذب ... زهير حسام مفرد من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها او رافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لها في المعنى قابل ال مذكور غالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيهما مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان نعم امرءا هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيهما مرفوع على الفاعلية وامرءا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اي المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب عنهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث انتهى ولا دلالة فيه بالحديث لقوله صلى الله عليه وآله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي وابو بكر الهين مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بان الاجماع على جوازه من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وما قاله سيبويه متعين وما اورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد ولبس الكلام فيه وما جاء في الباب لبس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب يخبره فلم يعدلك سواه فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسبة وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة

باب نعم وبئس

بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو فنعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما فيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء ومواضعه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ترجع الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلتها الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ونقل في التسهيل عن سيبويه وقاله ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية ساده بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية

فصل في ذكر المخصوص وهو

وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل وهو مبتداء والجملة قبله خبر ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتداء حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتداء على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس وقد يتقدم من الكلام ما اي شيء يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم فيحذف المخصوص لدلالة العلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى وانما ذلك من التقديم لا من حذفه لبس منه اي من حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتنى والمقتفى لانه اذا رفعنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم

فصل وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهن فانها حولت للتلقي بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتنقلب الواو الثانية ياء نحو قوي او من باب شوي قلب الثاني او الضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يعتد فيه الضم نحو طال وبلغ والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يتغير وقيل بل يتغير وقال ابن عقيل لا يجوز نحو بلغ علم وجهل وفهم الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقدمه فتقول في المدح نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سوء بالفتح من السوء بالضم ضد السرور من ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا ففي ساءت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى

والمرتين لسكاد فيما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحكمون يجري فيها الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز لك في فاعل المذكور ان ياتي به اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان ياتي به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد رجلا على ما افهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد رجلا على احسن بزيد ومنه من امرء سر برب بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشيء يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيد الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير جر في قبل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام اصله حب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم الحاء لان الفعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا

فصل ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون الاسم مكررا اذا ... في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف في مذهب سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله والفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولانضمام على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا ... ولم يتغير المعنى ولا يتصل بنحو اذما واخواتها من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا ينبغي نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل بالعكس وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف قول ان التركيب وعدمه وبيان من التركيب هو ان فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل لمدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة مدعيها مما الزم مدعي غلبة الاسمية من شذوذ مخالفة الخبر والمخبر عنه ومن تمييزها بالمبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه فجاز الادخال واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه فصاغ حبذه اذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر او الهندان في تثنية المؤنث او حبذا الزيدون في جمع المذكور او الهندات في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله ... وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا ... ثم علله بجريانه مجرى المثل المتقدم

تنبيه اذا ... حب الرجل ... فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله يجوز في حائه الفتح على ... والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فاما لك فيها انه كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا فتح الحاء وتجب للتركيب بان جعلتهما كالكلمة الواحدة ولا تغاير والله اعلم

هذا باب افعل التفضيل

وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل واصلها اخير واشرر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله وحبب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال من ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وأب اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو ...

والمعنى

والمعنى آكلهما اي اشدهما اكلا او من وصف لا فعل له كهو اقمن به او احق بنوه من قولهم هو قمن اي حقيق وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كان الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهي يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا مملوا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما اشغل يديها ساورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم فشهد بدرا وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء الفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك الفاقد للصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد ... ولا باني هنا مستغنى من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا الا ان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي

فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم الاية الى قوله احب اليكم فافرد الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي من اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزم الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى اخر انه معدول عن اخر الموازن لافعل التفضيل وليس من باب افعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو اولى لانه به انسب لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو بمنزلة باب افعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني انه لا تليه من لا لفظا ولا تقديرا والثالث انه لا ... وقول ابي نواس ابي الحسن بن هاني الحكمي يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على ارض من الذهب لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول اصغر واكبر بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة في اخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقبه بابي نواس ذؤابتان تنوسان على عاتقه والحكم الثاني مما بعد افعل ان يؤتى بمن جارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موضع مرادفه انما يكون اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو والاخرة خير وابقى اي من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك وقد ... ذلك ... بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل خبر المبتدأ وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا عمرا افضل ويقل الحذف اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فاجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك اي دنوت اجمل من البدر وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل او اذا كان افعل صفة كقوله تروحي اجدر ان تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي اي تروحي وأتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشاء واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت اذا طال ... وتقيلي بالقيلولة عن نموهما وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضافا الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوف محذوف والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف ... ويجب تقديم من ومجرورها عليه اي على افعل ان كان المجرور بمن اسم استفهام لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن فقدم من على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدأ اجنبي من الخبر بمعنى انه

لبن معمولا له على الصحيح وفي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدأ لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخيره الصدر الكلام عن
صدريته لان ذلك انما يمنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل
افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ماله الصدر يستحق التقديم والتصدير وما احسن قول الابن المحلي في المفتاح
عليك بارباب الصدور تصدرا وقد يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسما
من تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى اخبار
التقديم نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من الحالات
الثلث ان يكون افعل مقرونا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم
بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات
او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه تفضيل به بافعل التعجب لافترانه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع
قال ابو سعيد على بن مسعود في كفاية المستوفى ما ملخصه لا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف
والظرفى كما قيل في الاطول الاطاول والافضل وكذا الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى والحكم الثاني ان
لا يؤتى معه بمن لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان وال والاضافة فاما قول ميمون الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج جمعه بين من وال
على ان ال زائدة او على انها ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور بدل نكرة
من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة الفعل انتهى واغتفر الفصل بين افعل
ومن بينهم للضرورة وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كان مضافا الى نكرة لزمه امران الافراد والتذكير و
التوحيد كالمجرد من ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير ولكونها على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا
وان يوحدا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان
افضل امراتين والهندات افضل نساء اذا قصد الثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى زيد افضل
من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا
وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء اذا
فضلن نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس
اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى عدة
كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل اي اول
من كفر ولو اتى به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل وانتما
افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة بمنزله وقد خصصت بالاضافة فاشبهت مائة رجل وقد
اجازوا فيما يثنى الاسماء ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة
وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد زيادته على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان اول
افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به لشبهها بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على
مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل على ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلا لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل
ان يراد به زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن
عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان كان افعل على اصله من افادة
المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية
في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك
المطابقة لشبهه بالمجرد بنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك
المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلزمه فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان قدر اكابر مفعولا ثانيا
لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا كما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما
لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قولهم اهم
خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى **مسئلة** يتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز ان كان
المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا

الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد
ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل
منه انت بخفض افعل بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب او انت على الفاعلية بافضل على معنى فاق في الفضل ابوه او انت واكثر العرب يرفع
افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض
نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر وكذا ما حل
محل ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس متلبسا
بضمير الموصوف مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل
وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين
باعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين
تواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في هذا المثال شبهه بالقرائن التي قارنته
لمعاقبته الفعل عليهم ولا يكون ذلك الا اذا يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو بمعنى مكان افعل
التفضيل ومرادف له بغير تغيير المعنى قاله ابن مالك ونافشه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين
ضمير الموصوف بافعل المتصل به وضمير المذكور عنه وثانيهما للظاهر وهو الفاعل فيكون المفضل المذكور كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول الذي
في الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ به وقد يحذف الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول
متصلا من المجرور للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل مثالنا او تدخل عليه الى محل الكحل وهو العين او تدخل على المحل وهو زيد فتقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل
الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد فيحذف مضافان اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا
ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا قدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع
فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به
الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته
اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس
اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق
للابسة اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا
المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم
الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما
ويحذف الاخر واذا احذف ضمير الموصوف بالمكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا بين افعل التفضيل ومن وقد لا يجوز
دخوله على الفاعلية وشرط التقدم النفي وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل والنهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد سماع نا
لا اولى الاقتصار على ما قالته العرب **هذا باب النعت** ويرادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او
تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو سافام قام زيد ولا ولا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية
فيها ودليل حصره ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما
ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل
في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمجرى عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور
لظهوره جارا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وقيل
حروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه ناب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة
الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد
التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي و
خرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول

ومنها سيكين فلان نفس الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمحل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح نحو الحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او للتوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له

فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورأيت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون المنعوت معينا لا محالة يجب تعيينه والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف الحقيقي المجاري ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءني امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام فمن الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتمييز فوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير فيحصل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولو جرى في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامرأة افضل من زيد وبامرأتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوزان الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة امه فتؤنث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامرأة قائم ابوها فتذكر قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب اكلوني البراغيث فقال قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسنده الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان كان المنعوت جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كلغة اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال الابذي والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل الجزولي فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قيام غلمانه وبرجلين قعود غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامرأة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضرابه هم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل

فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه من قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او الة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا

مثلا

الثاني ما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعهما واسماء النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الاسمية وما على ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنتسب بالياء نحو تمار وتامر وتمري مما هو منسوب الى التمر بهن واما اسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا او هناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب وهو نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله [illegible] من بني سلول ولقد امر على اللئيم يسبني فاعف ثم اقول ما يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي الاصل النجيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان يكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سيأتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدر اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور بفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن عائد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك اي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا لانشاء البيع لا الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتى فالقول اضمر تصب لان القول كثير في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل [illegible] ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب قط نعت لمذق في موضع جر وليس كذلك بل هي على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب قط يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب يعني هل رأيت الذئب فما قالوه يقول عند رؤيته هذا الكلام فيقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة له انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن صار فيه لون الورقة التي هي لون الذئب في السواد اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد والرابع ما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا فالاول هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل او مفعول اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلزمان لو صرح بذو وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجلان ضيفان وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل

فصل واذا تعددت النعوت فتارة يكون لواحد وتارة يكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية والجمع من غير تفريق بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون

معناه كالذاهب المنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب التفريق بالعطف لان اصل التثنية والجمع بالاتفاق خاصة انهما الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكى بجدير بكى على زمن مصاوب بال فسلوت بال النعتان لزمين وعطف احدهما على الآخر بالواو والسالب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من آثاره وبكى مقصور وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يأتي فيها التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في حواشيه واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي والاتباع لهما ثبت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدأين او منصوبين او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا وابصرت خالدا الشاعرين وسفت الى خالد وسبويه لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني فالقطع او تاكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان او خبري مبتدأين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا تفريق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا اجاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومبغض عمرو العاقلان او اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المتبوع هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان في العمل والمعنى كرأيت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيها اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثاني فيهما والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه **فصل** اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز في شيء منها القطع واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما اي بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وذويه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت عليهم بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر للنيء والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم

لانهم كانوا يتحرزون بنحرها لاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي وعلى القطع باضمار مبتدأ تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ونصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز الاتباع والقطع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يتعين مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزلها منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا لا يتعين الا بهذه الصفات بان كان في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب فلا يتبين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح والى هذه الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه يستغني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو امية الهذلي ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المتغيرة الرائحة وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضعة والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدأ او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدأ ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك الحكم قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدأ والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع او الناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدأ او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدأ والفعل فتقول هو التاجر واعني التاجر كانه قيل من هو او من تعني **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت براكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو وألنا له الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة للمباشرة ما كان المنعوت يباشره فان لم تصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه الا في ضرورة العرب لقد جاءك من بنا المرسلين اي نبأ من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام فظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اولى لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امرأة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فحذف وتغيير وتقديم وتأخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تأثم وما في فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها ولم تيثم بكسر حرف المضارعة على لغة غير الحجازيين وابدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وتقديم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهي يفضلها حاكم الجواب فاصله

ومرفوعها الذي هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدم متاخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف وجار ومجرور ومختص يجب تقديم خبرها عليها
نحب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة
ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما زيد وقولك ما منا الا علي اهبة اي الا رجل علي اهبة فان لم يكن النعوت
بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في فلا يحذف الا في الضرورة كقوله وبومي يكفي كان من ارمي البشر اي بكفي رجل كان ومحذوف ويجوز حذف النعت ان علم
كقوله يا خذ كل سفينة غصبا بحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ بذلك فان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه
فالذي المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي
احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فانه لو لم انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب
الصدق ويتجلى من زينة الحق وعلله في المعنى بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله
عليه والرحمن اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة ناقة واعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا
تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي اقطعوا لسانه عني
فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرء بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة
وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة كعزلة وهو المرفوش الاكبر ودب اسيلة الخد بكر بهضهم منها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وبقي المنعوت اي فرع
فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بفتح الفاء
والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق كانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز
حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على
بعض بحيث وفقا العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الشيخ في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة
العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت
بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب

هذا باب التوكيد

والتاكيد لغة فيه ولم يتعرض لاحدهما بنص في مجمل اصلاح يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع
وهو ضربان لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغني عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وعبرها كالنائب لهما اللفظ الاول
والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا نقول جاء الخليفة نفسه [illegible]
تقدير مضاف وان الجائي خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال يعني بها متاع المسافر وحشمه واذا اكد بالنفس والعين معا
بشرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع [illegible] عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز
الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح
الكاف [illegible] ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا نقول جاءني زيد نفسه عينه وهند
نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس
والعين جمعهما جمع قلة على افعل تقول جاءني الزيدان والهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما
عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان [illegible] واجاز ذلك ابن ابان [illegible] الرضي واقتصر الناظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل
ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم
كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمع التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا او معنى لمتضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره بعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد
الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا
او المفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم وجميعهم وعامتهم والهندات كلهن وجميعهن وعامتهن واشتريت العبد كله وجميعه وعامته
ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا
[illegible] اي من التوكيد [illegible] ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو [illegible] فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولة لخلق ولو كان
كذلك لقيل جميعه [illegible] بجميع [illegible] فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا
توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان
مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بلا اضافة
جاء القوم كلهم ولا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونه حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل

اي كلا

بقطعها

بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عامل الظرف قاله في المغني وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة تؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن فهن
اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين واحدى المرأتين وانه اطلق المثنى واريد به
واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان
كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة
هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال
نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة
اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزء المتصل به بدون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان
وكل آل قحطان والاكرمون عدنان جميعهم توكيد لحي خولان وفداك من الفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر ويكون مبتدا وحي خبره ويجوز فتحها فيكون
فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من بني قحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد
وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فانني لجنبك عن هذا وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب ولذلك
اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لازمة بمنزلة التاء في نافلة فتصلح مع المذكر والمؤنث فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر
كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة
على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه ولم يغفله انتهى وفي
الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فذهب الى ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض على معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم **فصل** واذا اريد
تقوية التوكيد تبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن
جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم
يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين والى ذلك اشار
الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى
ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا عن تثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية
سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول على رايهم جاء الزيدان اجمعان بتثنية
اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف دعوى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيهما وان لم يؤكدا بهما كلتا
واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا
فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء
كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه
ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرف من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر يتمنى
ان يكون عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب
حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من
الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في
معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه
فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقمتما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا
انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل هند خرجت عينها لتوهمت
الباصرة او نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفرقة بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل
يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الاسم اقوى
من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان تكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب
اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك
اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل
منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني تاكيد اسم بمرادفه نحو

[illegible] وقعدت جلست او فعل اسم نحو نزال نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي
[illegible] اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية ثم كلا سوف تعلمون
[illegible] ادريك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى الاية ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض

[illegible]

باب العطف

هذا باب العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسيأتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالشبه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع عمر بن الخطاب والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين [illegible]

العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان فيه عطف البيان والايضاح [illegible] بقوله

[illegible]

عطف النسق

الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

هذا باب عطف النسق

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الآتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكرها ما بعد اي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهي اي وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي الشركة في اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا اي من غير قيد وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالضم وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست عاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان او وام فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما جيء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشتركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو الزائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن

فصل في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب ولا معية على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متأخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متأخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب هي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة بارجحية للمصاحب رجحان وللتقديم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للوهم لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص باحد وعشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي الاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول النظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو وعلى الرواية المشهورة وهي الفاء لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب الماردي انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عكس امرئ انه يحتمل شاذا الا ان ثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تناثر من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي وقد تقدم ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم

أأنذرتهم

أأنذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب بان هذا الكلام منظور فيه الى حالة الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني ما تنفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوءوا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقدمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فثابت في حتى نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف للمبني نحو قوله من آمن منهم بالله واليوم الآخر فالاول من كلام التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الحادي والعشرون نحو اني وايك فارس الاحزاب واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد يكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان المعنى الثاني في الزمان بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وللتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفاء ايضا التسبيب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فان الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء واعترض ايضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مترتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الى آخره فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء والوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثاني بان الفاء نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله وهو ابو داود جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب وسيأتي والى افادة الترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفاء للترتيب باتصال وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول النظم واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة فيغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان يقوما يغضب زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدأ ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له وجب ابراز ضميره وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبرا وكان القياس ان لا يصح لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو الرمة وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ

ذلك

وما يعطف فجيد ونظيره فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتداء هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتداء التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احدهما على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في احدهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط نبع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو فاكرمه فالاخبار اذا انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه لا يجوز حذف ان الشرطية وانها حذفت ورفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه مما يعود على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو وهذا وقد قال في المغني ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى وثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وفي الاعراف واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو وفي الاعراف والعطف [illegible] وزعم الاخفش انه قد يتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله وهو ابو داود حارثة بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترض [illegible] فقال انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري وزعموا انه منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم القنا [illegible] والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من الرمح وحتى [illegible] العطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى جعلت نفسي خادما ونحل على زيد بكل شيء حتى بمعنى دائما واجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فانه اول ما قبلها وهو الصحيفة والزاد في تاويل القي ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة [illegible] عمرو بن هند [illegible] بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل الا ما بعدها اتفاقا وهذا البيت كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية فرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية ترجع الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالضعف والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمن واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها حقيقة او تاويلا او شبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا

او كان غاية بر

في الاطراف لغاية او لسافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من قوة او ضعف والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلاه ويبقى عليهما شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي وام اما

ام فضربان منقطعة وستأتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء اولا والمسبوقة بهمزة التسوية هي التي تدخل على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء ام هو الآن واقع اي لست ابالي بعد موتي ام وقوعه الآن ومختلفتين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم أدعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين لحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسأل عنه نحو أأنتم اشد خلقا ام السماء او متاخرا عنهما ما لا يسأل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فانه في الاية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسأل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسأل عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهي ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتداء دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فوسط المبتداء او اخرته لانه غير مسؤول عنه وتقع بين جملتين فعليتين ليستا في تاويل المفرد كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي فاعلا بفعل محذوف بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي تراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني وامي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا للقائه وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتداء وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل أشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره حذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وصلا باعتبار قال الشيخ في الاية يهجو بهذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء [illegible] واستشهد الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت على شرح قول الناظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن ومختلفين نحو أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيرجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفردين وليس تلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية عن ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء اسم جمع شاة في اللفظ ولكنه [illegible] لا واحد له من لفظه قال ابو عثمان وشاء خبر لمبتداء محذوف اي بل هي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتداء لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون التقدير مبتداء واستدل بانه [illegible]

ازيد ام عمرو قائم فوسط الخبر او تاخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت

لا بمعرفة الامر خصمه وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اى ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اى بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اى لا تقتضى المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور اى بل هل تستوى ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك ام فى جنة ام جهنم اى بل فى جهنم ولا يقدر بل افى جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمنى ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة فى قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اى بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير فلا يجوز الجمع بين زينب واختها فى التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اى الجمع بين المتعاطفين فى الاباحة فان تجمع بين العلماء والزهاد فى المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اى الكلام الخبرى الذى من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبرى واو للشك من القائلين ذلك وللابهام على المخاطب نحو انا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبرى واو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الاولى وقال الدماميني الشاهد فى الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه فى ضلال مبين اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد وغيره فهو فى ضلال مبين انتهى او للتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير ثم فصل ما قاله كل فريق اى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الاجمال فى فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك فى الخلاصة واصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابى على الفارسى وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله فى شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت ذلك والاضراب بشرطين تقدم نفى او نهى وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا اضرب زيدا او لا اضرب عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمى وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالى قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اى وسافع لان البينية من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون او لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام فى محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو لنسفعا بالناصية والى معانى او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمى وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية فى الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثانى جاءنى اما زيد واما عمرو بمنزلة او فى العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل او فى القصد اما الثانية وقال ابو على وابن كيسان وابن برهان بفتح الباء والمنع من الصرف هى مثلها فى المعنى فقط لا فى العطف وانما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها الحرف قاله ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف اما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهرى يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والافتتاح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه ولا خلاف فى ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك فى التسهيل وانما تعطف بشروط ثلثة افراد معطوفها وان تسبق بنفى او نهى عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسى والاكثرين فالنفى نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر بها عاطفة طالح على صالح وقيل بجار مقدر اى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهى نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء مجرد لافادة الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابى سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه فى الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوى وورقاء ابوه والبوادر جمع بادرة وهى الحدة او تلت لكن واوا فهى حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة اى ولكن كان رسول الله ولكن رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفى والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد

وقام عمرو

وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابى الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتداء ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفى او النهى خلافا للكوفيين فى اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب وامر او نفى او نهى ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام فى المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفى والنهى تقرير حكم ما قبلها من نفى او نهى على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت فى منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن فى مربع بل تيها فقرر نفى الكون فى منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون فى ارض لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل عمرو فتقرر نهى زيد عن القيام وتامر عمرا بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعد واستعمال العرب على خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا يعمل ما فى قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد نقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تنقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول فى الخبر المثبت والامر الجلى نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادى تبعا للشارح فهى فى ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقيام لعمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثانى كقوله وما هجرتك لا بل زادنى شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثانى نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين فى منعه ذلك وزعم انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخى لا ابن عمى وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلى فى نتائج الفكر فقال وشرط لا ان يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها ونص عليه ايضا الابذى فى شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثانى وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءنى رجل لا امراة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلى والابذى مبنى على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر فى الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد فى صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد فمنع غاية البعد لانك ان اردت بالرجل منه زيد كان كعطف الشئ على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذ فصل الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشئ على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد فى صحة التركيب وان كان معناهما مختلفين والبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجى فى كتاب معانى الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءنى زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قال فى المغنى ويرده ان علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتاتى فى مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورايت ابن زيد وعمرو وان زيدا الاحمر وقائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك فى تفسيره نفعك جدك وقوله وهو امرؤ القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفى وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طائر معروف وتنوفى بفتح التاء المثناة فوق والفاء كحلولى مقصور للضرورة ثنية مشرفة قريبا القواعل قاله فى القاموس وقال فى المغنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعى ذهبت بابله الى هى عاما عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقبان هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله ولا ندا او امرا او اثباتا تلا فندا ومعطوف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا ندا او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادى فنزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله فى المغنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله فى المغنى **فصل** يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظى مراد له بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك الجنة فى احد الوجهين او بتوكيد معنوى كقوله دعوتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظاهرينا او بعد وجود فاصل اى فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو فى يدخلونها والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع

والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا
بين الواو وآباؤكم مغن لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما وبضعف العطف على
الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع
عطفا على الضمير المستتر في سواء الا من قوله تعالى فاستوى وهو بالافق الاعلى وليس بينهما فصل وهو فاش في النثر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم
فاشيا كقوله وهو جرير ... ما لم يكن وأب له لينالا لا نعطف على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما وانما ورد في
البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه روي بالمعنى
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض
او اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك ومنصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع او نصب ككلامك فالحرف
نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله آبائك فآبائك معطوف
على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف في الاصل فقال لها وللارض ونعبد الهك وآبائك وانما اعيد الخافض
فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم ... لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا
ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما
كثيرة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة
باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض
من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس
العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة للصد وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه اي على المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف
على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على سبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى
كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنى سواهما وقد
انتفى احدهما فتعين الاخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا
عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب انه مجرور بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف
على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحدا نوعا ام في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا
بشرط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام
وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما
مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو
مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع
على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به ونحو صافات ويقبضن فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل شبه
للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن
بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج
فعطف دارج على حبا لتاويل دارج بيدرج او حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الصبي والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز
في ام الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها لانه الاصل القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لان
بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف
الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقد رد مخرج معطوفا على يخرج لتاويل المخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون
من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فيرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء مقابله ويرجح الثاني عدم التاويل و
التوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا **فصل** تختص الفاء والواو
بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست فهذا الفعل
المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست فانبجست معطوف على
ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان انفجرت
في البقرة وليس فيها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر

فصيحة ومثاله في الواو وهو النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء
والجيم كنية النعمان بن الحرث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدأ وما عطف عليه والتقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف
مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل
فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذؤيب فما ادري ارشد طلابها ... قال ابو الفتح اي فما
ادري اطريقكم طريقي ام غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص
الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن زوجك
فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة
على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في
الامثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك
بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصلح تبعا ولا يصلح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم
يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر
شاذ كما سيأتي في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوءوا الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة
انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ وانما
يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيؤ يقال بوأت له منزلا اي هيأته له وفي اعراب العكبري في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح
العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان
الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند
سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا
حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني ومحل جواز العطف
على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع والمنصوب
فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا والحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز
في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة
فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام
المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك وهلا
فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة
على جملة محذوفة اي انهملكم بتقديم الهاء على الميم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا فلم
يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور
ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فلم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه
بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم و
تقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت
زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا
بلا واسطة فالتابع معنى قوله التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان و
التوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودة بالحكم واما النسق ففي ثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو
المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح لان الحكم السابق
وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخران وهو المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل المقصود به انما هو لزيد
دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو ونحوها

ومنها نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود
بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن
بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو يمشي على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم لك الحد
للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم عن صائب الغرض بمعزل واقسام البدل
اربعة اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف
الجماعة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل طابق ولا يقال فيه بدل
كل من كل وانما لم يسلم ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق يدل على كل ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك
ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني
بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث
اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع
الا على ما دون النصف فلا يقال اكلت الرغيف نصفه او ثلثه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض
بكله مذكور ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير
بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا
من الواوين لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا
من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه
فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل
ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير والعمى
والصم كثير منهم فهو تكلف او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير
العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن الباذش قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو
عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضير لان الكلام بآخره ومقصوده وليس
بظاهره والمحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف التقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى
المحذوف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم وذلك
باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول
كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على
الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا
اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به
ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول اصح عند السيرافي وابي العباس ولهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند با
لاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين بينه اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه
كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر من
قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب
مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز عن القتال الى الشهر
والى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقول الابتداء مشتمل
على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كا
لعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف
كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدا بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كامر بدل البعض فتارة يكون مذكورا وتارة
يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل
اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل

محذوف

محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض
واصحابه ثلثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه
اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملاه نارا وقال من يكفر والا القي فيه ومن كفر ترك قال الكواشي وهذه الابدال الثلثة مسموعة وزعم السهيلي ان
بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض
الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا
بالحكم لما تقدم في الحد والاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط
لا ان البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا
وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب وفي الناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير
من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما
صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا بدل بداء بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا
النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لا يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى محتمل
الثلثة وهي الغلط والنسيان والبداء وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادة وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين
فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد
تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو
الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبداء لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى ببل لئلا يتوهم ارادة الصفة
اي نبلا حادة كما تقول رايت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل
المضمر من المضمر نحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك
توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب
المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال
الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما نقل عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت
بك انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع
ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب نقلناه منه وغيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وفهموا مقاصدها
فلا يعارض هذا بقياس بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخره مقالة ابن مالك السابقة وذهب ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر
من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا
ويجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغائب
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلثة وقيل الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى
خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير
المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى
بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكاعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل
او يكون بدل اشتمال كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا
وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيدا للاحاطة والشمول كالتوكيد
نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاط جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا ويمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل
كل ان لم يفدها اي الاحاطة خلافا للاخفش فانه اجاز تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل كل من الكاف ورايتني عمرا على ان عمرا
بدل من الياء وسمع الكسائي الي ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا **فصل** يبدل كل من
الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل الكل
كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض
نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا

لانا لا نذكرها او المجيء بها من صفات المبايعة وبدل الاضراب في الغلط نحو ان تشتم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول الناظم وبدل المشتمل من الفعل والجملة كذلك الاول بدل الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل الا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين البدل الفعل وحده وبالجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلاثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من ذا اسعيد ام علي والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فالخير او ما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل ولغيره والزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحرم وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا اسعيد ام علي ولم يتعرض لتسهيل المسالة مع كثرة جمعه فيه على ان مسالة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعدان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسالة لمخالفة العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجوابه ان ما جئ بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب

هـذا باب النداء بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة **الاول** في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين تقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا او على نوع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خاص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمندوب وا ويا والاكثر استعمالا لانها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فتبوت الالف دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جارا بمجرار او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احدها المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف في اسم الجنس لان حذف حرف النداء لا يجوز الا في

الا اذا كان المنادى مقبلا ومنتبها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء وايضا نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وحصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعت فقد احسن الله وقد اسا ثم فابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانتا الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب او لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع ولجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وانتا الاول في البيت مبتدا والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجاز بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت الثقفي رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وارى من الراي في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا ودينا اي عادة والاصل اتخذ دين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية او المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض ورب مفعول رضيت والمعنى رضيت بك يا الله ربا فلن ارى ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قال الشارح خلافا للكوفيين فيهما بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وبقولهم وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا ولو عة مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي طاطئ يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امراة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه اي صر صبحا يا ليل كقولهم يقولون نور صبح والليل عاتم فالاصل فيها اطرق يا كروان وخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال ولذا اقتصر في النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله **الفصل الثاني** في اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد في يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريفها العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمزجي نحو يا معد يكرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر والمذكر نحو يا زيود وجمع السالم للمؤنث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علما مذكرا او علما مؤنثا فالاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت وما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بني على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة فتقول نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مقدرة في اخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في اخره ونصبه مراعاة للمحل فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة للمحل والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة للتقدير الضم في اخره والمقدام بالنصب مراعاة للمحل ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة قال سيبويه يا سيبويه العلم وزيد يناسبه الفضل وتابط شرا يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من اعرابه المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب انتهى فعلى هذا تقول في كيف من هؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلاثة انواع احدها النكرة

غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث
بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصد واحدا بعينه وانما كرر الشواهد
ردا لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اتيت العروض وهي مكة
والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني ما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا
اي يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم
الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا ولانه لا سماع يعضد ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه
في قوة يا حسن فباطل لانه في قوة يا حسن الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع
الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا
وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد متعلق برفيقا
والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث
ان الثاني من تمام الاول لانه المتمم له ومثلا بالكلمتين مع حرف العطف لما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل
وما كان بعضه اسم علم في اخر فاشبه يا زيد واما نصب ثلثين فبالعطف على ثلثة ويمتنع ادخال يا على ثلثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد
شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخلو اما
ان تكون معينة اولا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة
ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين ووجب ادخال اداة التعريف عليه
وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي لا ان الثاني معرف فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب
ح تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخولها عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتداء اعادة يا وتجريده في الحالتين
المردود خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت المنعوت اذا
كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها كما حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على
ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة والموصوف معا
لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيدا العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة
اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لابد من النصب وتارة
يرد على الاسم غير موصوف فلابد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان
فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك
واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارية ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل ومنه يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا بالبرية ويا حليما لا يعجل فقال الموضح ليست الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف
وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا وذلك في حرف المضارعة التاء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم
انتهى فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب
القسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضاف الى
علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على
تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجاني واما على اقحام الابن واضافة زيد
الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحته فتحة اتباع وعلى الثاني
فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح
لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرؤ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف بفتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات
اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهري
او رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم
لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره
اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن عمرو وفي يا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادى
وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل

ابن عمرو

ابن عمرو لجواز الفصل بالفاصل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم
بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف
بفتحهما وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة تجز زوادة
وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى منابة
اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابنا اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة
ما نقل منها للاتباع وقد يكون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه تنافى في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح
المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز
غير حصين والتاء الثانية في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لانه لا اتباع لان
بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك التاء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب في مثله يا زيد بن عمرو ويضعف ابن لتعذر الاتباع
ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيد وبزيدين حاكيا اعرابه قلت في قول يا زيد بن
عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى
النون مجرى الدال فيفتحها ويضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذ كسرت ولا في المثنى والمجموع
على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا في نحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين
علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف
تنوين زيد ويجوز تنوينه في الضرورة كقول جارية من قيس بن ثعلبة زوجت شيخا طليط الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف
ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع الابن
بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكرر المنادى حال كونه
مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب لانه مضاف وفي الاول وجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في
نحو سعد سعد الاوس ينصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار
يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني
بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو انتفاء الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني
والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكرم بابائه ومن جوازه فيه فصل بين المتضايفين فهما كالشيء الواحد وكان يلزم
ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف الى المحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة
الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني بيان او بدل او توكيد لان
المضاف اليه الاول مرادا او منادى ثان وقال الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف فيه ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد
عاملين على معمول وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلثة اشياء و واحدة
وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحارث بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام
المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك لوما الخ
واغترابا بتنوين عبد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة مجرى النكرة المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال ايفخر عبدا
في حال العبودية ولا يليق الفخر بالعبد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى
بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو ومن معه في نصب اسم الجنس
كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير والخلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا
المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني ويقول الاول لان الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم
او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا ويظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجوز
نصبه ولم يجز ضمه **مسئلة** ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداءه يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند
البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض همزة الوصل بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا
التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جائني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاول
وكرها له

وكسرها في الثانية ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الفها ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه
اثباتها مع حذف الثانية اجرا للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول
اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في اخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم والنداء الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كميم
زرقم قال السيرافي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض اسما بخير فيجيزون يا اللهم في الشعر ويبطل ذلك انه
حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد جمع بينهما في الضرورة النادرة اي بين يا والميم المشددة كقوله وهو
ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد يخرج اللهم
عن النداء فتستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في السامع بقولك ازيد قائم فتقول اللهم نعم واللهم لا والثاني ان تستعمل
دليلا على الندرة ووقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قال الرضي في النهاية الصواب ان
الجمل المحكية المبدوءة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله اوقد عمل بعضه
في بعض انتهى وهو مقتضى ما قدمناه انه قطع الهمزة والى هذا ابن الصوري من اشار الناظم بقوله الامع الله ومحكى الجمل وزاد عليه وما سمي به من موصول
مبدوء بال نحو يا الذي او بالتي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل مع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام
انه لا ينادي مع انه ايضا يحكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجمل قلت الفرق بينهما ان الذي قام يحكي بحالته التي ثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادي
لوجود ال وذلك المانع باق بعد التسمية فقد زال المانع من نداء وجود ال لكونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان الجملة وال
ما زال الا احدهما بل الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على
جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المطلق واما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته
والاعراب بقدر في اخر الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته واي موصولة لم يختلف اعرابها الرفع في اي بل تغيرها بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته
كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة
لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك
يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها داخلة على غير ال
قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ لم يقدر مثل بل قبح الجمع بين يا وال والاجازة بالقرينة لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك
وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندك ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل القبح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابي
حسن ولولا ان تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة
الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقول عباس يا الملك المتوج والذي عرفت لم يبينا لعلا عدنان نجمع بين يا وال
في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز
يا الرجل قياسا بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا لا
ضرورة فيه لتمكن قائله ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ **الفصل الثالث**
في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسام اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع
نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا
تميم او كلكم كلهم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد
ومنهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جاز رد له على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم او على الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم
ومنه الجمع في قول رقيبة ابنها المهدي الحنات من كلام كانك تدعو في ازارك حرنق تدعو بضا وعين مجيمين نصوت وحرنق بكسر الخاء المعجمة والنون
ولذا التعليل فيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال قال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوا فهو مبتدا وخبره محذوف اي كلكم يدعو وان نصبوا
فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة
للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير وايه في التانيث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء اي لنداء نعته نحو يا ايها
الناس ويا ايتها النفس فاي وايه مبنيتان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي واية عوضا عن المضاف اليه
مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن اسم الاشارة على لغة بني مالك من بني اسد وقرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على النعتية وجوبا مراعاة للفظ
اي واية وانما اوجب الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في امثاله والى ذلك اشار
الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد ولا نداء الرجل والمراة وانما اتيت باسم
الاشارة وصلة لنداء ما بعده يجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي
ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا ان يكون فيه بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان
البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف غير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت فيه ال لتعريف الحضور
فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدرت نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل
المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي وايه في هذا الباب المقصود المنادى
الا بما فيه ال من معرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث
او الصعق مما هي فيه للمح الاصلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايها ذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى
ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على
تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل
ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فان الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف
لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يجاول في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه على
ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان
او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم
اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير قرأه السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا
على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا او اتهمر
وانبنا له الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كان ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف
او للغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان
يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرئ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها
ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد واليسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب
ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال
فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر
بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد يا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال
يا زيد ويا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان
ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل
خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها قال وأراه غير بعيد من الصحة
اذ لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى **الفصل الرابع** في المنادى المضاف
للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف او الياء فان ياء المضاف اليهما واجبة الثبوت والفتح
نحو يا فتاي ويا قاضي ولا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان
وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان يائه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فلم تستحق
وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل
من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الستة الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين
وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو
والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون
والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اي هل ضعها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا ان الالف حذف
من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة
عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالياء في قوله بلهف متعلقة براجع
ومجرورها قول محذوف اصله بقولي ولهفا الذي منه سقط حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة

ثم قيل يا حسرتي

والمعنى لست راجعا ما فات منى بقولى يا لهفى ولا بقولى يا ليتنى ولا بقولى لو انى فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفى من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف كما يضم المفردات وغير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلى بضم الميم حكاه يونس وقراءة الحرث رب السجن احب الى بضم رب لان الام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امى ويا ربى فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف ما عدى فلا يجوز يا عبد بحذف الياء وضم الدال قاله شارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح فى النهاية بالثانى فقال الجمل معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه كما فى يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذى حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات فى قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدى عبد عبدا عبديا والاظهر تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة فى المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخر اتى بذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسر نحو يا اب يا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابى ويا امى ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربع الباقية ان تعوض تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر فى كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم زال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان التاء فى لبنيه رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتى او بفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فحركت بحركة اصلها هو الاصل فى القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفراء او بضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ فى الشواذ وقد يجمع بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف فى يا ابتا هى التى يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جنى وقد يجمع بين الياء والتاء فقيل يا ابتى ويا امتى وعليه قوله يا ابتى لا زلت فينا فانما لنا امل فى العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاولى اسهل من هذه لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا ابا ثم قدم الحاق الياء وابدل منها التاء واقتصر فى كلها على قوله وفى الندا يا ابت يا امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا فى النداء خاصة فلا يجوز جاء ابت ولا رايت ابت ولا مررت بابت والدليل على ان التاء فى يا ابت ويا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث انها يجوز ابدالها فى الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل اصحابنا وحجة البصريين انها تشبه تاء صبا فلة وحجة الفراء انه عوض من حرف لا يتغير وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو امام البصريين انتهى ورسمت فى المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

فصل واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء نحو يا غلام غلامى فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهى اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخى ويا ابن خالى ويا ابنة خالى الا اذا كان المنادى ابن عم وابن ام وابنة عم وابنة ام او بنت عم او بنت ام فالا حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال فى الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوه للياء فليس الا اضافة واحدة انتهى او ان تفتحا ثم قيل للتركيب المزجى كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثانى قول الكسائى والفراء وابو عبيدة وحكى عن الاخفش وقد قرئ فى السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح او اكسر وحذف اليا استمر فى يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء والالف فيهما الا فى الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر يا ابن امى ويا شقيق نفسى انت خلفتنى لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلى واسمه الفضل بن قدام يا ابنة عما لا تلومى واهجعى وامى كما يهى خطاب الاسمع ويروى لا يحزن النوم حجاب مسمعى

فصل فى ذكر اسماء لازمة للنداء فلا تستعمل فى غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافة اليها وهى كثيرة فمنها فل بمعنى رجل وفلة بضم الفاء وهما عند سيبويه كنايتان عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فل بمعنى رجل وفلة بمعنى امرأة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كنايتان عن علم من يعقل فل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسى ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل يا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادى وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذى هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبنى على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد ودم فتقول فى تصغيره فلى اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون وما ذكر فى تصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل فى ترخيمه فلا ولما قيل فى تانيثه فلة ولما اختص بالنداء كان فلانا كذلك واما قوله

وهو ابو النجم العجلى يضل منه ابلى بالهوجل فى لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل فى غير النداء مجردا للضرورة وصرح بذلك فى النظم ايضا فقال وجر فى الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا الذى هو بمعنى فلان وانه حذف منه الالف والنون والمعنى امسك فلانا عن فلان اى عن كره فى لجة بفتح اللام اى اختلاط الاصوات ولم يحذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان فتقادمت بالحبس فالسوبان اى درس المنازل بحذف الزاى واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بكسر الحاء المهملة واسكان الموحدة وفى اخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون اسماء مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا ينقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وقل بعض ما يخص بالنداء لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المهملة ويطرد على كيد بالعين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق ولخباث ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعا والى ذلك اشار فى النظم بقوله وشاع فى سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال كفساق وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة يهجو امرأة اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع قعيدته مبتدا ولكاع خبر فاستعمله فى غير النداء خبرا ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر محذوف وهو المقول بيت يقال لها يا لكاع فحذف المحكى وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خبيثة وينقاس فعال هذا فى سب المؤنث وفعال بمعنى الامر نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثى مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لانه رباعى وشذ دراك من ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فى البابين فقال لا ينقاس فيهما الا ما سمع ولا يقاس عليه والاول اصح واليه اشار الناظم بقوله واطرد فى سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثى

هذا باب الاستغاثة

وهى نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذى ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وغلب فى المنادى المستغاث جره بلام واجبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقول عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومى يا لامثال قومى لاناس عتوهم فى ازدياد الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لى او معطوفا على مستغاث ولم تعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث به وله ضميرين نحو يا لك لى تستغيث المخاطب لنفسك قاله فى النهاية ويجوز ان لا يبتدا المستغاث باللام فالاكثر ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان يزيد مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات معطوف عليه والاريب العالم بالامور ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادى جنسه كقولهم يا للماء وللدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما والثانى ان يرى امرا يستعظم فينادى من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت لاعرابى اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها تسد فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

هذا باب الندبة

بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب بعض العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقول قيس العامرى فواكبدا من حب من لا يحبنى ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سببا له كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية سبب الالم الذى حصل له وصورة المندوب صورة المنادى لانه ليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك لان خطاب احد الاسمين يؤذن بطلان الاخر ولا يجمع بين الخطابين واجازوا فى الندبة واغلامك فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا كما فى نحو وازيد وينصب ان كان مضافا كما فى نحو واامير المؤمنين او مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وابنى فقعس الا ان يكون نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا انه جاء فى الحديث واجبلاه والصحيح تهويلاه فانهما كالنكرة فى المضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال وانتاه ولا واهوه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وفيه بدل الصلة شهرة

فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول
المبدو بال وان اشتهرت صلته فلا يقال وا الذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف النداء وال وبذلك يعتذر قول الناظم ويندب الموصول بالذي اشتهر
ويقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زم زم ابدلت الميم الثانية زايا قال في الفردوس الا ان الغالبة تختم بالالف طالبة للصوت كقوله وهو جرير وقمت فيه بامر الله
يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز الحاقها اخر الصفة
اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل
لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل لعطف النسق نحو وازيد وعمراه انتهى وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر واعمراه ويحذف
لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا
واموسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على
البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد
والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء
الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف
فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وازيداه
ووامنذاه فيمن اسمه منذ وكسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة
والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامكمو اذ لو
قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاول والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا
ولك اذا وقفت زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا
زد هاء سكت ان ترد فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير و
كسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين **فصل** واذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست على لغة من قال
يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبد بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال في هذه
اللغات الخمس واعبدا وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان فيها يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح واجتلابه
على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا وواعبديا ان لمن اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او يفتحها
ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدى وهو رأي سيبويه وهو اقيس واقل علا والحذف رأي المبرد
والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا ابقيت الفتحة على حالها واتي بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة
والكسرة فتحة وتثبت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وتبدل الف الندبة كما يفعل في ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة
زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها
مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يغير في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى
وحكم المندوب حكم المنادى فما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة

هذا باب الترخيم

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم
اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في باب
التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك
لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر لان
المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر
باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه ووافقه عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث
المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وسمع شاهد في ترخيمه قوله اعام لك بن صعصعة بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع و
ترخيمه ومعه اللام تقديره كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو وا جعفرا لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كان صورة
منادى ولانه لا يطلب ابقاء الرد ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو يا تأبط شرا
علما لان اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه متمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل
ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة فحذف حرف النداء ورخم بحذف التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة
وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت واندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد
يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص

والفتح

باب الترخيم

مضموم

سيبويه

يعني سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا يا تأبط ونبه على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انه في الاشهر المنع في المسألة
عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه وضع له في باب الاضافة الى الحكاية فاذا اضفت الى الحكاية
حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تأبط شرا تأبطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد
فيقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسألة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان
الحكاية لا ترخم لانك لا ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سمي يا دار عبلة بالجواء تكلمي
واذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به
كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عنه
غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة
في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح
وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشوبا بحمرة كان خدوده لون التفاح وكنيته
ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز
الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المغربي ثم ان كان المنادى مختوما بهاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد
والاقبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالهاء تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء
وفي جارية معينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المضمومة وبالنون اي يا
شاة اقيمي ولا تتوحشي يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخم بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح
العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل مفصل من عذيري وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط
لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والى ذلك يشير قول الناظم والحظلا ترخيم ما من هذه التا خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امرأة
فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو
مقصور على السماع ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف
فحذف احدهما اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء
اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز
الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في غير الترخيم فان اصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف
وجوبا فدخله جوازا اولى **فصل** والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقراءة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال وقيل ما
حسن الترخيم لاهل النار لضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهي الالف والواو
والياء حال كون حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد
على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو صواب لان الاصل في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور
او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدتان واسماء بالمد علما منقولا
من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين
من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون فتقول يا مرو ومن اسماء
الالف والهمزة فتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء فتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون فتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء و
النون وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه
بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس
في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها
ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة لان ما
قبله وهو الهمزة غير حرف لين قاله في النهاية واختلف في نحو مقعنسس في الزائد الاول والثاني فمن قال الزائد الاول حذفه لا الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه
كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسألة ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة
التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ

قاله

وقنور

ويقوز علمين فنقول في ترخيمهما يا هبيا ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو مختار ومنقاد علمين فنقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لاصالة الالفين فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار مختير ومنقاد منقود بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقول في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الراهنة اي الثابتة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فنقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال المهملة فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الالف والياء مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس فالواو لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حالكونه علما فنقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فنقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف او حرفان كما تقدم واما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب تقول في معديكرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء من ترخيم المركب [illegible] اذا ختم بويه ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف فذلك في اثني عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم يركب نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلتهما مع الالف منزلة الزيادتين في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صلح اصله يا صلحي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري في جماعة وقال غيرهم هو مرخم صلحب على غير قياس **فصل** الاكثر في لسان العرب ان ينوي المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلاثة من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوي المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه موضوعا على هذه الصيغة فكأنه آخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم آخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلدان نحو سمنو واسمه في الاقليم الصعيد فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تنقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى **فصل** يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف [illegible] ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي [illegible] ومنها انه اذا حذفت منه التاء لم يحذف معها شيء ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لان تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس بالمذكر فتقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم

تخف

تخف لبسا جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو العياب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم لرجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فنقول في ترخيمهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي معجمة وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك انه لا يوقف على كثرة الاستعمال فافترقا **فصل** ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء اي لمباشرة حرف النداء واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع والورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك مأخوذ من قول الناظم نحو احمدا او مختوما بتاء التأنيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك فرخم في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر ويعشو يسير في العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملة شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي امال بن حنظل اراد ابن حنظلة فرخم في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد فانه اوجب لغة التمام [illegible] القياس على النداء والسماع ومنه قول ابن حارث ان اشو لرؤيته او امدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا امامة قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يدفع احديهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد **هذا باب المنصوب على الاختصاص**

والاختصاص في الاصل مصدر خصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في المذكر افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التأنيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدأ وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكرناه من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدأ والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء دون يا والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة احكام احدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فاحدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه اي وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث المتقدم او بعد تمامه اي الكلام كالواقع بعد انا والثاني للمثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه اسما بمعناه والغالب كونه اي المتقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشاركه فيه فالاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله

باب المنصوب على الاختصاص

منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال غالبا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادي عشر انه هنا لا يوصف باسم الاشارة ويوصف به في النداء الثاني عشر ان صفته اي ههنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قاله في الارتشاف وفي النداء فيها خلاف واما المنادى فيجوز نصبها الثالث عشر انها هنا اختلف في ضمها هل هي اعراب او بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا اخص وفي النداء ادعو السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انها لا يكون تاليا المرخم في النداء وانه لا يعني به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيها **هذا باب التحذير** وهو في الاصل مصدر حذّر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محلها النصب بفعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل سواء عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر ام كررته نحو اياك اياك المراء ام لم يعطف ولم يكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب تقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقي وانيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذَّر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته وتقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد ثم حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله نحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع أنّ وأنْ وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز على التقدير الثاني وهو رأي ابن الناظم وابي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير حرف الثالث وعلى تقدير ابن الناظم جرى ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل على التقديرين فجوازه على الاول لصلاحيته لتقدير من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع أن قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون اياي في هذا الباب للمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر لتذكّ لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر منه وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت منه اشياء واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب اي فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله اياي باعدوا وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما بينهم من صنيعه في اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم لان حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدني ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص

وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجع القولان الاخيران الى قول واحد وان ظن الشارحون انهما غيران ولا يكون ايا في هذا الباب لغائب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوآت بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يولع بشابة او لا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وبدل انفس بايا لانهما ايا نابا في المعنى وفيه شذوذان اخران احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد فحذفها مع مجزومها اشذ والشذوذ الثاني اقامة الضمير وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على الاصح انما هو المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان ايا ضمير ان اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال بغير لفظ ايا او اقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل ان كررت او عطفت فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك ونفسك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار **هذا باب الاغراء** بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار كما تقدم كقولك في العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيه المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلوة جامعة بنصبهما فتنصب الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدإ محذوف والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا **هذا باب اسماء الافعال** وهل هي اسماء لالفاظ الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه لظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوّه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو ناب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية فخرجت الحروف نحو انّ واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب واقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وآمين بالمد والقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر وقال بدارها من ابل بدارها ولجاز ابن طلحة بناءه من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعال للتعجب وشذ قرقار بمعنى قرقر اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يبنى دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب ودع وهاب ووداع للجحود ولا كوان فانما للنقص ويجوز من النائم ولم يقبل المبرد شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد وكان حقيقا بالاتباع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وروده بمعنى الماضي والمضارع قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وقد صحح ثعلب ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكونه الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة

والسقم فانه لا تستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه وهيهات حكى الصغانى فيها ستا وثلثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهانا وايهاك بكاف الخطاب وايهاء وايها وهيها فهذه احد واربعون لغة وكلها بمعنى بعد واف بمعنى اتضجر واف فيها اربعون لغة ذكرها ... وكلها بمعنى الضجر ووى ووا اما الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله ويكانه لا يفلح الكافرون وى اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وى بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائى وى محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسى وابرأ سقمها قول الفوارس ويك عنتر اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابأبى انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندى اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب وبابى جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدا مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة فى الاسنان وقيل برد وعذوبة كذا قال الجوهرى وكانما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاى كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة ... وقول الاخر وها ... على ما قال الجوهرى واها لسلمى ثم واها واها هى المنى لو اننا نلناها فواها اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهرى اذا تعجبت من طيب شىء قلت واها له ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين **فصل** اسم الفعل ضربان احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اى اسما للفعل كشتان وصه ووى فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثانى منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اى المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما منقول من ظرف المكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلى واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف اى الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدى من الظرف والجار والمجرور على حدته والقاصر منهما على حدته ذكر اربعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهى مكانك وامامك ووراءك وهى منقسمة لما انت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارا ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثانى قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تأتى بمعنى امسك متعدية بنفسها ... وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ مجىء على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل للمتكلم ... عند البصريين والكسائى يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف فى الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره الموضح فى الحواشى فقال على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى لزومك فالكاف فى موضع خفض وهو فى المعنى فاعل واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به اولا النوع الثانى منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا ارووده ارويدا بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذى هو مصدر ارود تصغير الترخيم بحذف الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور فى الاول منصوب فى الثانى وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اى مرودين ... رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثانى نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح الدال من رويد ونصب ما بعدها من زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشى على رود اى على مهل كما قال الفراء لكان قاصرا والنوع الثانى المهمل فعله قولهم بله زيدا اى دع فانه فى الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقولون بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول ومثله فى الحديث من ودعهم الجمعة ... ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه يعلم من التقريب فان بله المراد بها كيف تشاركها فى البناء وعدم التنوين فى بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه اى كيف زيد وبذلك تبين ان لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تأتى لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين **فصل** يعمل اسم الفعل عمل مسماه فى التعدى واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثانى لا فاعل له

لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان مسماه مما لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعانى النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفى بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما يتعدى نحو رب استجب دعائى وزدنى علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال بحسبه فيستعمل على وجه باعتبار ما يعمل عليه فيتصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب بمعنى ائت الثريد وهو خبز مفتوت بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اى اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه بالباء وحذفوا المضاف اى اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحريرى فى المقامة التاسعة قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعا عنه فى العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر ما لذى فيه العمل خلافا للكسائى فى اجازته تقديم معمولها عليها الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الراجز وهى جارية من بنى مازن يا ايها المائح دلوى دونكا انى رايت الناس يحمدونكا وتأول الاول بان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ان المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح فى شرح القطر وتأول البيت بان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه فى زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح فى متن القطر واما ما استند عليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوى منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اى تناول دلوى وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها **فصل** وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير فى واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد واطلق احد ولم ... لان احدها مرادف الاول وهو المستعمل فى العدد نحو احد عشر الثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما فى جميع من يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس يظلمنى فى حب غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله فى الحواشى وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك المضروب فيه نزال بالنون والزاى وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف كما التزم التعريف فى المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح فى باب الاستثناء وفى ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر بخلاف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير فى نحو كتاب ورجل وفرس مع التنوين نكرات وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذى ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله فى البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسى وابن جنى ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح فى الحواشى فقال ينبغى ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى

هذا باب اسماء الاصوات

والدليل على اسميتها وجود التنوين فى بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها ممن لا يعقل فهى بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يشترط فى حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح فى حواشيه ومن خطه نقلت وهى نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل فى الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثانى زجره فالدعاء كقولهم فى دعاء الابل لتشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله السمين وفى المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى وجاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهرى عن الاموى واخره والاسم الجئ على مثال الجيم والاصل جاء بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء وهئ فى الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهئ قال ابو عمرو الهئ الطعام والجئ الشراب قال وما كان على الجئ ولا الهئ امتداحيكا وكقولهم فى دعاء الضأن حاحا وفى دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة فى الاول وبالعين المهملة فى الثانى حال كونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا ... فعللت وليست فاعلت قال والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاى وعيعاى ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال والدليل على انها ليست فاعلت قولهم فى الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز يعد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعنى العيعاء والزجر كقولهم فى زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو عباد بن زياد ابن ابى سفيان

عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والنقد به على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء واما
بكسر الهمزة اي امرو حكم وقولنا ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو لنابغة الذبياني يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد فان قوله
يا دار مي خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا منها لما راى من تغيرها وذهاب اهلها
الى ان قوله يا دار مية اسم موصل وبالعلياء صلة والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي يصعد
والفاء فيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي وما الاصباح
منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكى به صوت مسموع والمحكى
صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة
والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت
وقع السيف على الضريبة وهي المدفن والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الا
مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مر ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبيانها ذكر فيتعين
حمل قول النظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا
الذي اجيء حكاية كقب وربما اعرب بعض اسماء الاصوات لتركيبه لفظا او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت له به فيكون حينئذ مرادا
لاسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب لظماء الصوادي يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو جوب بفتح الجيم
المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمتي مثل جناح غاق
فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وقعت في عدس كاني لم ازل قال المرغم في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يخرجوا فيهما
الا الاعراب انتهى

هذا باب نوني التوكيد

للفعل الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما
اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قال سيبويه وعوض
بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه بفتح ان المفتوحة انها فرع المكسورة لها اذ اختصت باحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة
فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على
سجنه من كونه صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر الكاف
والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي واما قوله ما ادركن احد
منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالان احدهما ان يكون
توكيده بهما واجبا اي لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن
فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله ولم يفصل من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله
لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن
كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا
بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف التنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري
واللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون
المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصالها عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحده كقوله فوربي
لسوف يجزى الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا انشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع
شرطا لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوف واما تذهبن من السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني
غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه ولحق المضاف معا قال ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط ومن ترك توكيد تجدني تخفف
النون وهو قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او عرض او تمن او
استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقوله لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر فاكدت يبعد بالنون
الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امراة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد
حرف العرض واصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهو حال من ياء
المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذو سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يخاطب امراة ايضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي اني

امرؤ

اني امرؤ بك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حذفها فاما ترين بعد حرف التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام
وكندة بكسر الكاف وسكون النون قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد
ما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية نحو
وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة
فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة
لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة
للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها
فاكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الاب سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله
العيني وافصل الموضح في الحواشي على عجزه فقال هذا مثل لمن يظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارها وقيل رقيقها يعني ان كبار الورق
انما تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن لم يفعل فعلا لم يبر ولا بد له منه وهو خطاب لامراة في الاصل والهاء
للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حمله فعلا فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك يقال لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي اني اراك
بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا
الباقي ولا يقاس عليهن ولا يحذف منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو
حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة
في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شاف فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقف بمعنى تجد و
الآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان لكل منها مشبها بما قبله وما قبله مشبه بما قبله
وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمسيس الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا فلان
القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة
اشبهت القسم في توكيده باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكدان افعل ويفعل اتيا ذا طلب فلان ما بعد اداة الطلب اشبه ما بعد
ان في استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة
اشبهت ما النافية كذلك واما الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير اما من ادوات
الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة
تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل التفتازاني وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله ومهما تشا منه فزارة تمنعا اي تمنعن وهو قليل في الشعر
نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب

فصل

في حكم اخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما
مسئلة واحدة الاصل الاول ان اخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر المؤكد افتح تقول في المضارع لتضربن زيدا وفي الامر اضربن يا زيد
واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى
ويستثنى من ذلك الاصل ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بارز ذي لين الف او واو او ياء فانه يحرك اخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة
او كسرة كما تشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك ضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا
واليه اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فالتقى
ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول من شرط
في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما
ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا
ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون اخر الفعل المضارع الفا نحو يخشى فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع
التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر
الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول
والياءان في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو
والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يحذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركنا الواو بما يناسبها وهو الضم وحركنا الياء
بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف
والنون لم يحذف اخره وهو الالف بل يقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير الياء والواو ياء فتقول

اذا اسند الى الظاهر لتخشين زيد والى ضمير المستتر لتخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات **فصل** تنفرد النون الخفيفة
باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين
اجازته ويجب كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو التقت حلقتا البطان ونحو لام را وكاف ها
وميم صاد ثم صرح الفارسي في كتاب الحجة ان يونس يجيء النون ساكنة ونظير ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس
انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا على انه امر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع واما الشديدة
فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع
خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الف زائدة
فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانهما حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة
انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده فاعله بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد قصدا
للتخفيف والى ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فيقال اضربنان يا نسوة وقد مضى فيها ان الخفيفة لا تقع بعد
الالف وعلى هذا التعليل عن تضعيف الغرى للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغم والمدغم فيها المترتب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو
يونس والكوفيون فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها
فالوجه منع الالف واشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا
يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى وقد
ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز دخول الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم
فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على اصلهم الحكم الثالث من
احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام
بنحو خمسمائة سنة لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التاكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها وصله
لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى
ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان
والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن ولتعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رأيت
زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما كتبت رأيت زيدا بالالف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الالف في لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون
وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل من واو وياء لاجلها والى ذلك يشير قول النظم وبعد غير فتحة اذ تقف
واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل
اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون تشبيها بالتنوين الواقع بعد
ضمة او كسرة نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح
الخضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيدي بالاشباع على لغة ازد السراة ان تقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل
من النون واوا وياء ثم يحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الاعراب وتقول في المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين
ثم تستثقل واوان اولهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت
هل تخشون يا قوم وتخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه
عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فتقف
على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ويصبه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا بمد ودون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى

هذا باب ما لا ينصرف

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف هو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب قبل على شبه الفعل فمنع ما منع منه وضرب انصرف عنه
او من الانصراف الى جهات الحركات او من الصرف الذي هو القلب والاسماء ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني كما مر في مبحث المعرب والمبني ويسمى غير
متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا فهو معرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او
[illegible] منع ما فاتها وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف
[illegible] ويسمى غير متمكن لعدم امكنيته والا تشبه الفعل صرف ويسمى متمكنا لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل بناؤه من مكن مكانة اذا بلغ

الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال
على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم شبهه
اي الاسم للحرف وللفعل كزيد من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التفسير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيه ويرد على
ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر
السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه
بالصرف وقال ابن معزوز واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين الغواني يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه وحيث منع التنوين منع الجر
تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال اجمع
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التانيث
اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول النظم فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الكلمة علة واحدة
بمنزلة تانيثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله منكر بالسبب الواحد ويمنع صرف ما هو بهما كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى
بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح
واصدقاء بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد
زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة
على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث
افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يقتضي وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث
على حرفين والشيء الثاني الجمع الموازن لفاعل او مفاعيل في كون اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد
الالف واحترز به عن نحو الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومدار بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما
دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ
لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد
مفردا ثالثه الف بعدها حرفان اوثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوض من احدى ياءي
النسب مخففا كيماني وشآم واصلهما يمني وشامي وتقدير كونهما كذلك فان الالف في نهاية موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شآم بسكون
العين او فعل كيمن بفتح العين او ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله
او مفتوح كبراكاء بفتح الباء الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك معتمد تدارك لو عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتوان وتدان
بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة متحركة كطواعية وكراهية مصدرين والثاني والثالث عارضا للنسب منوي
بهما الانفصال كظفاري وباري نسبة الى ظفار وبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو ندامى
وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياء ان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد يبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ويجري مجرى الصحيح فلا ينون بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم وهي
ومثل الشوكة تحك بها المراة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالها فاذا استعمل الاستعمال الاول فاجره في حالتي الرفع
والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال
فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري
في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو ابنت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان في اخره نحو جوار مزيد ثقل
لكونه ياء في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما فيه من الالف واللام والاضافة نظر في الياء للتغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء
وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور
ما قبلها ولم يخفف لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب
الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة
الموجود والا لكان اخره ما يلي حرف الاعراب وللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء وان الياء
محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لا يلزم التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها الاتظهر بحال واللازم
منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فجعلوا له في جوار ونحو عوضا من المحذوف [illegible]

الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يجوز ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كعنابر وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروالة وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورده بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل وبما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بعجمة ومهملة ابن آدم او من لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر ونظام مشتبا انه بفتح الكاف في القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمتنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان للكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وانهما لا يلحقهما التانيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل الممشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اصل مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو فقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا والغ عارض الوصفية في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له من الوصف وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب يمنع صرف سنة ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي لغيبته وربما اعتد بعضهم بالاسمية الطارئة فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فيهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها يفع وقال ابن جني من وعي السم جرانه فاصلها افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي فانها اسماء في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنع للمح معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من الخيول وهو

بكثير

الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال القطامي كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فنعت اجدل بازيا وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من سبري لذا تطاول وقال حسان بن ثابت الانصاري ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والمتشائم باخيل يقول هو اشأم من اخيل ويجمع على الخايل ومن غير الغالب افعل نحو احيمر وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصف ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله المرادي تبعا للشارح واما الوصف والعدل فنوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل بقياس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي ان البنائين مسموعان في الالفاظ العشرة بحكاية الشيباني وابي عبيدة من يقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرها سمع ما لم يسمعه او نقل السخاوي انه يقال ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول حالة كونها مكررة فاصل جاء القوم احاد جاؤا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلوة ومثنى الثاني تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير قال الناسخ لانه لو قيل صلوة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا انه في الابنين بدل كما قال الحوفي لانه لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجيء الحال معرفة الا نادرا ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يسمع لها اسما لـ المشتقات في النية كقوله وجبل كناها ولم يكفها مثناه الجبال ووحدانها النوع الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانه جمع لاخرى واخرى انثى لآخر بالفتح للخاء بمعنى مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الي من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامرأة آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع المكسر المؤنث قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فعدة من ايام اخر وقال تعالى فآخران يقومان وانما خص النحويون اخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تقاليبه وكان على هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل نصا بعينه مع التنكير بل مع ال والاضافة المعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان في ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة مثل هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن الاخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل منه بالكلية وكثير غلط في المسألة انتهى وان كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء او لان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشأة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشأة الاخرة والعضبة واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امرأة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند سيبويه لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المقتضب وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احاد اخوانه انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف لا يزول فيخلفه التعريف لان العلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما ان الكوفيين مثنى وثلث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت عند البلديين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل

من النساء

ومغايرة

وفي الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فانه يبنى بغير حركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كما في القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وحكي جره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كخمسة عشر وقيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط وقد بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد بينا ان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزئين الا في نحو معديكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول الجزئين الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان آخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعديكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك ما فيه زائدا فعلانا سواء كان اوله مفتوحا ام مضموما ام مكسورا كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زائدتان ومما كان من الاسماء في آخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدنا انها من الرم والحس والدهق والشيط لم نصرفها وان اعتقدنا انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تحققت الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او بتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان الباء علما فمن صرفه راى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف راى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير اصلان على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث وتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علم مذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او زائدا على احرف ثلاثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى فانه لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علم امراة فيلتحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بفتح الجيم علمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين في محله وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى بن عمر والثقفي وابو عمر الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه كهند يجوز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيئل الثاني ان لا يكون سبق قبل تذكيره به تحقيقا كرباب علم امراة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون سبق فاسند لذكر غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رايتها فاذا سمي به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراع وعضد بمعنى انت ناصر ومنجد الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تاول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فينصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على احرف ثلاثة كابرهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما تبنى عليه الكلم العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن لسان غير العرب اي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابرهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو جق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والرابعة النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو

مهندز

مهندز واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي بنحو لجام بالجيم وهو الذي يجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء باذربيجان مصروف لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحرك اي الوسط كشتر متحتم المنع كزينب لان حركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر والثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسم القبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتصالح حال كونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول عن اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول عن اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين اقتصر الناظم فقال كذا ذو وزن يخص الفعلا او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما علما لكون ثلاثتها اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على التكلم وكان المفتتح بها من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرؤ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة رد بمنزلة صيغة فعل بضم الفاء وسكون العين وصيغة قيل وبيع دبل بكسر الدال وسكون الباء آخر الحروف الكاف فيجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بتسكين ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختار ابن مالك في والمازني ومن وافقهما منعه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو لبب بالضم في الباء الموحدة فيما رواه الفراء جمع لبة بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهي افعل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وبنات البعير في القلب يكون منها الرقيق والبب حال كونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قال ابو الحسن الاخفش وخولف ومن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى الاصل مرفوض فهو كتصحيح استحوذ ولعين يمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو وجوده فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر والثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك وبنصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان نكرة في فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعله وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات فهو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فيزيد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك ضمه على الحكاية اذ لو كان عاريا من الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ابن جلا علم بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسب وهو فعل ماض

اقليم

المبرد

من لكسبه وهو العبد ولتشديه مع تقارب بخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى وارطى على الاصح حالكونهما علمين فانهما ممنوعان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه بحكمه ابن اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بنابل في الوزن والامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيد ان ارطى فعلى فانه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لزم الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لمخالفتها الف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما في المقدر بهذا علل ابن ابي الربيع وايضاحه ان الحرف اذا كان منقلبا من مانع منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف التانيث وان كان منقلبا من غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى نبت والارطى شجر وبقي عليه الف التكثير كقبعثرى فمن جعلها في الف الالحاق فقد سها اذ لم يعرف اصول الاشتقاق فيلحق به السابع المعدول عن اصله وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد وهي جمع وكتع من كتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه وابدى بعضهم جمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بعجيب جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل فلتعلم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توقف بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان تجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدول عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء لحمر فانها جمعا على حمر وقال اخرون معدول عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا ابطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك والى هذا اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل لشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف وانما خلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورده الموضح بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور معبر عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغة الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه منصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر مما ليس صفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجمع وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان

عن غادر وفاسق وكجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن اخر بفتح الهمزة والخاء والراء وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وربما منعوا عن افعل نحو ثعل وان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوى فيمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اي العدل ويؤيده اي اعتبار التانيث انه اي طوى يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب واسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الحضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ورجحه ان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ورجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما لمؤنث بالراء كسفار اسما لماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر وكوبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اي من بني تميم قال الفرزدق متى ما ترد يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجير المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف امتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء في قوله وهو الاعشى ميمون ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضميرا لا حرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال اولا هلكت على القبيلة وثانيا وبارت على اهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب باروا بالواو والالف كما يكتب باروا وارم اسم قبيلة عاد وادى بها اي اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امرأته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الان مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن انزل فعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشم عند تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارأيت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاج ووهم الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا اصل ماض فاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اي مذ امسا هو اي المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره مضمنا معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران وتبع بن الاذرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافي مجرورة ومكسورة كما انشدتها ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تضام الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما اي يوما ما من الامس او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اماس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف **فصل** يعرض من الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول عنه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابرهيم ومعد يكرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير

في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيد شيئا مما ثبت اذا لم يكن مضادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا للقاعدة لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حالكونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج ويبطل السبب الثالث ارادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا لمناسبة الاول اخر سائر الايات والثاني الاول عند صرفهم قاله الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما لتناسب ودا وسواعا ونسرا وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما ... من حلو دونهم عصا طير تهدي بعصا والعوافي مجرورة او بالتنوين كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة ونون فياء تصغير فزاي فتاء تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ما استتر قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك مصيري راجلة اي ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع وأباه سائر البصريين اي ابوا قبوله واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة خارجية وكانت شديدة الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرق بزاي فراء مفعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت بشبيب ذهبت به الامر المطمع وغيره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيرها فاجاز مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للاسم فرتبته رتبة الاشتقاق وما بقي الا رتبة الافتقار ويتبع من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر بخلافه والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

فصل

المنقوص وهو الذي اخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء كان نحو ما لا نظير له في الاحاد او مصغرا فالاول كجوار فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزن اصل لا يعتبر في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي وكيرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا ففتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والف للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام ... قال العيني جدا المراد به هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ في يعيليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حد والفجر وليال

هذا اعراب الفعل المضارع

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث رفع كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها وهو قول ... ان رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا لوقوعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا ادخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا لاحرف المضارعة خلافا للكسائي ولا لمضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من

البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد وجودي وهو كون حال الشيء من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارع انما اقتضى اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولا تقتضي لن تابيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع معهما ما هو لانتهاء الغاية في نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارج لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تاكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد بانك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور واخرين مستدلين بقوله فلن اكون ظهيرا للمجرمين متمسكين ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء للنعمة التي انعم بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتاتي لن للدعاء كما اتت لا لذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ورد بان الابدال لا يغير الحكم المهمل فيجعله معملا وان المعهود ابدال النون الفا لا العكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والجرجاني وحجتهم تقاربهما لفظا وان معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر الانصاري فان امسك فان العيش حلو الي كانه عسل مشوب يرجي المرء ما ان لا يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي لن يلاقي ورد عليهم بامور اقربها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وهلا لا يظهر احدهما كما قال الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي المصدرية وهي التي تدخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وسياتي وما ذكروه من انها مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك كي تعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بنحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد اللام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل ماذا لزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تاخر عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش كيما اضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل بالكاف في مثل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوبا بنفس كي وعلى الثاني منصوبا بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف سبك بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي تبيد اي تهلك من يحل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر

ان خطبكن اصله ان يفعل فحذفت ون فنصب ما بعد ما او بقى على حبره واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها حملا على ما اختها اى المصدرية
بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقرآن على
اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية
حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قال ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة
من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرى والفياس فصله منها بقد واحد اخواتها وثانى ان مفسرة بمنزلة اى وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من الثقيلة فلا تنصب المضارع فى هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة
ولم يقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اى اصنع وانطلق الملأ منهم ان امشوا اى امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشى بل انطلاق السنتهم
بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشى المتعارف بل الاستمرار على الشىء فخرج واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله لكن
لان الجملة السابقة فيها حروف القول ففى شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكر شىء بعد ان فى هذا الباب
تاخر الجملة بل يجب الاتيان باى او ترك حرف التفسير ولهذا من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح فى القواعد الصغرى ومن الكوفيين
انكار ان التفسيرية البتة وقال فى المغنى وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد فى ذلك هذا عسجد
او ذهب ولهذا لو جئت باى مكان ان لم تجده مقبولا فى الطبع انتهى واعترضه الدمامينى ورده الشمنى بما يطول ذكره والزائدة هى التالية لما التوقيتية
نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث التشكى ويوما تلافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو
الى وارق السلم فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر بمعنى اورق والسلم
بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو
كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اى اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفى مقرب ابن عصفور انها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب
بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قال فى المغنى والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد فى لجة
الماء غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد فى غير ذلك وانها تنصب
المضارع كالجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بان انه مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا فى ان لا نتوكل
على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من
الثقيلة هى الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثانى نحو افلا يرون الا يرجع وقد تلى العلم
بالظن جوازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك
اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب وبعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة فى قراءة الرفع ويجوز فى تالية الظن ان تكون ناصبة لجرى الظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل خلاف الاصل
ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اى على النصب فى الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا فى وحسبوا ان لا تكون فقراءة غير ابى عمرو والاخوين
حمزة والكسائى بالنصب وقراءة ابى عمرو وحمزة والكسائى بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرؤا بالرفع فى يتركوا لعدم الفصل فعلم ان المعول فى
كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اليقين المعنوى دون اللفظى الا ترى انك ترفع فى ايقنت ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون الا
يرجع وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى غيره فتنصب ان الواقعة بعد الفعل ولا اجراء غيره مجراه فترفع
الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانبارى ينصبان بعد
العلم الصريح والى النواصب الثلثة اشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكى كذا بان لا بعد علم والتى من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد
ومن غير الغالب قول بعضهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة
من اذ وان او اذا وان فعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهى على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين
هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء
اما فى الاستقبال او فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع فى كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت فى صدره
او فى حشوه او فى اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم قال
شرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر فى اول الجواب لا تهمل فى الشرف محالتها فان وقعت حشوا فى الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت
وذلك فى ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتنى اذن اكرمك الثالثة
ان تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها

لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع
فى المغنى تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن على
اعطك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتى وامكننى منها لم اترك مقالتى الاولى وانمو عليه ان اكون كاتبا عنده
كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو لبيد عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم
ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر اى خبر ان محذوف اى انى لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بين النهى
وما هى جواب له والاصل لا تتركنى اذن وشطيرا اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب قال الاصمعى البعيد وهو مفعول ثان
لتتركنى لا حال والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اى على اذن واوا او فاء جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما
العاطفة من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها
وقد قرئ فى الشواذ واذا لا يلبثوا فاذا لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابى بن كعب والقراء السبعة بالرفع وبه قراءة السبعة
فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف
او لان العطف على الاول اولى انتهى الامر الثانى ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا
فيجب الرفع فى نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال لا مدخل للجزاء فى الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يكون متصلا اى يكون المضارع متصلا بها لتضعفها
مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله فى النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن
والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم
الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشربه بلا والله الخ حكاه ابن كيسان عن الكسائى بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه يجزم
الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء و
الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل و
هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس
لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله الى السماع **فصل** ينتصب المضارع بان مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفى الاول بما والثانى بلم دون غيرهما من ادوات النفى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة
بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهن ذلك وقد
صح بالخبر الذى زعم الكوفيون من قال سموت ولم تكن اهلا للسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له
واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتنى ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هى الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع
وعورض بمجىء ذلك فى صريح ان فى قوله كان جزائى بالعصا ان اجلدا والجواب واحد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام فى مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى فى تاويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفى هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحدث هنا
ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد او نحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز فى سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
فى ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية
العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفى والنحويون اطلقوه وارادوا به الثانى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفى كان حتما اضمرا
الموضع الثانى بعد او العاطفة اذا صلح فى موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضينى حقى اى حتى تقضينى وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت
الامال الا لصابر اى حتى ادرك او صلح فى موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اى الكافر او يسلم اى الا ان يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة
قوم كسرت كعوبها او تستقيما اى الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالمعجمة والزاى المعجمتين عصرت
والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز فى اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ فى اصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن
المواد التى يتشاغلون بها الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة بحيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان
يستقيم وان والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منتصب من الفعل المتقدم اى ليكونن منى لزوم او قضاء منك لحقى وليكونن
استسهال منى للصعب او ادراك للمنى وليكونن كسر منى لكعوبها او استقامة منها واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح فى موضعها حتى او الا ان خفى
الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء فتفىء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر
بالقتال والفىء الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى

ولكون فعل الموضع اسلام منهم

من الا

بين الاخبار وقصته علينا الان مستقبل بالنسبة الى نزول الم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها مضمرا ان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الشيخ ما يصلح للمعنيين ويحتمل ان يكون المعنى كي تفوز او الى ان تفوز والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة تم الكلام قبله نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال الان في قوة قولك الان لا يرجونه ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون … والمثال المؤول تفسير … وهو ان يخبر بما كان واقعا في الزمن الماضي وانه في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطنا السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما امتنع ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه قال المرادي بخلاف ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها … وحتى ادخلها … ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر وكذا يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة … الخبر … الظرف … فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بالسير او ناقصة وامس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر جاز رفعه … كونه حالا او مؤولا به … جعل الفاء في موضع حتى واليه اشار الناظم بقوله … حتى حالا او مؤولا به ارفعن … الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي او طلب محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا … ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فتغضب … بل يجب رفع فتغضب قاله في شرح الشذور ونبه سيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو … بفتحتين وهو بعد الصوت … واللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعاؤك فان ارفع صوتا وابعد دعاء داعيان معا وقد اجتمع النصب في جواب الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب النهي وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر … فاندفع ما يقال ان … الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم او هما جوابان للطلب او النفي و الجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك هو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح في الجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب قد وقع … مستقبل منه والترجي … وقال في شرح الشذور … ولا ينصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد … واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب محضين من النفي التالي تقريرا بالهمزة

ومن النفي … ومن النفي المنتقض بالا كالاول نحو الم تأتني فاحسن اليك بالرفع اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك تلجئ المخاطب الى الاقرار بامر قد كان نحو الم اضرب زيدا ولا يكون غرضك ان يعلمك بامر لم تكن تعلمه ولكن اردت ان تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انت اتيتني فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا المراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بما دخله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل … ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام والثاني نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تأتينا الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تأتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تأتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعنى استينافه ان تقدره خبر مبتدأ محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتيني فانا اكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها الاتيان والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في المعنى ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها ففي هذا الوجه انصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب والمعنى ما يكون اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه وينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى والمعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب … والطلب بلفظ الخبر وسيأتي الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل اذا لم يشعر بالسببية ولا معية ومن الاستينافيتين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطف لفظ يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في ضرورة النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤس الاي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار متعقبان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولا يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن سببا للاعتذار والفاء الاستينافية نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف اي فهو ينطق ولا يضر قرانه بالفاء فانها فيه للاستيناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم والسببية تقتضي النصب لكونه في جواب الاستفهام او يوزع في اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف والمد الذي لا انيس به والبيداء القفر التي تبيد من سلك فيها اي تهلكه والسملق بفتح السين القاع الاملس الصفصف وتقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف اذا نهيته عن الاول فقط وابحت له الثاني وكانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن فان قدرت النهي عن الجمع بينهما نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن وان قدرت النهي عن كل منهما على حدته جزمت على العطف فكانك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا لزاعمي ذلك والتضمين مذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك معنى الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولانه لا يرجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قل تعالوا اتل بعد الطلب وهو تعالوا واتل المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بجوب شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فانه مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس بخلاف نحو … من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قد … فاعله جملة …

صفة لولي لا جواب النهي كما تقدم من جزم وهو ... وقس على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تاتينا تحدثنا بالجزم خلافا للكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان الشرطية وضعها وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قال الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر ولما قوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يؤذنا بحذف الياء على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا من عدمه ولا يشترط الكسائي ذلك والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد وياكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم يروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بان توضيح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا لا على النصب في يصبك بدل من تشرف وتتطاول ويضرب مدغم وفي ذا القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواز النصب بالامر بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم فعل نحو صه سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال ونزال ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه وما معناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه فان اما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك حديث فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي فامتنع حسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وصبر الموضح يجوز دونه كوفية لم لان المسموع حسبك ينام الناس والخلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدها اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي تحمدي مجزوم في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم اي العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتاولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مضمرة اضمارا احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في ان اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام لما قالوا ذكر لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخلت تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه وتعليله وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لا النافية لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون في لا الزائدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء وثم اذا كان المعطوف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره وغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير او ان يرسل وان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا او وحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وقوله وهو الشخص المسمى لميسون الكلابية زوج معوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر

عيني

باب اعراب المضارع

عيني احب الي من لبس الشفوف وقد اختلف في نحو عتي عري احب الي من علج عنيف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على قولها قبل لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وهو ترب الرجل من يولد حين يولد ... والمعنى لولا توقع من يعترض للمعروف وارضائي اياه ما اثرت الشابة المساوية لغيره في السن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر لان البقر تتبعه فاذا عافت الماء عافته فيضرب ليرد الماء وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على وجه الماء فيقصد ... الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره والمراد الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة ال لانه في تاويل الفعل نحو قوله الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم وهو طائر في تاويل الفعل ... على صورة الحرف وبنصب بجملة معطوفة على صلة ال ... بالفاء ... عطف فعل على الاسم لان الاسم في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد الذباب ... كانت الفاء للسببية والواو المعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او الا ويجوز ان عطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب وباطل في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا ينصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جوازها الا شاذا وهو في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والتحسن تقدمها في ان تراه قال الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد والثاني كقول عامر الطائي ... تنهنهت نفسي بعدما كدت افعله بالنصب في قول اخرجد اللص قبل ان ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب فحذف ان فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ والى اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه اشارة الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت فصل وجازم الفعل نوعان جازم فعل واحد وهو حروف اربعة احدها لا الطلبية سواء كانت نهيا نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا يكن ربرب فاعرفه والربرب براءين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق المحل وارادة الحال ومردفات حال من ربربا الموصوف بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس والشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية ويكثر جزمها فعل المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل واقيم عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح ونقص تفعل المخاطب والغائب كثير وقد تستعمل فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليفعل فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زائدة وقوله ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر وعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون واقل منهما جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة عثمان وابي وانس وزيد ويحتمل

لنا عند انسانا فكم ويقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب اقل من جزمها لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو اخرجوا وخذوا وقم وقوموا واصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند بني سليم فاذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في امور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب معناه اي يقلب زمانه الى المضي فاما المبرد لانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد وفصولها بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقربه من الحال والشرط يقتضي انتفائهما ووقوعه وعدمه وقلبا الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي من اجل ان نفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال فيه لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه ويختص لما ايضا في الماضي يفهم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا بد في استمرار النفي الى الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما بحذف المجزوم اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد ولما قوله وهو ابراهيم بن علي بن هرمة المروي لفظ ردي بعلك التي اسود عنها يوم الاعاذب ان وصلت وان لم ... ان لم يضل ضرورة والاعاذب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع ونفي التوقع في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بعد قد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اي من اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض ان المصدرية ولم فتجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح ما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو احدى عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد والفارسي وابن السراج انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخولها كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بانها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقائه على اصلها واسم باتفاق وهو تسع من وما ومتى واي واين وايان وانى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من اية لتسحرنا وزعم السهيلي وابن يسعون ... انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما نحو ان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما تأتنا به من اية لتسحرنا بها الاية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو انى تأتها ... ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه وهو في ايهم يقم اقم معه من باب من وفي اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يعمل عملا الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان ... لا يعمل في احد جزئيه ... وبان العامل ... الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب بانه الشرط المحذوف مفسر ... وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا

يجاوز

يجاوز ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان اتيتني اتك قال الموضح فتتبعت وروده في التنزيل من ذلك فاذا اصل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ونحو ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورده الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديث والاية ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة وقالوا انا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين شيء وهو ان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والاية ويقع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم نحو قوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن وانما حسن لان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المحتمل للحال وليس المراد به الصديق والمسألة مصدر سأله يقال سأله سؤالا ومسألة ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب مالي ولا حرم عندي على احد الاحتمالات ونحو ان لم يقم اقوم برفع اقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من يأتها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير واضمار الفاء والاول عنده اولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ثم محلا لا يمكن ان يكون لا ينوى به غيره وهذان المخرجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى الجواب دعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسألة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة **فصل** يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماض المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان فعلا ماضيا متصرفا دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه عما ذكر فان الفاء يجب قرنه بها لترتبطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد صرح بابها ان عملها في الظرف ... وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها ... وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في ان واحد وقد اجتمعا في اية وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبر والذي نعت له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او مقرونة بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او تنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او لن نحو وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او ما نحو فان توليتم فما سألتكم عليه من اجر او ان نحو ان نعم فان ... والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله لابي بن كعب لما ساله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرده الحديث المتقدم ونحو قوله ... لا يزال ... ناد للغني والهوى سيلقي على طول السلامة نادما

اراد فسلفي بالفاء اي سيوجد من الفي بمعنى وجد وللربط بالفاء اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تغني اذا الفجائية
عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها ام باب
الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها ام باب الشرط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان
التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون جواب الشرطية مربوط باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تاكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال
الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي
شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفا اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجأة **فصل** واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب
ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستئناف
ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرئ عن عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على
الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرأ ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرئ بهن اي بالرفع
والنصب والجزم ايضا قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستئناف ويقرؤه ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف
على محل جملة فلا هادي له ويقرؤه الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرأ به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد
الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط
لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع اذ لا يصح
الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تأتني فتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا
وبخسه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط امثل منه في مسئلة التاخر لان العطف
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قال الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو
ويقولون ان تأتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله
بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرأ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابرهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبتها البصريون بها
حكاه الشاطبي **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة
وتحته امرأة جميلة فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط للدلالة فطلقها عليه وبقي جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان
والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص بجواز
والثاني نحو ... فحذف الشرط مع انتفاء اقتران لا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا
فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المثلثة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط
ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتأتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه
لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما
تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اينما
اي اينما ذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب شرط في قوله فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها
فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم ان فعلت واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم ارقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما
نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم
عليها الجواب ولالتزام العرب كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم
اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فلانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون
والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف وان المتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم
وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجازه الزمخشري في فلم تقتلوهم الا ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع
لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف
من بنى كلامه من اوله الاخير على الشرط فان الجواب المعنوي يتلخص في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي ان المعنى فهم او كان الدال على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس

والجن لا يأتون بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو ان بدليل تقدير تقدم اللام في لئن لانها موطئة للقسم
قبلها وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم كما يجب استغناء جواب الشرط عن جواب قسم متأخر عنه نحو ان تقم والله لم اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط
وهو لم اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع
شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدم عليهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل و
الكافية وخالف ذلك في النظم فقال وان توالبا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم
لاقومن والارجح مراعاة الشرط تقدم او تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط
الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو فيها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط
مع تأخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا
للفراء في اجازته ذلك واما ما استدلا به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من
الخاتام صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة واللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية وحيث حذف الجواب
جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا اقوم لكون الشرط مضارعا
غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بعض الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف
فالملي ابن مالك ان الجواب لهما وقد سبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الي احسن اليك
وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني
وجوابه جوابا للاول وان كان بغير عطف فالجواب للاول والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا الجواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل
الاستفهام على الشرط فمذهب يونس ان الجواب للاستفهام والتقدير للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد يقوم **فصل**
في اوجه لو ولها ثلثة اوجه وضعها فمكون سنة احدها ان تكون مصدرية مرادفة ان المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها
في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اي الادهان او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتاء
المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدي تخاطب النبي حين قتل اباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما
من الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي اباها انه كان يقرأ اخبار العجم ويقول لمحمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم باخبار
الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي فلما سمع النبي هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته
ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب
او شدته او سورته او اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى
مصدريتها الفراء وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان
مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين
قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما
عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية
اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي تعليق الجواب
على الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون
رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر
وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب المفازة
ومرحلتين للعادة والرمة بكسر الراء العظام البالية يهش يرتاح من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت
له انتهى والطرب خفة تعتري لسرور او لحزن ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش اي لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت لو
للتعليق في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي
ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاج
في نقده على المقرب تقدير ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن
وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه

الموضح في المغني بابيات ومثال وشاهد فلينظر منه او بما مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان الترجي
كذلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق اى لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو والبه اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضى و
يقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مقيدة لثلثة امور احدها الشرطية اعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد
الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو
وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي الاسبق
من الازمنة الثلثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع
وقد اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب
الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورده في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا
تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه لتلازمهما شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم
باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو دالة على ان مشية الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب لرفعه الا المشية وقد
انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت المسبب يلزم ثبوت السبب لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون
منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض وفيه شاهد
وهو خروجهما عن نظامها المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء
التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها الاستدلال على
انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان للجواب سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة
يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات
الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروي عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف
وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم
الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب
مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان
المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي قال في سالم مولى ابي حذيفة
انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله تعالى ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله في درة ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة
رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلوة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون
كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فانها لها مستنفي من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة
النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي ووليها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لو
اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها
قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول
عمر لابي عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو المتلمس الطبي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل الفعل محذوف
يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات
سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها لتاكل دم
فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير
لو لطمتني ذات سوار وذات سوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا اكرمته والثالث
نحو التمس ولو خاتما من حديد اى ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فحلقي اسم هو في الظاهر مبتدأ و
شرق خبره وانه هو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو
شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها ضمير الشان والجملة بعدها خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا
ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا واختلف في موضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل
لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اى ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا
وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اى ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اى لو ثبت صبرهم والدال

عليه

عليه ان فانها تعطي معنى الثبوت كما قال النحاة الجميع في ان الواقعة بعدها الموصولة من كونها وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا اكلمه ما ان في
السماء نجما اى ما ثبت ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا
بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله الموضح في شرح بانت سعاد واليها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصاص ان من بين سائر ما يؤول
بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كاختصاص غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اى الماضي وضعا
اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام
التسويف لانها تدل على تاخر وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اى ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في
نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اى لو فتر في المزن من عذب اجاج والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد
العقوبة اى اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفي بما عطف على
مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار
مع الليالي وادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على نافي غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قبل وقد يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة في جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه
الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام
الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل وقال واذا وليها جملة اسمية
فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت
مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان كون هذين الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح للاتي الوجه الرابع من اوجه
لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم براسها فلا يحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت
معنى ليت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن
هشام اللخمي وغيره فصل في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اى مضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول
وهو الشرط مجيء الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف
الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على المعنى
الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت
وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا
ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا
فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وقسيمه في المعنى
قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دون ذلك وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الاية على قوله الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون
في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اى اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للمخلوق الى معرفته الا بتوقيف
منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي تقدمه الموضح في هذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله
وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله
فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا من الله او من الراسخين في العلم حين كان الله تعالى و
الراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون حالا من الراسخين في العلم فقط وحينئذ يختص المعطوف بالحال دون المعطوف
عليه وهو ايضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله الا الله واجب اذا كان الوقف عليه
واجبا فقد خاطبنا الله تعالى بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة
حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وهو يعقوب دون اسحق قاله العبري ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا ما يتلخص
من بحث الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا او احدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اى واما
غيره فهو ليس كذلك واما المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل التوكيد اى زيادته تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد
ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر اما زيد بمهما يكن
من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما قدر من الموانع والحوادث انتهى
فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى فهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط و
ليست اسما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي ولهذا المذكور من النيابة يؤول بما يكن من شيء كما مضى من تفسير

سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان ناشر والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند اليه فما لمثال اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها وتلخص انها تفيد ثلثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما فقد مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعتبر الامر فيها بالجزئي مثلها معطوفة عليها وقد يخلو منه نادرا بدليل قولهم اما العسل فانا شراب واما خلفا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيب اما مناب ذلك وعلى القولين لابد لاما من جملة ولا لها من فاء تاليه لتاليها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في محل الجواب كما هي مع غير اما من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان يحذف الفاء على قول قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفاء في غير ذلك الا ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما هجي به بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرض وهي السلحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل او غيرها ونحو قولهم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا **فصل** في ذكر حرفي لولا ولوما على ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجملة الاسمية والى ذلك اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رجاك رضاء وبهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض مهملة ومعينين والى ذلك اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز ويختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويشاركهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا تشتمه فيتادب والى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا الا الا واولينها الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فمقدر فهلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التحضيض اسم متعلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج بثيب فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او مظهر مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقدم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اي هلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر

هذا باب الاخبار بالذي وفروعه التي واللذين واللتين والذين واللاتي وبالالف واللام وكثيرا ما يقصد الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوي الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الصدر الاول باب السبك اي سبك النحوي وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا له ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الاتية وهي كيف تبني كذا من كذا كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي انه [illegible] الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واضعا على معنى في ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون ذلك الموصول مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا زيد منطلق بالذي فتخبر [illegible] موصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق ذلك الموصول لزيد في [illegible]

معطوف عليه

ويذكره

باب الاخبار بالذي

وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي والعائد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الان وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي يخبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضائع بمعجمة ومهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا جئت [illegible] بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاقا المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله وان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن وان اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكنك الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يعدل عنه الى الفصل الا في الضرورة وح اي حين اذ قدمته ووصلته فيجوز ذلك حذفه واثباته لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر واجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء الخطاب الذي ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورده بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطاء والخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدا الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار **اعلم** ان الاخبار بالذي واحد فروعها من التانيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابل التاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول ح الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقديمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدا مؤخر وقال ابن الضائع بل ايهم مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان له الصدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من انه لزم اخراجه له الصدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له الصدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير لا يحل محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تتاخر ولكن يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير ضمير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والذي ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تعريف وتاخير لما اخبر عنه ههنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال عنه بضمير موابر فقال شراحه ابو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله موبا عنه بضمير اي ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحترز بذلك عن الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع الاجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدا فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عن الهاء بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في اخر

ضمير الجمع المجرور ... اخبرت عن الرسالة ... التي بلغتها ... الى العمرين ... ورسالة خبر ... صلة وعائد

النوابا عبد ملكت كم هو زيد قائم

التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فصلته واخرته ثم هذا الضمير
المتأخر المتصل بنحو الهاء من ضربت ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط
ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما الى ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا
زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى ومذ
ومنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها
بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان ما رايته مذهما او منذهما يومان لان حتى ومذ
ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغني عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن
عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فلو قيل سر ابا زيد قريب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة
وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخلفه بدونه ولا يخلفه فنقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قريب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده
الذي سر اباه زيد قريب عمرو الكريم اب ولا عن قريب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قريب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قريب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي
سر ابا زيد قريب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القريب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات
عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف
به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قريب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت
ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فنقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قريب من عمرو الكريم
ابو زيد وكذا الباقي فنقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قريب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قريب وكان
القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجات الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه ونقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم
الذي سر ابا زيد قريب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع
احد في الايجاب فان فاعل الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب
كقولك اذا احد لم يعنه شان طارق فان ذلك الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلنا احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس
كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب كالواو في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول كما
في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك
قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة
على جملة صلة بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فنقول الذي ان قام قعد عمرو زيد
لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول
الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو ونقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته
زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد نقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فنحو
ذلك قولك الذي ان يطر فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة
فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بنفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك
زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي
متقدم عليه وال لا ينفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ
صلة منه لال فيخبر عن النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فنقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فنقول اذا اخبرت
عن الفاعل الواقي البطل الله ونقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء
من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه
فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا
الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له نقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك
الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه
اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها
فيكون الضمير المستتر في الصلة يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر

الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن
شيء من بقية اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان
التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة
في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره نقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضاربه انا والضاربي زيد وانما ابرزنا في
الاول لان ال الاولى كال الثانية فانها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد ونقول في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير
الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه
هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن التاء المخبر عنها
ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان التقدير انا الذي ضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال
لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف صفة على صفة هو صلة لال واثبت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو هو
لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب
اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه عن خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال
المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيد انا وجه انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فخصصنا لها وانزنا وقفنا ان الاولى على التشريك او وقفنا
ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول
الاول ثم جئنا بها الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني
في شرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية
والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى الجملة الاخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم مرجعه الا بتقديم
الجملة الثانية والغرض انها متاخرة واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فاتى للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء
ويفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي فصلها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا لانه
الهي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجريان الصفة على صاحبها وثاني للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل
وانا الخبر انتهى **هذا باب العدد** بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان
حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب من ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم
مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على العدد كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما
في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم وبكرهما
في ذلك ما وراء اعلاهما والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثاني والثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث
مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلثة رجال بالتاء وثلث نساء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك انما حذفت التاء
من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها
فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا والتاخر رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود
لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما
قوله ثنتا حنظل ظل فشاذ واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا
يذكر والثالث ان يقصد بها مع العدد ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا
لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء للمذكر ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسرت
خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود مذكر فلا تستفاد العدة والجنس الا
من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلثة يفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين وهما العدد
والجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال وثلث نساء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم
بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة
الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ
احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة
والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق

بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كتمر وتمرة او اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط فخفض بمن تقول ثلثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولان فيصار هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويخبر عنه بخبره نحو الركب سائر انتهى فلذا يخفض بمن اسم الجمع والجنس باضافته المكر ابه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها الا ان النفر كثر استعمالها مقصودا بها انسان قال المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصيبه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان ما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان ما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلثة قوم فممنوع انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلثة رجال وثلث اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلث من البط بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بالتانيث وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه في التانيث والتذكير حتى يقال ثلث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلث اشخص بتركها ايضا نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص مرادا به نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلثة طلحات وثلثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النسا والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي من كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ان امن في اللفظ ما يرجح جانب المعنى رجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت وسميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء في ثلاثة ان قدرت الموصوف رجالا وتتركها ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت صفة وهو جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار الموصوف كاعتبار هيئة لهذا نرى العرب يقولون ثلثة دواب بالتاء ان قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلثة احمرة جمع حمار ودواب وسمع من كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد فلم ينظروا الى الحال فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلاثة دواب فعلى جعل الدابة اسما **فصل** الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا من ابنية القلة ليتطابقا معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من الصفات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر من الصفات وثمانية اجمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد في مسئلتين احدهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك اذا كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قال الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلث مئين للملوك وفى بها

ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مفهوما بها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع التصحيح في مسئلتين احدهما ان يهمل الكلمة تكسير نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يجمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالراء المهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل ولكنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل تكسيره نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احدهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في ستة ابان قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسير ابن على آباء جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احديهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فانه لم يرد ارجلة ودرهمات لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة قروء جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كما سيأتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا فان مفرده شسع بكسر اوله وسكون ثانيه لاحد سيور النعل والمثال قياس فيه كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من نوعي المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى لبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان نية الطرح غالبية لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول الخضر بعد نحو ما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى ال في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون ورد بخفض مائة على زيادة ال او بتقدير مضاف مماثل المصحوب بال او ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنات ونهر ولحن ان البيت ضرورة والرواية شاذة **فصل** فاذا تجاوزنا العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد يخفف كميت واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد هو النيف ما دون العقد وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العقد ما جاوز العقد الى ثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المات او الالوف وحكمها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث ما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لانه غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشاح واكاف ولهذا انهم اعلوا الاصل في احد فقالوا واحد ولم ينبهوا عليه في احدى فاتوا باحد واحدى مع التركيب مكان واحد وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة ويبنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثني واثنتي فتعربهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثني واثنتي مبنيان مركبان مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا ابني لك والا ثماني فلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض ولك اسكانها كما في معديكرب ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت باعتبار فانتقون ويقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تضم في الافراد اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب والثانية من الكلمتين العشرة ويرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثني واثنتي ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثني واثنتي فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مختومة بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرتها في لغة اكثر بني تميم تشبيها بتاء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها

من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات قال في المفصل
وقد تبين مما ذكر انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلاثة
وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف
لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التاء بدل من الياء وليست للتانيث ولانها زائدة للالحاق باصبعها واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة
مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما منضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي
من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في
البواقي فدل على انهم اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار
الناظم بقوله واحدا اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي
عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والمدار في التذكير والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان
عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين
مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز
لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل الكل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة
لذكر بتذكيرهما لان السبط مذكر فكان يجب ان يجرد الناء من عدده وذكر
الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تمييز وان ذكر امما رجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بما جمع امة كما جرى اي التانيث في شخوص في كاعبان
ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فكان القياس ثلثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما
مؤنثان فرجح التانيث وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان
المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل
على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت لاسباطا وانث
العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع
التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود فقضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابي حيان على ان بني مخاض حال
من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين حينا **فصل** ويجوز في العدد المركب
غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد فهذه مبتداء واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف
اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة ممتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي ويجب عند
البصريين بقاء البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك
فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير
الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه وهذه اللغة هذه لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم
انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد
يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب
يبق البناء وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة
كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع من سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجاز وا ايضا هذا الوجه
وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلثة واعراب خمسة
بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو نفيع بن طارق علق من قبل كلف من عنانه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول
مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة
التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا
ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على ما ... (وزنه)
مصوغا من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع الى عاشر كما تقول
من ضرب المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كتربت يد - من التراب
واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويشتق من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان لم يصلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من
المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة هو مصوغ من ثلثت الى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت

وبابه احد عشر

فقد فعل كما

التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس
كما يجب في ذلك ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة
وهما من وحد يحد **ولك** في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب ما تريد على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا
عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصاف بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا
ورابعا قال النابغة الذبياني توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقفت وهمي اي ظني على علامات المراة فعرفت العلامات
بعد ستة اعوام وهذا العام الذي اتاه به سابع **الوجه الثاني** ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة لا غير والبه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة
اي احد من خمسة لا زائد عليها ويجب اضافته الى اصله كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني
حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليه وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه وزعم الاخفش
وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه اياه فعلى هذا يجوز ثالث
ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد بجر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل
بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما بعني ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان
له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين منهم مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى
يبني عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين
ولا يتوقف في ذلك الا الظاهري جامد انتهى **الوجه الثالث** ان تستعمله مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير و
التحويل والبه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما تقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل
الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز فيه اي
حين اذا كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف
كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد
ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثان واحد وحكى الجوهري ثاني واحد وانما ساغ عمل
فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي فصيرتهم ثلثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين
فتسعتهم اي فصيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا جاوزت ذلك قلت
كانوا تسعة وتسعين فامايتهم على افعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعا وتسعين فالفتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج
لابي الحسن بن باموازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعتهم وهم محدعشون وانا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود فيقال معشرن ومثلثن و
من المائة والالف ممئ ومؤلف لان فعلهما امأى وآلف انتهى **الوجه الرابع** ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا
بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا تصنع
في البواقي بتذكير اللفظين مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقالة الخامسة عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد و
الواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما وهي الواو الى موضع لامهما وهو اللام وتقول حاد وحادية وتصيرها اي الواو ياء
لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا انك تعل حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء
والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه عالف وحادية باثبات الياء ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي
عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كلمة العرب **الوجه الخامس** ان تستعمله معها اي مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار
العدد فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون
الوصف مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف
جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع
العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف
عشر من التركيب الاول استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول لزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول
هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب
وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف
وهو الثلاثة في مثال الناظم من التركيب الثاني وذلك في هذا الوجه المشتمل على الجزئين المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء وهو

الى جملة التركيب الثاني

وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة

التركيب فيهما فيجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر ويجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورايت ثالث عشر
ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من
الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب بن
السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لنية الاضافة الصدر ونظيره لا حول ولا قوة الا
بالله بفتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قال ابن مالك قال ابو حيان ولا بأس على هذا الوجه لذلك وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد
انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزءين على الفتح في الاحوال الثلاث
وهذا مردود لانه لا دليل عليه اي حين اذ بنيتهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان من
تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكر امكانه في الكافية
المذكورين انك تقتصر على التركيب الاول باعرابه وبنائه صدره وذكر الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه وادابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح
والتعبير بما نبه عليه من الاستعمال الثالث بوجهه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من [illegible] انما هو فيما اذا حذفت العقد من الاول والنيف من الثاني
لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والاقتصار قال ابو حيان انه باطل لانه يلتبس بما اصله تركيبين ورده
الموضح في الحواشي بان الذي حكاه ابن مالك في التسهيل لا يجمعه بشرح وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم
قاطعة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغناء بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان
باربعة الفاظ على ما نبه بقول النظم فجئ بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول والنيف بقول النظم او فاعلا
بحالتيه اضف الى مركب الثالث ان تحذف النيف من الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبقاء عشر مع
حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة فيكون بمعنى جاعل وليس بموضوع بحيث
ابهم باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين
قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا على السماع وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتأتى مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم
اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة وكذا اذا اثبت بتركيبين ان تحذف
العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلثة عشر ولكن لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني فتقول رابع
بفتحهما للالتباس بما اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزءين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ونزول الالتباس باعراب الاول كما
ذكره في الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه السابع ان تستعمله مع عشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو
فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد
وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه لربطها
ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع

هذا باب كنايات العدد

وهو ثلثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها
وشرع يكشف عن حقيقة اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسئل عن كمية الشئ والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها
من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب
بنائهما شابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في الوضع على حرفين والثالث كون البناء
بينهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة
امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح تا الخطاب
اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وقد ذهب
الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ثلثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره
مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة ان جرت
كم بحرف جر والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب
والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف ومميز الخبرية يجر باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار
من لانه يكثر دخولها على مميز كم الخبرية فجاز اضمارها الا لانه الحال عليه هذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفردا او مجموعا
لان كم بمنزلة عدد معرد يضاف الى مميزه تارة الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء لها مجرى الضربين نحو كم رجال

هذا باب كنايات العدد

جاءك

جاءك كما يقال عشرة رجال جاءك وكم امراة جاءتك كما تقول مائة امراة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى
الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ويدخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله وتستعملها مخبرا ككعشرة او مائة
والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب لجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سا املكهم كما لا يجوز رب غلمان سا ملكهم لان التكثير والتقليل
انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا تشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث مما يختص بالخبرية
ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهام فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق
والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما يختص بالخبرية
ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من
الاستفهامية فانه يجب قرانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك
خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم [illegible] معنى الاستفهام [illegible] وثلاثون معطوف على عشرون **تنبيه**
يروى قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما على
ان كم استفهامية نصب مميز الخبرية مفردا اي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن
يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فهي اي كم مبتداء وجملة قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا على لفظ كم والتاء في حلبت للجماعة لانهما في المعنى
عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء [illegible] وصفه بلك وبفدعاء [illegible] اذ المراد تخصيص الخالة
بالفدع كما حذف لك مع خالة لدلالة الاولى عليه وقد حلبت خبر العمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف والا لقيل قد حلبتا لان المخبر عنه في هذا
الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت والتاء في حلبت للوحدة على هذا لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب
على المصدرية او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفا
والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى تنقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو
الجانب الايسر على راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى علي
كرها مني لان على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي
الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب مميزها
كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر فآلما بمد الهمزة على وزن فاعل من ام بالامر اذا قصده وهو منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل
والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وارتج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم
قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية
ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك
ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد
القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في
ثلثة امور احدها انه يجب في مميزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه
خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الرضي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال
الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا والثاني انها ليس لها الصدر ولذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل
غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب
تمييز ذين او به صل من تصب **هذا باب الحكاية** وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد
وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا
المسيح قال اني عبد الله ام يقولون انا برهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى
فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشا
من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لينبه بالاستدراك على اللحن ولا
يتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا
ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا
فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قال الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة
فلان ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرأ ابا بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين

هذا باب الحكاية

بالواو

بالواو فيهما على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يقرء بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي وقرائته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة و
الزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك لا يتغير واما حكاية حال المفرد في الاستفهام
فان كان المسؤل عنه نكرة مذكورة والسؤال باي او من حكي في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد
وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا
في حكاية رجلا واية في حكاية امرأة وايين بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات و
قولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان
بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية
الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بيا
لفاعلية والمجرور وحركات اي هذه حركات حكاية لاي ففيها حركات حكاية واي مبتدأ من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب
فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاعل بالفعل المحذوف بعدها في التقدير لانها لا تستعمل الا في ... فكانك
اعدت ما قاله السائل وكانك انما ذكرت اي لفظا ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها
مبتداء والخبر محذوف وتقديره اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما فان سئلت بها عن منصوب او مجرور فقياس
البصريين انه مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا فتقول ايا رأيت وعند الكوفيين منهما
وعلى القول بجواز تقديم العامل ... ويقول في من اذا سئل بها عن المنكر رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حد المذكر
وما ينبا عما تقدم من الاستفهام ... ان ... في السؤال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رأيت رجلا الى آخره
وغيره تقول لقائل ... العاقل والفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف
والوصل تقول لقائل جائني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جائني رجلان منان
بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما ... اثبات تقول وحكاية المذكر منو ومنا ومني هذه الاحرف
لحروف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر
في الشعر والقياس من انتم وحمله سيبويه على لغة من قال ضربت منونا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي يجمع بالواو والنون
وقال الكسائي ربما ... الشاعر فزاد هذه الزيادة في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون انهم
من يقولون منونا ومنانا ومنين ... على هذا ولا باس به خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو ... لمن
قال ... رجل ... عن سيبويه ... ان ... الاستفهام ... في الاول ... والاخر معمولا في الاول ... وحكاهما في الوصل في
الثاني ... سيبويه وفي هذا البيت شذوذ ان ... الواو ... ومعرفة ... شذوذه ... الحكاية
للشاعر والثاني ... النون وحكمها السكون ... ابو العباس ...
... الاول ... الحريري ... حكاية ... الحريري ... التأنيث
الاثالى ... المراد ... التانيث ... لعن
الاعراب ... حكاية المرفوع ... حكاية المنصوب ... حكاية المجرور ... من الاشباع للحركة ... حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة
الفصحى وتقول لمن قال جائني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يرد علامة
التانيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نساء منو في الجمع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكر من ان الواو
والالف والياء ... من الاشباع وان الحركات حكاية هو قول ... ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا لبيان الحركة في الوقف ... في الوقف
... بهاء السكت ... وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال الفارسي والمبرد ...
بالاعراب ... للحكاية ... وقيل ... عوض عن التنوين فاذا قيل منو ...
بالنية والواو بدل للتنوين ... عوض عن لام التعريف لان ... ان تعاد بلفظ المعرفة
لا لالتزام ... الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اية واجب الفتح تقول اية وايتان كما تقول ابنة وابنتان ويجوز الفتح والاسكان في من
اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتحة ما قبلها
ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما
عبر بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها
في اية للتانيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح فتح ما قبلها في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي

لعوضه للتعريف وهما الحرف بتكلم بهما ...

ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جائني امرأة ورجل
فانك تقول من ومنو واذا قال جائني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه لحوق العلامة لاخر الكلام لانه محل الوقف
دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جائني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني فاذا اطلقت ما لا يعقل بمن يعقل
جعلت السؤال عما لا يعقل باي وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت منا واي واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني واذا قال رأيت ثوبا وغلاما
قلت ايا ومنا وكذا ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجملة فيما تقول او لا فان كان المسؤل عنه نكرة فظاهر وان كان
المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيد لمن قال
رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعها مقدر لان الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور وخبر مبتدأ
من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جائني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويجعلنا التقدير على لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا
لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السؤال غير من وفي
نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من شدقم لانتفاء العقل
وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة
كرأيت زيدا وعمروا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب
زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمروا من زيدا وعمروا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب
يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من وحجة الحجازيين ان الاعلام كثرت
في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي
قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها في الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيدا او اي زيد برفع اي فيهما ونصب ي
في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتداء والخبر قال ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا
وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان العرض بالحكاية بيانا
ان المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطف جملة السؤال على الكلام المسؤل صار في ذلك بيان ان المسؤل عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك اشار
الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن هذا باب التانيث اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الاجرام
وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة
تميزه عن المذكر وهي اما تاء متحركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسماء كقائمة وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء او تاء ساكنة وتختص بالافعال
الماضية كقامت ونعمت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتقلب هي اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب
الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست مبدلة من الف التانيث
والالفان المقصورة والممدودة يختصان بالاسماء الظاهرة والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التانيث تاء والف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما
علقاة فالالف مع وجود التانيث للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير
العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها
ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة وفي مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث
وهي هذه وبثبوتها اي التاء في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغري عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وغير المزدوج
مذكر كالرأس والقلب او ثبوتها في فعله نحو فلما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تانيث فعلها او بسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط يصف قوسا
عربية ارمي عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفي اسام قدروا التاء كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير فصل الغالب في التاء ان تكون لفصل صفة المؤنث من صفة
المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصودين وهي الصفات المختصة بالمؤنث
كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في احد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فقيل حائض وطامث بمعنى
ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى
صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخل التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي فمنه اي من فعول بمعنى
فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء والا لو كان فعيلا
بمعنى فاعل لحقته التاء وسئل المازني في جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الاية بحضرة الواثق بالله فلم يات ابو جبة الثواب فسأله الواثق عنها فاجابه بما قاله الموضح
واما قولهم امرأة ملولة من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء فالتاء فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة ...

هذا باب التأنيث

اصله عدوة بواوين ثم ادغم فتاء تلحقه لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قولهم رجل واثق صديق و
الغياس صديقة ويجوز حملهم ان يحملوا الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته
وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصودين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء
فانها بمعنى مجدودة ولحقها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امراة رحيمة وظريفة وانما الحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول
فرقا بينهما وانما خصت فعيلا بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان
قلت مررت بقتيلة بني فلان الحقت التاء خشية الالباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المأمون معه الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال
رجل منحار وامراة منحار بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامراة ميقانة
وانما لم يدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا يجري على فعل ثلاثي لانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم
كمعطير من العطر وشذ امراة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات
من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي
فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم ولعكسه اي
لفصل الجنس من واحده في جباة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة
والسواد وقول الموضح خاصة مخرج لسيارة ومشاة فانهما جماعة سيار وماش لا من اسماء الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير
كونهما من اسماء الاجناس فالتقييد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون
التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة والمعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتاتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها
وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع
صدرا وتأتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب
على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا عنها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب
كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثون
والاشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجئ بالتاء بل يقال
زناديق فالياء والتاء متعاقبتان هنا قاله الرضي في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتاتي التاء
للتعريب بالعين المهملة اي تعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس
موازج فدخلت التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه فقد عربته
والا فلا وتاتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة ولتاكيدها اي المبالغة
الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتاتي التاء لتاكيد
التانيث كنعجة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول التاء فيه لتاكيد
التانيث **فصل** لكل واحدة من الفي التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة
في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول
وفتح الثاني كاربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى بمعجمة فمهملة اسمين لموضعين
قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابالك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسما لحب من البقل يجبن
به اللبن وجنفى بالجيم والنون والفاء اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد به كبار النمل الذي
يعض وله افواه واسعة قاله القالي ورحبى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي
مقصور حكاه عنه ابن جني في العدة وقد تبين من عدم اشتهار ما ذكر ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال
خطاب الماردي انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالباء الموحدة اسما لنبت قال الجوهري يقال ابهمت
الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى او لها مذكر نحو الطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان
كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار
حيدى اي يحيد من ظله اذا تخيل نشاطا الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا
كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيفى مؤنث سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على ان الف

وعدم صرفه قدرنا الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر ثمره يدبغ به الاديم يقال اديم مارط اي مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال
اديم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف الثاني كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمانى بالسين
المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الف حبارى ليست للتانيث وهو وهم بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع
الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب وللهواء بين السماء
والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة ودفقى بالدال والفاء والقاف لضربين من المشي فالاول
مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر ذكرا او [illegible]
به كلمتان فيما علمت الف التانيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا للحجل بفتحتين اسما لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة
جمع الظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن التاسع فعيلى
بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثائين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء
الخلافة وفي الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي مد خصيصاء فيه بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل في التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله
وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى وعاء الكافور لوعاء الطلع اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي
يستره ويغطيه والشيباني يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى
بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثاني وهما من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادي عشر
فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددة كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا في خليطى اي اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة
والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثاني عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والباء
الموحدة والزاي اسمين لنبتين وحضارى بالخاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسما لطائر **تنبيه** نحو شعبى مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح
العين ونحو خليفى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليست
من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها في الاوزان الممدودة فالاول كما في عرواء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها اول رعدتها
كما في القاموس زيادة على الصحاح والثاني كما في فخيراء بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخر والثالث كما في دخيلاء بضم الدال المهملة
وتشديد الخاء المعجمة ولم يختص بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء امورك اي بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت
قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا في المعنى كطرفاء بالطاء والراء المهملتين وبالفاء
ويضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهو شجر ومنها الخشب [illegible] وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة وفي الصحاح
قال سيبويه واحد وجمع الوزن الثاني والثالث والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم في يوم الاربعاء بفتح الباء وضمها
وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي حاشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة
وبضمها موضع الوزن الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسما للمكان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء بقاف
فصادين مهملتين اسما للقصاص والوزن السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء بقاف فراء ففاء فصاد مهملة النوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا
قعد على قدميه وامس الارض اليتيه الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء للعاشر من المحرم وحكى ابو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر
الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحره
ايضا غابناء ونافقاء الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين
للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين
المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادري اي البراساء هو اي اي الناس هو وبراكاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا الابل ويبرك الرجل
ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر وفي براكاء القتال اي في معظمه وشدته قال بشر بن ابي حازم ولا ينجي من الغمرات الا براكاء
القتال او الفرار قال القالي الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول والكاف
من تمر [illegible] وسكون المهملة قال ابن السكيت بسر قريثاء ممدود وهو اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح
اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة وبالباء الموحدة والقاف للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخففاء
بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما لموضع قال ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء كجنفاء
اسم مكان ولا نظير له الا داثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وقرماء بالقاف والراء اسما لموضع ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم
يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري فرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرماء كجنفاء بمد موضع

بالبمامة بين امرىء القيس موضع بين مكة والمدينة وعلى هذا النقد يرفعه الناظم لذلك في المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر جدا وفي المحكم لابن
سيده ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو
سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب تخلوطه حرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر واخضر نبت وابنه الذهب الوزن السابع عشر
فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

باب المقصور والممدود

هذا باب المقصور والممدود

المقصور هو الاسم المتمكن الذي في آخره الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا ونحوه فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد الف زائدة كما
ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا فخص الاسماء ومنها نوع باب قياسي هو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد عني اللغويون
بهما نحو وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ليرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ماله نظير من الصحيح الآخر يجب فتح ما قبل
آخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الآخر
ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوى جوى بالجيم وهوى هوى وعمى عمى فان نظيرهما من الصحيح الآخر فرح
فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل آخرها واجب طرده لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء و
شذ الغراء الغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشيء بالكسر اي اولع به والاسم الغراء
بالفتح والمد وانشد الكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع تهل هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة
حكى عن خالد بن مكتوم غاريت بين الشيئين غراء اي واليت بينهما ثم انشده اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما سيأتي لان غاريت
غراء بالكسر له نظائر من الصحيح يجب قبل آخره الف كقاتلت قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري
اسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل تهل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة شائعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء وتشديد الفاء
ممتلأة ولا يبعد عندي ان يكون الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غري بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل
وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت الشيء واختلفوا في الغراء في بيت
كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وابو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك فلم يتواردا على محل واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا
لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها
فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة المنقوشة في العاج ونحوه ويطلق على المرأة الجميلة على
التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة
فان نظيرهما من الصحيح قربة وقرب وقرب بضم القاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل في جمع ما كفعلة وفعل في جمع ما كفعلة ومنها اسم مفعول
ما زاد على الثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الآخر فيهن
القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق
قبل آخر الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين وافتعل بكسر الفاء وسكون العين اوله
همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الراي والتدبير انتهى والاصل ارتاي ارتايا فقلبت الياء في الفعل
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر
الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدر الفعل
اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفردا لافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة
عن واو ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل
ان افعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من الياء واقفية جمع قفا من الواو من كلام المولدين لان
رحى وقفا مقصوران والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر
الكلب من ظلمائها الطنبا والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع الثناء للمفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم
ثم جمع نداء الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك ومنها
ان يكون مصدر الفعل بالتخفيف في الغالب لكونه دالا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما والرغاء صوت ذوات
الخف والثغاء صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على داء نحو المشاء يمشي بطنه مشاء فان نظيره من الصحيح الدوار
بضم الدال وفي آخره راء مهملة وزاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوران ياخذ في الراس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا
نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر
الحاء المهملة العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والسناء الشرف بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة

لكثرة المال

لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذاء

مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لابد من صنعا وان طال السفر وان تحنى
كل عود ودبر فقصر صنعاء للضرورة وجواب الشرط محذوف اي لابد منه ويحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل والدبر
بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفاء
للضرورة وهو ممدود واراد ان هؤلاء الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من حادث
مستجد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل لان فعلاء تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده
ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفراء للضرورة وهي فعلاء انثى افعل فلهذا الرد
بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر
يدوم ولا غناء فمد غنى للضرورة مع انه مقصور ورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون
وقالوا القراءة شاذة وقدروا الغناء في هذا البيت مصدرا لغانيت لانه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا لا مصدرا لغنيت نحو كرضيت رضى وهو
تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع

هذا باب كيفية التثنية

باب كيفية التثنية

وهو جعل الاسم القابل لها دالا على اثنين بزيادة
في آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس في آخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان آخره واوا او ياء
قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان في آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلاثة
يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم
الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف
بالراء والنون والفاء اطراف الالية وقيل اليان وخصيان تثنية الي وخصي المؤنثين وانما هما تثنية الي وخصي المذكرين النوع الرابع المعتل
المقصور وهو ما آخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يجاوز ثلاثة احرف بان تكون
الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قولهم
في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاي وهو مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر قهقران وخوزلان بحذف
الالف دون قلبها ياء المسئلة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ في تثنية
حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه بدل من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير
مبدلة من شيء وهو المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح ما قبلها
وما آخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبا
لحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما
في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل
الثلاث اشار الناظم بقوله آخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي
المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احديهما ان تكون مبدلة من واو ولم تجاوز ثلاثة احرف كعصى وعصوان وقفى وقفوان
ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية
رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان تكون الالف غير مبدلة من شيء ولم تمل
نحو لدى والى تقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان والوان وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة
دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان
آخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء ووضاء بضم الواو وتشديد
الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء
الوضيء الوجه ماخوذان من قرأ ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا
وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كثلاث
الفات ولم تقلب ياء لثقلها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بمطايا والاجود ان يقال انما
قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم
السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فنقول في عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي
لا تبصر بالليل وتبصر بالنهار عشواءان بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند البصريين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ

قرفصان في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفساآن تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومفتعى السفاء مهماد مفتعى القاموس جوازها وسينها مهملة دويبة سوداء وعاشوراآن تثنية عاشوراء العاشر اوالتاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم بقوله وماشذ على نقل فقصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو ابدال الهمزة على الهاء على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يترجح التصحيح لان فيه ابقاء الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كساءان بابدال الواو يا النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو النجم تمرية الحلوق على علبائه وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف ينتشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يرمى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبهها الهمزتهما بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ابقاء التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علباء وكساء وحياء بواو وهمزة من غير ترجيح هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين بهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريق المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع القاضي مما ياؤه اصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصورة دون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلبها اي الف ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فيقولون المفتون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلهما الاعليين والمصطفيين تحركت ياؤهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليهما وبعطي الممدود في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤن وقراؤن بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما عن حمراء صفة لان حمراء صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباؤن وكساؤن بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانه في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير يسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما لمؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء منها الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات بالتاء وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذف التاء للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيه ما تغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدود واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان آخرا في اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وعروة ظبيات وعروات بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكون ما بعدهما وتقول في جمع نحو مصطفاة وقناة بالقاف والتاء المثناة فوق مصطفيات وقنيات بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل في قنات ولزيادتها على الثلث في

مصطفاة

في مصطفاة لانها من الصفو قال الناظم ولا تكرموا فيهما ياء على الياء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف النون وهي الرمح والحبرة قنوات بالواو وردا الى الاصل لانها ثالثة وتقول في جمع نحو نباءة بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري في النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطه الشيخ الفارابي والمكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباءات باقرار الهمزة ونباوات بقلبها واوا لما مر ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبني وتقول في جمع نحو قراءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة قراءات بالهمزة لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب ابقاؤها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف قلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحية فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها او لا من غيرها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فاثر سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنث بالتاء او المعنى نحو سجدة ودعد علم امراة تقول في جمعها بالالف والتاء سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمر والعرجي بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدا سقطت منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا ويدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ واما قوله وهو اعرابي من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا صلح ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يعتريه الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة مضموم الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن التقييد الاتي والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للاسد في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء الفا لان التي سكان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة ولا مكسورة واللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء على السنام ورشوة بكسر الراء على احد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من الضا والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الابيات الاربعة ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة لعدمها فاما الثلاثي نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن محركات الوسط ومفرد من شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كان عينه مضمومة ونمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لان ذلك الاسكان حكم تجدد له حالة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا تغير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك اتباعا ولم تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جبل اخو بيضات رائح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالسليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها ورائح من الرواح وهو للذهاب والمتاوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري ويبقى من المعتل ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا قبله حركة تجانسه نحو نارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل يفتحه في جميع الباب قال في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو كبيعة وبيعات تحقيقا للاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة فقط او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال الاكثر هو عير بكسرة اصليته اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ياء جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني لجماعة القائلون به انها على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني للسيد ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو العظم الناتئ في القدم فقيل له اذ ذاك مؤنث قال نعم فان يونس قال كل شيئين منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وجنات جمع جنة بضم الجيم الدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغام عينها فلو حركت لانفك ادغامه فكان يثقل فتفوت فائدة الادغام هذا باب جمع التكسير ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات

والرابع

والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يونث ويونث مع التكسير قال ابو البقاء وجمع التكسير ايضا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة لغير عوضا
من شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان
برفع النون بخلاف ذلك بدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم لجمعه
وبتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين لجمعه او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل
او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فانك علمت انا زيد في اخره الف ونون ونقص منه الالف
قبل الميم وبعد اللام في غلام وبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا يخرج فيه لان صنوانا من باب زيادة وتبديل
شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يوخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب
سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير فيقدر زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن
وكذا القول في اخواته والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره حين
قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب الفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك
باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة
للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة في الغاية او لو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين
كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت
هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانه تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغيره
الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف
ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء وثلثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز
العشرة وستجيء قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا لا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي
وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع
عن احدهما بالآخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق
الاعناق وافئدتهم هواء فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام
والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء
القلة وضعا او استعمالا لا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء
اسم الطائر يقول جمعه رجال الجمعة قلوب جمعهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه ولكن منه اي من هذا القسم وهو
ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم
في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى
يتربصن بانفسهن ثلثة قروء وعبر ثلثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلوة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي
بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي فالبناء الاول من ابنية جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما الجمعه شروط احدها
فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو لبيت فانه واوا
كوعد ولا لامه ماثلة العينه كرق وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجرو اصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة
والواو في اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة
واما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول
والياء في الثاني وشذ فيهما لا اسماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ فيهما سماعا اثوب جمع ثوب واسيف
جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا او
شبابا وقال الاخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف او اسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة
الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء
قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فائه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه ماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كزمن ازمن وشباب
جبل وصفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كثرة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بفتحتين
كنعم وفعل بضمتين كحبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلثة امثلة في مفتوح الفاء وثلثة في مكسورها واثنان في مضمومها

والجمع

باب كيفية جمع الاسم

والجمع انما يقع في الاسماء الافعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع الثاني ما يجمع على افعل الرباعي المونث بلا علامة الذي قبل اخره
مدة الف او ياء سواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو
يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وجنين من المذكر فخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور وانور لدين بمطرد
عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله
لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو مجمع
لما لا يستحق اصل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه
على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين ويشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع
ضمها نحو قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وابال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد وكثر افعال في فعل بضم وفتح الثاني ان يجيء جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد
بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار
ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال [illegible]
ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان وخززان والى ذلك اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع
رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة
واحباد جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى
قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الاظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء
وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره همزة مصغر حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة
والحطاة ايضا الصرعة يقال حطات الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال
حطيئة وقيل لانه كان يحطو الرجل والرجل المحطوة هي التي لا اخمص لها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قاله ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب
الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد سجنه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع
فرخ افرخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش
الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما تولك في اولاد صغار لا ماء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم وقال الاخر وهو الاعشى وجدت اذا
اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها فجمع زندا على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعل وافعال في شكل وسمع ولغط ولحظ ومحل ورأي ورود وبهو وصل
القصيبين وسطل وحض ولحز ونجد وفرد وجلد والف وانف وثلج وليس منه افنان في قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن وله القرن وهو
النوع فجمعه فنون على القياس كصات وصكوك البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة الف او واو او ياء قبل
الحرف الاخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو
نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اطعمة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس اكتبة ولم يقولوا
الهابادة ووقع في الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله
في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والتزموا ابناء افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضعف
اللام واراد بمضعفه مماثلتها للعين ومعناه في الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة وتائين مثناتين فوق قال [illegible]
هو الزاد والجهاز قال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يوخذ منكم عشر البتات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في طرفه المقود وقد
المقود زماما وزمام النعل ما شد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من خشب البرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع
ازمة والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبلهم ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء
كقباء بفتح القاف والباء الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على افعلة اقبية وانية بالف بعد الهمزة والاصل انية بهمزتين مفتوحة
فساكنة ابدلت الساكنة [illegible] من جنس حركة ما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال وجمعه [illegible]
ونحو ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهي مصل وهي السفاة اذا تحرق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن ويقال
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

واوية وانفية واجرة مع انها ثلاثية وامارمضا وخوان ونضبضة فقالوا فيها ارمضة واخونة وانضضة مع انها زائدة على اربعة احرف واما قبل فقالوا
فيه اعولة مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جائز وناجية فقالوا فيهما اجوزة وانجية مع ان المدة فيهما ليست قبل الاخر البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر
اوله وسكون ثانيه [illegible] اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وثنى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور
وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثنى بكسر المثلثة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة اى لا
تؤخذ في السنة مرتين والثنى ايضا الثانى في السعادة وهى الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قال ابن مالك وفعال بفتح اوله
نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبى وخصى وجليل تقول في جمعها على فعلة ولدة وثنية وشيخة وثيرة وثنية
وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى ولعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج هو اسم جمع لا جمع
والبناء الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين احدهما افعل
مقابل فعلاء بالمد كاحمر وابيض او ممتنعة مقابلة لها اى لفعلاء لمانع خلقى كاكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهى حشفة الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة
والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة بخلاف نحو آلى بمد الهمزة لكبير الالية والاصل أألى بهمزتين مفتوحة
فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم فان المانع من أليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره همزة قبلها الف مسبوقة بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال
فانهم قالوا في المذكر آلى على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث أليا على وزن فعلاء والثانى مما يجمع على فعل فعلاء بفتح الفاء وسكون العين مقابلا
افعل كحمراء وبيضاء او ممتنعة مقابلتها له اى لافعل لمانع خلقى كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم
وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يخرج في قبل المراة شبه الادرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاى لكبيرة العجز
فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال الى ولا نساء عجز الا اذا سمع فيحفظ و
لا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا
يطرد في هذا النوع كاطراده في احمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امراة أليا ولا رجل اعجز فعلى هذا يقال هذا رجال الى ونساء الى ورجال عجز
ونساء عجز ونقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله
فعل لنحو احمر وحمراء البناء الثانى من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا
الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين في وصف على فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول
الثانى في اسم رباعى في العدد بمدة قبل الاخر الفا او واوا او ياء قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعف ان كانت المدة الفا
لا غيره بان مدته الف الا ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة الفوقانية
للمؤنث من الحمير ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفاء نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث وما مدته ياء وما مدته ياء نحو قضيب للمذكر و
كثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهى الشابة من النوق وما مدته ياء او واو وسع الضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج
بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال لامهما لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب الواو وكساء ياء وتبعها ياء فتثقل
فيصير على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من الضم الى الكسرة والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن عصفور
مانصه وقالوا في المعتل ثنى وثن والاصل ثنى بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجر وادل وخرج بقوله غير مضاعف
ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل تضعيفهما اى اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع
الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم
المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب حجج وطواط بفتح الواو ومهملتين الضعيف وطط ويحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح
الفاء وكسر العين نحو نمر [illegible] وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصفا نحو نجيبة وفي فعل بفتح اوله وسكون
ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفيها صفة نحو كناز بكسر الكاف وضناع بفتح الصاد
اى حاذقة وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرضة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم
بقوله وفعل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف البناء الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدم على فعل
بضمتين لكان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم اوله وسكون ثانيه ويستوى في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها
فالصحيح كغرفة وقرب [illegible] والمعتل نحو مدية ومدى [illegible] والمضاعف الالام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثانى في فعلى
بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانه صفة لا مذكر لها
فلا يجمع على فعل وشذ مجيء فعل في فعلة صفة نحو تهمة بضم التاء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من اين يؤتى لشدة باسه وجمع
بهم قال في الصحاح [illegible] قال الجوهري

وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح
اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهى عشرة الاف درهم وجمعها بدر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه
فذكره هنا فيه نظر وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل
بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر
اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل لحجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهى الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم
الصفة نحو صغرة وكبرة وعبرة وبالتمام نحو عدة ودية فانهما نقصا الفاء وعوض منها التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولفعلة فعل ويحفظ فعل بالاتفاق
في فعلة واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تينة واحد التين حملا على سدر وفي المعوض عن لام التانيث كعزة وعرى
وفي فعلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة
وقصع وجفنة وجفن وفي فعلاء بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والياء الموحدة كما في الصحاح والضياء وضم بكسر
الصاد المهملة في جمعها ذرب وضم والذربة المرأة الحديدة اللسان والضم الرجل الشجاع وفعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال
المهملة الثوب الخلق جمعه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها جمع صورة قال في الصحاح البناء الخامس
فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل معتل اللام بالياء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل
فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام
وصحيحها والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالمذكر نحو غازية وبالعاقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف
وبالمعتل اللام نحو صائب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمى وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة ووداد ووداة وفي فاعل صحيح
اللام نحو مادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل و
كملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى بايدى سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس والى ذلك اشار الناظم
بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالمذكر نحو طالق وحائض وبالمعتل نحو سابق ولاحق وصفتى فرس وبصحيح اللام نحو قاض
وغاز فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة ووزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح ووزن سادة فعلة وهو
سهو وقوله شاع يشعر فيه النظر وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على
افة من هلك او توجع او نقص مما هو من فعيل حال كونه وصفا للمفعول فالتوجع كجريح وجرحى واسير واسرى والهلك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل
عليه سنة اوزان مما دل على افة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثانى فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى
وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت
اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فيعل بكسر العين او بفتحها وابدلت
الفتحة كسرة او فيعل كطراف اقوال محكية في بسط اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل
على نقص او تدبر كمس وكيس وذرب ودرنى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن
فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين
ما يعلق في شحمة الاذن ودرج بالجيم ودرجة واجود وكوز بالزاء وكوزة فعل تسامعا نحو دب ودببة ودلب في اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين
نحو غرد بالغين المعجمة والراى نوع من الكماة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع بالكسر والفاء او بكسرها نحو قرد و
قردة بالقاف والراء وقال ابن يحيى نحوذكر بفتحتين عند الانثى وكيف ودهاد وعلج وعلجة وفهد وحظرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعلة و
الوضع في فعل وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبى ونحو عش فلا يجمع شئ منهما على فعلة البناء التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع
لوصف على زنة فاعل او فاعلة حال كونهما صحيحى اللام سواء صحت عينهما او اعتلت كضارب وصائم ومؤنثيهما كضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب
وصوم ويشمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل
لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اى سائل وعفى لاعتلالهما كما ندر فعل في نحو امراة خريدة بفتح الخاء
المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء اخر الحروف اى امراة ذات حياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا ايضا
الفياس ونفساء ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاشمونى ان افعل لا يجمع على فعل وورد السماع كقوله وابنى رجاله شتا
غير عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارق باب احمر لانه غير لازم بل يحلل انه لو تناول عصا او سيفا او رمحا زال عنه هذه الصفة البناء العاشر
فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه همزة ام لا كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء وقيل و
ندر فعال في جمع فاعلة كقوله وهو القطامى ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عنى غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه

فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المؤنث للابصار لا للنساء لانه يقال بصر صاد كما في بصر صواد فهو جمع
صاد لا جمع صادة لان قياس فعّال الذي يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المتحدث عنه وندر فعّال
في فاعل المعتل بالواو والياء كغزّاء جمع غاز وسرّاء جمع سار والاصل غزّاو وسرّاي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة البناء الحادي عشر
فِعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فَعْل وفَعْلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي
الفاء والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة
ممتلئة الساقين والذراعين وندر فِعال في جمع فَعْل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع
فيها وفي المثل اذل من يعر او يائي العين نحو ضيف وضياف وضبعة بالضاد المعجمة وضباع والى ذلك اشار الناظم بقوله فَعْل وفَعْلة فِعال لهما وقل فيما عينه الياء
منها الوزن الثالث والرابع فَعَل وفَعَلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفه ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله و
فَعَل ايضا له فِعال ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فَعَل ذو التاء الوزن الخامس والسادس فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر
وبئار وفُعْل بضم الفاء وسكون العين كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو خِلف وحُلو وشرط ثانيهما ان
لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمُدي قاله المرادي اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفِعْل مع فُعْل فاقبل السابع والثامن [الوزن]
فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثاتها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف
بخلاف نحو قضي وولي ومؤنثهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جِذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ
مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول
قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال
فعلان بفتح الفاء وصفا ومؤنثاه فعلى بالالف وفعلانة بالتاء وفُعلان بضم الفاء صفة وانثاه فُعلانة بالتاء لا غير فمفتوح الفاء كغضبان وغضبى
وغضاب وندمان وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع
في وصف على فعلانا او انثييه او على فُعلانا ومثله فُعلانة والعرب التزموا في فعيل وانثاه اذا كان واوي العين صحيحي اللامين كطويل وطويلة انه لا
يجمعا الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف
وانما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يات فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب
من قولهم سهم صويب اي صائب قال واما العريض فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ويحفظ
فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة من ام
بمعنى قصد واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين لهم ومؤنثاتهن
كراعية ورعاء وقائمة وقيام [وآم وامام] ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة
عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب وزاد ابو حاتم ابطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف
على فيعل بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جِواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحكي [illegible]
وفي وصف على فيعل نحو خيّر بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلاء نحو بطحاء وبطاح وفي وصف على فُعلى
بضم الفاء نحو انثى واناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نَمِر ونمار ... وهو بالزاي والخاء المعجمة
الانثى من ولد الضان وفي فَعِلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فُعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام
ونطفة ونطاف وفي فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فُعُل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فَعُل بفتح اوله
وضم ثانيه نحو سبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وسباع البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة **فُعُول** بضمتين ويطرد في
الفاظ اربعة احدها اسم على فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول فيه اي في فَعِل كاللازم واليه يشير قول النظم و
وفعول فَعِل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار وجاء في نحو نمر نمور على القياس ونمُر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معوية الربعي
فيها عيابيل اسود ونُمُر انشده سيبويه فقال ابن الضائع اراد نمر بسكون الميم ثم نقل او اتبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا من نمور فحذفت
الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمعه انمار على غير القياس فتحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وانمار
ونمر والعبابيل جمع عبل احد العبال قاله الصغاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي ساكن العين حال كونه مفتوح الفاء
ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فوج وفؤوج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة
وحمول [illegible] ضرس وضروس [illegible] نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفاء الا في ثلاثة

من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول احدها معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدي فان جمعه مداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك
قال في المحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداء وقال الجوهري وهو القفيز الشامي وهو غير المد
وشذ في جمع نؤي بزنة مضموم بعدها همزة ساكنة نُؤِيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا اياصر او نُؤِيّا محافرها كاسرية الاضي
فالا حرف استثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في اسفل الخباء الى وتد والنؤي بضم
النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤي وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نُؤُوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا وبعض فيه ايضا نِئِيّ بكسرتين اتباعا
لكسرة الهمزة واناء ويقدمون الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل آبار وابآر والاضي بكسر الهمزة جمع اضاء وهو الغدير والمستثنى الثالث من فُعل بضم
الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة هو الورس كما قال
الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فَعَل بفتحتين
اسما كاسد واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان والندب بفتح النون والدال المهملة والباء
الباء الموحدة اثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر **فِعلان**
بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد في اربعة الفاظ في اسم على فُعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان
وجرذ بالجيم والراء والذال نوع من الفيران والجمع جرذان او فُعْل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فَعَل
بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة المخالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف
منقلبة في الجمع عن ياء والخال اخو الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال [واو الاخوال فانها منقلبة عن] وقل فعلان في فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان
وخشف وخشفان وخبط وخبطان وربد وربدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها
ابن مالك في بيتين فعال للحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخبطان وربد وشقد وشيح هكذا جمعت في مثل ذلك صنوان وقنوان
الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخبط قطيع النعام والربد المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقد الحرباء والشيح نبت
والصنو والقنو مثلان وفي فَعَل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح
وفي فَعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فِعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان
وفي فِعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فَعْل نحو ضيف وضيفان او على فُعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر **فُعلان**
بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلاثة في اسم على فَعْل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان وعلى فَعَل بفتحتين حال كونه
صحيح العين كذكر وذكران وجذع المسن من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال ابن هشام وهو خطأ لان جذعا صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض
بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وقل فُعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراع [وكثيب وكثبان]
ورعيان ويجمع رجل على رجلان كصحب رحال ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع
المفرد ورد بان فُعْلا صفة لا تجمع على فُعلان وفي فُعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقاق
بادغام عينه في لامه لزوال المانع من ابنية المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يجز الف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ
بناء على انه صفة البناء الخامس عشر **فُعَلاء** بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير
مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فُعلا كذا لما ضاهاهما
قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع
بمعنى مسمع واليم بمعنى مولم فيقال في جمعه اسمعاء والماء قال ابن مالك وسمع فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما
جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاي وهي
الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية
كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليف لانه
لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره قال ابو علي جمع خليفة خلائف على حذف التاء وامواله جمع كريمة وسمع سمح بسين مفتوحة مهملة وميم ساكنة وفي اخره
حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا للاجهوري وودود وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء السادس
افعِلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضاعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل
كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب

الفاء يلتقي ألفان فتحذف إحدى الألفين فيختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لأن حرف العلة بعده ألف فلا يعل لأجلها ولو قالوا أشدّاء التقى حرفا التضعيف [illegible] ولا يمكن الإدغام لأن فعلاء [illegible] بالاسم [illegible] وشذ نبيّ ونبآء وسخيّ وسخواء وشذ أفعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء وهيّن وأهوناء وأما ظنين وأظناء فشاذ وإن كان مضاعفا لأنه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وناب عنه أفعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قلّ البناء السابع عشر **فواعل** ويطرد في ألفاظ سبعة ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت أو صفة كناصية وكاذبة وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواصي وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر أو اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت للنصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الإعصار الزوبعة وهو ريح تثير الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود قاله في الصحاح أو اسم على فاعَل بالفتح في العين كخاتم على إحدى اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع أو اسم على فاعلاء بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع ونافقاء ونوافق والثلاثة أسماء لجحرة اليربوع قال الجوهري الراهطاء بالراء والطاء المهملتين وهي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين جحرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والقاف والفاء جحرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع [illegible] فإذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج أو اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاي المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون ومثل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وكواهل وهو مجمع الكتفين أو وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق أو وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل في وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وابن اللخمي عند ذلك فإنه عداة إذا وهالك في الهوالك وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل إنما جاز فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والأمثال كثيرا ما يخرج على القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فإن ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أوادم بزنة أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو [illegible] فإنه ملحق [illegible] في جمعه [illegible] الا فواعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله البناء الثامن عشر **فعائل** ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة ألفا أو واوا أو ياء وسواء كان اسما أو صفة وسواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف أو كان تأنيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن الشمائل اليمين وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح شمالا أو شمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تأنيثه بالألف المقصورة كحبارى وحبائر أو بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لأنهن ثلاثيات وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء أو مزالة البناء التاسع عشر **فعالي** بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد في ألفاظ سبعة أحدها فعلاة بفتح أوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موامٍ قاله صاحب الضياء والثاني فِعلاة بكسر أوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين أخبث الغيلان وجمعه سعالى [illegible] والثالث فعلية بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق بأصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من زغب القطن وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق والخامس ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف للإلحاق بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباطٍ وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو [illegible] فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاسٍ واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فإنه يقال في جمعهما حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحارٍ أو صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذارٍ والسابع ذو الألف المقصورة للتأنيث كحبلى وحبالٍ أو للإلحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير [illegible] والجمع ذفارٍ وعلقى وعلاقٍ تمام العشرين من أبنية الكثرة **فعالى** بفتح أوله ورابعه ويشاركه [illegible] من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحاري وصحارى وعذاري وعذارى وحبالي وحبالى وذفاري وذفارى [illegible] الفتح والكسر في الجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا [illegible] وليس فعالى بالفتح [illegible] إلا في صفة على فعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى

غضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارٍ وغضابٍ بالكسر ويشاركه في هذين الوصفين فُعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى [illegible] ويحفظ فَعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وأيم وأيامى وظاهر بنات بني عوف وظهارى ومهري ومهارى وشاة ربّى إذا أصابت [illegible] ويحفظ فُعالى بالضم في نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فعالى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح وهو [illegible] فعلان وفعلى وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وظاهر ومهري وربّى [illegible] الحادي والعشرون **فعالىّ** بالفتح في الفاء والتشديد في الياء ويطرد فعاليّ في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي وعجمي لأنهما محركا العين ونحو مصري وبصري لأن ياءيهما متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعاليّ لغير ذي نسب جدد [illegible] وشذ قبطي وقباطي لنسبة إلى قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح أيضا البخت من الإبل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات [illegible] في ضلع الخليج الواحد بختي والأنثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لأنه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح [illegible] الياء في البخاتي متجددة للنسب [illegible] في الترك [illegible] القياس [illegible] وقد تكون الياء في الأصل للنسب [illegible] ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري والمهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله المرادي [illegible] ويحفظ فعالي في إنسان وظربان فإنهم قالوا في جمعهما أناسي وظرابي ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع إنسي حتى قال به بعضهم أشار إلى الجواب بقوله وأما أناسي فجمع إنسان لا جمع إنسي لأن إنسيا آخره ياء النسب وتقدم أن ملحق بياء النسب لا يجمع على فعالي وأناسي أصله أناسين فأبدلوا النون ياء وأدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيها كما قالوا ظربان وظرابي وأصله ظرابين فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا يتبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما زعم ابن عصفور ولو كان أناسي جمع إنسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية وزاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب قال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصلم الأذنين طويل الخرطوم [illegible] الثاني والعشرون **فعالل** ويطرد في أنواع أربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالأول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من أسماء الذهب والسحاب الرقيق الأحمر وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخالب الضبع كالأصابع للإنسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لأن الثقل حصل به فتقول في جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وأنت بالخيار في حذف الرابع والخامس إن كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة التي تزاد في الكلام وشبهه بها إما لكونه بلفظ أحدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت قال المتنبي [illegible] داود عندها إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بثبت ولذلك ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد أو بكونه من مخرجها أي من مخرج الحرف الزائد كفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فإن الدال هي الحرف الرابع [illegible] ليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين [illegible] أنك إذا جمعت الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وإن كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل تتخير الحاذف فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الأجود والمذهب وقال المبرد لا يحذف إلا الخامس ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس شبيها بلفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه [illegible] فتقول في جمعه [illegible] الثالث الرباعي المزيد فيه [illegible] والرابع الخماسي المزيد فيه نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر ويجب في جمع [illegible] الرباعي المزيد فيه [illegible] يقتصر على حذف الزائد فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط [illegible] وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين إلا إذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الآخر فلا يحذف ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم إن كان الزائد ياء صحح نحو قنديل وقناديل أو كان واوا أو ألفا قلبا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم [illegible] وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون شبه **فعالل** وهو ما ماثله عددا وهيئة وإن خالفه وزنا كفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر وسكران وصائم

ودرام ومابكيرى دسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق او غيره
وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلابى فالزيادة فى الاولين لغير الالحاق
وفى الباقى للالحاق ويحذف ما زاد عليها اى على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتدكر
بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول
وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا يؤدى حذفه الى حذف الاخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل الى ثلثة امور
المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغنى حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مط سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثانية
الزائدين ملحقا ام لا ولا فرق فى ذلك بين الخماسى والسداسى فتقول فى جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون بكلتيهما
على الفاعل لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول فى جمع مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقائهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود او الميم
والسين من الثانى لانه وان كان بناء موجودا كتناصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد فى نحو مقعنسس ما احد زائديه للالحاق
فانه يقول فى جمعه قعاسس بحذف الميم والنون ويبقى السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه
سيبويه فى ذلك وكالهمزة والياء المصدرتين المصاحبتين فى اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد
الخصومة نص عليه الجوهرى وصاحب الضياء ومنه خصم الد وفى التنزيل الد الخصام فتقول فى جمعهما الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وبتحريكهما ولكونهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين فى الاخر
والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول فى جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان لها نظيرا وهو تماثيل ولا تقول سخاريج بحذف التاء وابقاء
السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغنى حذفه عن حذف غيره وهى ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى
بدون العكس يتعين حذف المغنى حذفها كياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى وضم الياء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد
الياء والواو والنون فتقول فى جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرنا الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها
عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيابين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
وهو حذف الواو لا يغنى عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابين لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف
اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافات الزيادتان فى الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نون سرندى بفتح
السين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور وقال الجوهرى الشديد وقيل القوى وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون
النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قاله الجوهرى والفهما المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم على الالف والالف
رجحت بتقدمه الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافات الزيادتان تخير الحاذف قال الشاطبى فتقول فى جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسرادى
بحذف النون وابقاء الالف وتقول فى جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلادى بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقى سرند
وعلند فيصير الى سرند وعلند كجعفر فتقول فى جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقى سردى وعلدى فينقل الى سردد وعلدد كارطى فتقول
فى جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف فما وجرا وبعوض عنها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير واقى الزائدين
سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى

هذا باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتى بيانه وله فوائد وعلامات وشروط
وابنية اما فوائده فستة تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب
وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقى وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون
على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب
ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثانى ان لا يكون متوغلا فى شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير
قال ابن مالك وفيه كلام يأتى الرابع ان يكون قابلا لصيغة فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكى وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهى ثلثة ابنية لانه لابد
عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثى كفليس والثانى لتصغير الرباعى نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسى نحو دنينير وهذه
الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت
الوزن الاولى من دنينير لبنية مكبره قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن

احيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها التصريفى افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلثة فعيل وذلك لانه لابد لكل تصغير من ثلثة
اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثانى ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر
على ذلك العمل وهى بنية فعيل كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثانى كصرد فيقدر ان فى مصغره كصريد الفتحة
والضمة غيرهما فى المكبر كما فى الفلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح
السهيلى فى الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل اذا جمعته ثم تجىء ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب
عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر لانه يجعل مصغرا على لفظ مكبره الا انما الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر فى الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف
الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خامس ثالثه زائد فهى ولا علم التصغير انتهى فى هذا ما تقدم الوعد به وهو
انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم ترى من اجل اشتراط فتح الثانى ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زميل بضم الزاى وتشديد
الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى تصغيرا لان الحرف الثانى
منهما وهو الميم فى الاول والغين فى الثانى غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما فى الاخر والزميل
الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوزا للثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم
ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او واو او ياء قبل الاخر فى المكبر فهى بنية فعيعل كقولك فى تصغير جعفر جعيفر وان كان بعد ذلك اى بعد
الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر فى المكبر فهى بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل اخر المكبر ان كان ياء سلمت فى التصغير لمناسبتها الكسرة قبلها
كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبتا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب
الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثى المعتبر وبتوصل فى التصغير فى هذا الباب المعقود له الى مثال فعيعل مما زاد على اربعة احرف
بما توصل به فى التكسير فى باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل والحاذف هنا من وجوب وتخيير ما له فى التكسير فتقول فى تصغير
سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف فيه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين
فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهى النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف
منه الياء ويبقى الواو سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفه قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه
وهو القاف او فريزق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما والندد ويليند بحذف النون وابقاء الهمزة
وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول فى تصغير سرندى وعلندى مما تكافات فيه الزيادتان وتخير الحاذف فى احدهما سرنيد وعلينيد بحذف
الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح وتفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق
لا تبقى فى التصغير كما سيأتى اعلت كياء قاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل وتجوز لك فى بابى التكسير
والتصغير ان تعوض مما حذف فيه ياء ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل بينائهما بخلاف بقاء الزائد فانه يخل به فتقول فى تصغير سفرجل وتكسيره
سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول فى تكسير احرنجام مصدر
احرنجم وتصغيره حراجم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء فى البابين التكسير
والتصغير لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد مثاله فى جمع التكسير جمعهم اى العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثله على ان
يأتى على مثال افعلة والثانى انه شبه فيه الاصلى بالزائد فحذف والزائد بالاصلى فثبت فقالوا امكن والقياس فى بناء مكان على افعل ان يقال اكون بحذف
بحذف الميم الزائد وابقاء عين الكلمة قال ابن الناظم فى شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس كرع و
اكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدث وما ذكرهم من ان هذه جموع للمنطوق به
على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل وزعم ابن جنى ان اللفظ يغير الى مثال اخرى ثم جمع
فكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما يستعمل
فى المصائب والدواهى لا فى معنى الحديث الذى يحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع المراة ومثاله فى التصغير تصغيرهم اى العرب
مغربانا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الف ونون وقياسهما مغيرب وعشى باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان وليلية
بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على
انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو والقياس رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبى وغلام وبنون جمع ابن
على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة فى اولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها
عشية وقيل هذه الالفاظ ما استغنوا فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير امغربان وعشيان وانيسيان وليلية كانهما
تصغير انيسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون ولم يثبتن فى انه سما

وتابع الناظم وحا بعض النساخ كلما خالف فى الباقي حكما رسما **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلثة اربع مسائل
احديها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تا كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف
افعال كاجمال واقراص المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذى لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران
وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا اى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة
واما ما قبل الفى التانيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالفى التانيث فتقول
شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال واقيراص وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول فى تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان
ما هو على خمسة احرف اخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف ياء فيهما لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين
وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابهتا الفى التانيث بدليل منع الصرف وكما
لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت
للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يؤتى فى تصغيرها اريط وعليبى فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على انهما للالحاق لا للتانيث
تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثال
فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف الى مثالى مفاعل ومفاعيل ثمانى مسائل جاءت فى النظم على غير ذلك لكونها محتوية على شئ يقدر انفصاله
عن البنية وقد التصغير واردا على ما قبل ذلك الشئ وكان ذلك الشئ غير موجود فى المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت
كلها اصولا من الف تانيث سابق لها ممدودة نحو الف كفرنصاء لنوع من العقود وسيأتى حكم المقصورة او تاء التانيث كحنظلة واحدة
الحنظل او علامة نسب كعبقرى نسبة الى عبقر زعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بضمتين
او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح وهي الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع
تصحيح المؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة فى التصغير لتقدير
منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها فتقول فى خنفساء وحنيظلة وعبيقرى وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها الا انها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هى فيه بتصغير ما هى
مجردة عنها واما فى جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتى تقول قراقص بحذف الالف
وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقى وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف
وصدر لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما فى التصغير فتقول فى تكسيره امارئ القيس كما تقول فى تصغيره امرئ القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما
[illegible] **فصل** ويثبت
فى التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغز بحذف
الالف فى جوبا وتعوض الهاء جوازا او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع دونه
معلا يا قال ابن القطاع فتقول فى تصغيره بريدر وذلك لما حذفت الف التانيث بقى بردراى فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت
فى الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفى بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان ولعل
بصواب ما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحبى الصحاح والقاموس وما حولايا فان الفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس
وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء
عن مثالى فعيعل وفعيعيل فان قيل لحبيلى فعيلى وليس من ابنية التصغير الثلثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الا
فان تقدمتها مدة زائدة حذفت ايتهما شئت لتكافؤهما وعدم مزية احدهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة والباء الموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر
الراء والمثناة التحتانية والمثلثة فتقول فى تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها
فى موضع يجب تحريكها فيه بالكسرة وادغامها فى ياء التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التانيث هاء فيقول حبيرة وتقول فى تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهى الياء
او قريث بحذف الف التانيث وادغام الياء فى ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث البيتين **فصل** وان كان ثانى المصغر لينا
الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رددته الى اصله اى الى ما انقلب عنه فرد ثانى نحو قيمة وديمة وميزان وباب بوحدة فى الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه
والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب فقلبت الواو فى الثلثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفى الرابع الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فتقول فى تصغيرها قويمة ودويمة ومويزين وبويب بردّ الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها او قلبت الالف ياء لانكسار
ما قبلها ورد ثانى نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو السن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب
من النيب قلبت الياء فى الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفى الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر

دبير

ودنيبير ردّ الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب وخرج بقولنا منقلبا عن لين ثانى نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوقية مبدلة من واو والاصل
موتعد ابدلت الواو تاء وادغم التاء فى التاء فتقول لاجتماع المثلين فيقال فى تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسى فانهما يردانه الى
قلبها وهو الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد ونحو ذلك لا ايهام فيه مع ان سوقه
لم يلتفت للالتباس فى مواضع كثيرة وبخلاف ثانى نحو ادم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة ثانية همزة والاصل أأدم بهمزة مفتوحة فساكنة فقلبت الثانية
الفا فتقلب فى التصغير واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول فى تصغيرها اويدم و
ضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثانى المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثانى المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير
همزة او همزة لا تلى همزة فانه يرد ايضا الى اصله فرد ثانى دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول فى تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول فى تكسيرهما
دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثانى نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة
والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجع الى اصله لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط انه ان
ابدل لعلة لا توجد فى التصغير لم يرد الى اصله وان ابدل لعلة توجد فى التصغير رد الى اصله ومهما رايت فلت فقد قالوا فى تصغير عيد عييد تصغيره
لفظه ولم يردوه الى اصله مع ان اصله عود بالواو لانه من عاد يعود وكان يجب ان يرد الياء الى اصلها وهي الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهة لالتباسه بتصغير
عود كما قالوا فى تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وقد علم الحكم الذى ذكرناه فى التصغير ثابت فى التكسير الذى تعيد
فيه الاول كما بين وابواب وانياب وادعية بخلاف نحو قيم وديم ودائم وبيان ذلك اشار الناظم بقوله وشذ فى عيد عييد وحتم للجمع
التصغير لم **فصل** واذا صغر ما حذف منه احد اصوله فاء او عين او لام او اثنان منها وبقى بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء
نحو كل وخذ وعد علامة والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه من السنة وبد والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج و
المحذوف الفاء واللام نحو فه وشه ولها اعلاما المحذوف العين واللام نحو ره لما تقول اكيل واخيذ ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيه
برد العين ويدية ودمى وحريح برد اللام ووقى ودلى ووشى برد الفاء واللام ورأى برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص
الى اخره وانما وجب رد المحذوف فى الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحركها بحركات الاعراب وهى لا تكون الا
ساكنة واذا سمى بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شئ حتى يصغر فيجب ان يضعف ويزاد عليه ياء وهل الاولى
فيقال فى تصغير هل هليل بالتضعيف وهلى بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بالامر ياء وقالت فى هل هلى او بالامر واو فقلت هلو وبه اصل الله اعلاء
سيد وفيه زيادة عمل فينبغى تعيين الاول وقد جزم به الابدى واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح
فى الحواشى وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخرهما حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان
صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فتقول فى لو وكى وما الحرفية اعلاما لوّ وكىّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كى ياء
ثم ادغمت احد المثلين فى الاخر وماء بالمد لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما
ساكنين على حد الابدال فى حمراء وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف عطين حكم دوّ وحى بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والذى الثانية
والحى للقبيلة وماء بالمد وهو الذى يشرب فتقول فى تصغير لوّ بالتشديد لوىّ كما تقول فى تصغير دوّ دوىّ واصلهما قبل الادغام لويو ودويو واجتمع
فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وتقول فى تصغير كى بالتشديد كيىّ بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء
التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول فى تصغير حىّ حيىّ بثلاث ياءات اولها واخرها اصليتان ووسطها ياء التصغير وتقول فى تصغير
ماء بالمد مويىّ بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تعتبر زوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى
واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول فى تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوا رد الى اصلها لا لان هذا الماء المشروب
لامه هاء ترد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل** وتصغير الترخيم
حقيقته ان تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثى الاصول او فعيعل ان كان رباعى الاصول سمى بذلك لما فيه من حذف المفضى الى
الضعف بن صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه ان تعمد الى الاسم ذى الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فتحذفها ثم توقع
التصغير على اصوله ومن ثم اى من اجل انه مختص بالمزيد لا يتأتى تصغير الترخيم فى نحو جعفر من الرباعى الاصول وسفرجل من الخماسى الاصول لتجردهما من الزوائد
ولا يتأتى ايضا فى مدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما فى تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما
واجب فى غير تصغير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران فاطمة ومالكا واسود اعلاما على فعيل
ولا تفعل ذلك فيهن صفات ولم يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد فى تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحماد ولم يلتفت للالتباس
ثقة بالقرائن وزوائدها لا تخل بقائها فى تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد وفعيعل
كقريطس تصغير قرطاس واما قريطب تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم لا فعيعيل لانه ذو زيادة وهي الياء

وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغر ابرهيم واسماعيل فان الميم واللام يلفظ الزائد وان كانا اصليين بلا اختلاف وانما اختلفوا في
الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها وردّه المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وابنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في
كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد
بريهم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير لانه يشبه الزائد قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن
بترخيم يصغر اكتفى بالاصل **فصل** في الحاق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع
فرعيتان التصغير والتذكير نحو دار ماعينه واو وسن من المضاعف وعين ماعينه ياء واذن مافاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة و
اذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فيقال للشخص عمرو بن اذينة وعيينة بن حصين او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد وكذا ان بقيت ثلاثية بسبب
التصغير كسماء مطلقا سواء صغرته بتصغير الترخيم اولا فتقول في تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة
فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بها مذكرا
لقلت في تصغيره سمي بغير تاء لتذكير مسماه وحبلى وحمراء حال كونهما مصغرين بتصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا
عن الف التانيث ونقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث
ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فيبين انهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا
بمسمى فيهما ذكرتها فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر
المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما الا في
ذلك [illegible] بالتاء نحو ذالبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة
وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وعرس وقوس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن وعدم اللبس وجمع
المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب قوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس
بضمها وذود وضحى وطس وعطس وشول وقدد ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك
دون لبس وشذ لحاق بها اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة
مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة
فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم
مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها
مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها الا انها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة التصاريف الاسم فيمتنع تصغير غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين
في التعجب والثاني المركب علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما اعراب
ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما و
فتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما
يعنون الذي يتصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منزلة ذيله
وينتهي تصغيرها بها بتلك المنزلة فلذلك صغر في الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في المذكر وتا في التانيث وذان
في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث واولى في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين والالى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء
ساكنة والثاني التزام كون ما قبلها مفتوحا والثالث لزوم تجاوزها نقص بنيتها عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها
ان اوائلها تركت على حركتها الاصلية التي كانت قبل التصغير من ضم او فتح تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الآخر امكن عوضا من
ضم الاول [illegible] بزيادة [illegible] وزيادة جمع والثالث ان الياء التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا
وتيا [illegible] الحرف الاول على ذيته وتاتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتزيد الف في الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا
وتييا بثلاث ياءات اولاهما عين الكلمة وثانيتها ياء التصغير وثالثتها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في آخره فحذفت الياء الاولى لا الثانية
التصغير لا [illegible] ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير آخرا اذا كانت الالف زائدة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير
طرفا ممتنع ولانها ان ابقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه واذا زالت الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير
طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكبير فلا تحرك ويتعين الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع ولان الفرعناء

وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما على فتحه وزيادة
ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولاء اوليا بابقاء اوله على ضمه في حال التكبير وبالقصر في
لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مده وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا
الالف بعدها ياء وزدنا الالف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر اذ لو قيل لكان تصغير خماسي لا قبل آخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير في آخر اولاء على
القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير يقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء
التصغير وتكسر كما في غزيّل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولاء الف فاذا جاءت
الالف آخرا صارت الالاء اعلى فيقال كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير رابعة فيما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا
المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة اولاء منقلبة عن الالف للمد فاذا قلبنا الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى
اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء
التصغير والالف في ادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما
ولم يؤت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه
والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تنقلب ياء فرقا بين تثنية
المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر في جمع المذكر فسيبويه
يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلى فتقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء
لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل الياء ياء وقبل النون
الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا [illegible] بالذين انتهى واذا اردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا
كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات كما تقدم واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال
في اللاتي واللائي لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دراهم ودريهمات بل المؤنث اولى بها لا يستعمل هذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقول
لانهما صارا اسمين جعلا بمنزلة ضارب اذا اجري عليهما اسما ويحذف الياء التي هي لامهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء
المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللاتي اللويا واللائي اللويا وهذا الا يلتبس بتصغير اللوا
ولا يصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالتباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الالتباس ولا تصغر تي الاشارية
للاستغناء عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك في قوله في النظم بها تاريت قال المرادي ذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا
من الفاظ المؤنث الا تا انتهى وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الا التي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث الا
تا خاصة والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف
بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا امتنع اعمال اسم الفاعل مصغرا كما امتنعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن العليم تصغير اوه على اويه وعن
المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فتقول يا زييد **هذا باب النسب** وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان
يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة
وكانت من جنس حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق
الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبته الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغييرات اولها لفظي
وهو ثلاثة اشياء الحاق الياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو
معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الحقيقي من قبيلة او بلد او غيرهما فلا بد لك من عملين في آخره
احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فيلزمها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا وتصير بها بمنزلة الآخر والعمل الثاني
ان تكسر ما في الآخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسبة الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا الكرسي
زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب امور في الآخر وامور متصلة بالآخر اما الامور التي في الآخر فستة احدها الياء
المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما آخره ياءان زائدتان
سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما آخره ياءان ليستا للنسب وشافعي مما آخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي بحذف الياء
المشددة منه او يجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر انها مع الياء المجددة للنسب

مرسانية مهما وتطهر هذا الاختلاف التقديري اثرفى الصناعة وذلك انه اذا كان نجاتى جمع بخنى بياء الموحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون
غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختى والجمع بخاتى غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع انتهى وتكرير جمع فاذا
نسبنا اليه انصرف لزوال الصيغة منتهى الجموع لان الياء التى كانت تحتمل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهى اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل
النسب مفاعيل وبعده مفاعى وفيه بقوله علما الريب عليه قوله فاذا نسبنا اليه لانه جمع التكسير اذا لم يكن علما لا اجارنا بجرى العلم لاينسب اليه على لفظه
بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما مستدل لامفهوم له وقيدنا العلم بكونه لرجل احترازا عما كان لامرأة فان مانع من صرفها العلمية والتانيث
المعنوى لاصيغة منتهى الجموع والثانى وهو ما اعل بايتين زائدة والاخرى اصلية نحو مرمى بالتشديد اسم مفعول من الرمى اصله مرموى كمضروب اجتمع
فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة فى الياء الاصلية
لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب وقلت مرمى هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى الزائدة
ويبقى الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل ياء النسب الا ان الالف لاتقبل الحركة ولم تقلب
الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فتقول مرموى واطلق فى النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت
الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف ويتعين الحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت
الالف واوا كراهة اجتماع الياءات تقول فى امية اموى وجاء امبى بياء اربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد
لم تحذف واحدة منها بل تفتح الياء الاولى كما مر في نمر وترد ها الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا
لئلا يجتمع الياءات فتقول فى طى وحى طووى وحيوى لانهما من طويت وحييت الامر الثانى مما يحذف لياء النسب تاء التانيث تقول فى مكة مكى
بحذف التاء لان بقائها يوقع فى اثبات تاء التانيث فى نسبة المذكر واجتماع تانيثين فى نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية وابقاء تاء تانيث
حشوا وقول المتكلمين فى علم الاصول الذاتية فى النسبة الى ذات ذاتى وقول العامة فى النسبة الى الخليفة خليفتى باثبات تاء التانيث فيهما لحن او خطأ
لخروجه عن القاعدة بل للمخطئ لاحسن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما ذوى وخلفى بحذف التاء منهما وهذا مبنى على ان ذاتى نسبة الى ذات
لتوهم لايقولون ذلك قال الكافيجى فى شرح ايساغوجى فى المنطق لايقال الذاتى منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشئ
الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك وانما هى اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال
ذات مرادا بها الحقيقة لا اصل له فى اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها
ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذووات تقلب الالف واوا فتقول ذووى الامر الثالث مما يحذف لياء النسب
الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثانى كلمتها فالاول تقع فى ثلاثة فى الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء
الطائر وفى الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهرى القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين
فانه ملحق بسفرجل وفى الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذف الالف فيهن وجوبا
للطول والثانى وهو ما الفه رابعة وثانى كلمتها متحرك لايقع الا فى الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والراء صفة يقال حمار جمزى اى سريع من الجمز وهو
ضرب من السير تقول فى النسب اليها جمزى بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثانى بمنزلة حرف اخر فالالف فيها فى حكم الخامسة واما الساكن ثانى
كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالملحق والحذف تشبيها بتاء التانيث لزيادتها والارجح فى الف التانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف
التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح فى التى للالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفى المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة
عن واو القلب خير الارجح واما الارجح فيهما القلب محافظة فى الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل فى الثانى والقلب فى ملهى مما الفه منقلبة عن اصل
خير منه فى نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس للقوى فالحذف فى نحو علقى خير منه فى نحو ملهى لانه حذف الزائد خير من حذف الاصلى الامر
الرابع مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوزة اربعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول فى النسب اليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص
وجوبا فاما الياء الرابعة كقاض فكالالف المقصورة الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثانى ما هى فيه ساكن والفه منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب واوا
والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب وقيل لم يسمع الا فى قوله وكيف لنا بالشرب
ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه ولين فى الثالث من الالف المقصورة المنقلبة عن واو او ياء كفتى وعصى
ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التبس ورجل عمى القلب اى جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجى اى حزن الا القلب
واوا فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى فاما قلبها فى فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما فى عصى فرجوع الى اصلها
واما فى عم وشج ولابد لما اردنا النسب اليهما فتحنا ما قبلها ثم قلبنا الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبنا الالف واوا كما قلبنا فى فتى
حكما ويقلبه وحيث قلبنا الياء واوا ولا من تقديم فيما اذا على قلبها الما تقرر ان قبلها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه التعبير فى قاض
عند من قال قاضوى يقلب الياء واوا ونظيره من الصحاح لانه عنده كذا انه مثله فتح لام تغلب عند العرب بنص الراوى عن بعض النحويين قلب

الفتحة كسرة فى كل ثلاثى مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفاء نحو نمر كنمر بالنون والمضموم الفاء نحو دئل كدئل والمكسور
الفاء نحو ابل كابل فتقول فى النسب اليها نمرى ودئلى وابلى بفتح العين فيهن كراهة لتوالى الياءين والكسرتين وذهب بعضهم الى بقاء كسر العين فيما فاؤه
مكسورة كابل بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تحمل فى جهة واحدة فلا استثقال والامر الخامس والسادس مما يحذف لياء النسب علامة التثنية
وعلامة الجمع تصحيح المذكر فتقول فى النسب الى زيدان وزيدون حالة كونهما علمين معربين بالحروف زيدى بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع على الاسم الواحد لئلا
اعرابا بالحروف واعرابا بالحركات فى ياء النسب وحذفنا النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا فاما قبل العلمية بهما فانا ننسب الى مفرد
لا اليهما ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان فى لزوم الالف والاعراب على النون اعرابا ما لا ينصرف للعلمية والزيادة وقال وهو تميم بن ابى مقبل الاخلف الاحمر خلافا للقوم الاباد بارضى بالسبعان امل عليهما بالبلى الملوان قال فى النسب زيدانى باثبات الالف والنون كما يقال سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم
موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين فى لزوم الياء والاعراب على النون منونة قال فى النسب زيدينى باثبات الياء والنون كما
تقول غسلينى ومن اجراه اى زيدون مجرى هرون فى لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون فى لزوم
الواو والاعراب على النون منونة او لزم الواو وفتح النون كالماطرون قال فى النسب على اللغات الثلاث زيدونى باثبات الواو والنون كما يقول هرونى
وعربونى وماطرونى واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة الجمع ان كان باقيا على الجمعية ولم ينقل الى
العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان حين ينسب مؤنثا فالراء يجب اذ فيه فتحها بالاسكان فى الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما
فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتاء معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منعه صرفه للتانيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء مكة ومن جعل
تاء مكة نزل الفه منزلة الف جمزى لكون ثانى ما هى فيه متحركا فحذفهما على التدريج بحذف اولا التاء كما فى مكة ثم الالف كما فى جمزى وقال تمرى بالفتح فى حكاية الاعراب
ومنع الصرف وانما سكنت العين فى حال بقائه على الجمعية وفتحت فى حالة نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا وبين النسب اليه علما لان علامة الجمع
تحذف فى كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا ففى الفه وجهان القلب واوا والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن
ثانى ما هى فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموى وضخمى كما تقول حبلوى وحبلى ولين فى نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع التى
الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمى وسرادقى بحذف الالف والتاء والسرادق قال فى القاموس الذى يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار المتساطع
والدخان المرتفع المحيط بالشئ واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا احدها الياء المثناة تحتا المكسورة المدغم فيها ياء اخرى سواء كان ما هى فيه ثلاثى العين
كطيب واوربها كهيبن فيقال فى النسب الى طيب وهين طيبى وهينى بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع الكسرتين
واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحركها فى العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم يقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت الفا
نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلى وقيل الغلام الناعم فيقال فى النسب اليه هبيخى باثبات الياء الثانية
لانفتاح الياء المدغمة فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهيم اسم فاعل من هيم الرجل
اذا امرد اسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اى جعله هائما تقول فى النسب الى ذلك كله مهيمى باثبات الياء المكسورة المدغم فيها ياء اخرى
لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة التى هى عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهيوم او من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابى حيان
وتلميذه الشهاب الحلبى السمين وكان القياس ان يقال فى النسب الى طيى بتشديد الياء وبالهمزة طيئى بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد حذفها قلبوا
الياء الباقية وهى الاولى الفا على غير القياس لانها ساكنة فقالوا طائى ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا كان القياس
على القياس الامر الثانى مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف فيه التاء
اولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما فى نمر فتقول حنفى وصحفى وشذ قولهم فى النسب الى السليقة وهى
سليقى وفى النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميرى وسليمى والقياس فيهن سلقى وعمرى وسلمى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما فى عميرة عمير
كلب وسليمة ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقى من يتكلم بسليقته اى طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال سيبويه ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى
اقول فاعرب ولا يجوز حذفها فى نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو
لم يقلب لزم الاستثقال فالة الجار تركه ولا يجوز الحذف فى نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقى بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير
مع اللبس الامر الثالث مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة بالمثالة تحذف تاء التانيث
اولا ثم تحذف الياء ثانيا فتقول جهنى وقرظى وشذ قولهم فى النسب الى ردينة ردينى باثبات الياء وتقول فى النسب الى جهينة وقوبة عيبنى ودمى
ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف فى نحو قليلة بضم القاف لان
العين مضعفة وحذف الياء يؤدى الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين فى الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع مما يحذف لياء النسب واو
نحو كثر بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حى من اليمن تحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التانيث وهى
حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنائى واما قولهم شنوى فعلى لغة من قال ازد

شنئي بتشديد الواو قال ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء الاولى منهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى مثل نقلهم من حذف
وما فعولة فمذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة منها واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى جواز بقائهما
وذهب ابن الطراوة الى جواز حذف الواو وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الا في نحو قولة بفتح الفاء الا على المعتل العين مثل في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة
لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان تغيير فعيلة بتخفيف واجب الفك كظلل فيتقل اللفظ بالادغام ما لم يحذف وكذا
النسب الى فعيل وفعيل والمذكر ثابتة المعتل اللام بانكانت ولامه واوا وكونه نحو غني وعلي حذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة فتقول غنوي وعلوي لاجل التناسب بما يجد في الياء النسب بان فعيل فيهم
اتلاه وفتحة ثانية المعتل اللام نحو قصي يحذف الياء الاولى ثم تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا فتقول قصوي وهذان
النوعان وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنها انما ذكرا هنا استطرادا وهذا الوضع موضع ما ذكرناه
فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحي اللام يحذفان منهما الياء والمذكور في ثم عقيل وعقيلي وعقيلي وعقيلي وسذونهم في ثقيف وقريش وهذيل وثقفي
وقرشي وهذلي فمحمول حكم همزة الممدودة في النسب حكمها في التثنية فهي اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت
للتانيث قلبت واوا كصحراوي لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن
وبهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدل من الهمزة النون لان الالف والنون بمنزلة الف التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي
وان كانت اصلية سلمت ولا تقلب لان الهمزة اصالتها مانع نحو قراءي في قراء وهو الرجل الناسك منهم من يقلبها واوا استثقالا لاجتماع
ما لا في الاصل وكانت بدلا من حرف الالحاق نحو علباء او كانت بدلا من اصل نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة فيجوز فيها التحقيق والقلب
السلامة والقلب واوا وفيهما فتقول كساءي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل وعلباءي وعلباوي بالقلب لمشابهتها الف التانيث التصحيح
لشبهها بالاصلية والعليا مستعمل النحو والهمزة فيه مستعمله بالقلب لانها في الالحاق بمنزلة حرف اصلي ولا يجوز الا في الاصلية على خلاف الترتيب
المذكور في العلم المركب بحذف الجزء الاستثقال النسبة الى كلمتين بما يحذف من التانيث كما حذفوا التانيث اذا كان التركيب ساكنا كتابط شرا
النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا او معتلا كبعلبك ومعدي كرب في النسبة الى بعلبك ومعدي كرب وانما يخرج الياء
من بعيده على حالها وقبلها واو الانب اذا حذف الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا والياء المنقوص اذا كان ثالثا تقلب واوا التصحيح القلب
وما اشبه ذلك والادغام كما تقدم في النسبة الى عم حسنا او حرا احد هما ذكره الموضع بعد الناظم من الاقتصار في النسبة على الصدر وهو مقيس
ان نسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثاني فينسب اليهما معا من الاول معا فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختار ابو حاتم واخرون وانشد
السبلخ ابوه حرا واسم هرمز بفضله على الامير الرزق وينسبها الى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي
ومعدي كربي قال ابن بيتي من جزئي المركب اسما على فعلل فتنسب اليه فالوا في النسبة الى حضرموت حضرمي او اضافيا كامرئ القيس بكسر الراء اتباعا لكسرة الهمزة
بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء في النسب الى امرئ القيس مثل مرئي شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال
ذو الرمة هجو امرئ القيس والمرئي شبيه بهما تعقد باسرة وما ادراك ذهب احمد بن حبيب الى القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب الاضافي
كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود فيقول بكري وكلثومي وعمري
وزبيري وربما الحقوا بهما ما خيف فيه اللبس كما يقال في النسب الى عبد الاشهل الاشهلي وفي النسب الى عبد مناف منافي فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما ان
لو عكس ذلك لادي الى العجز ونسبوا الى الصدر ها وقالوا عبدي في النسب الى عبد ونسبوا الى عبد عز وجل ام الاشهل صفر لم الاضافي اسم صنم والحاصل ان المركب
الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية الثاني ابن وصدره بعجزه الثالث ما خيف اللبس عند حذف عجزه وما سوى هذه المواضع فالمركب
ينسب الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه والمحفوظ منه الى عبد شمس وعبد القيس مرقسي وعبشمي وعبقسي في النسب الى تيم اللات وعبد
الدار وامرئ القيس وعبد الكتاب وعبد القيس وعبد شمس وفعل اذا نسب الى ما حذفت عينه وصح لامه ردد منها وجوبا في مسئلة واحدة نحو
ينسب الى ما اصلها التشديد فخفف نحو وغيرها الساكنة مسمى به فان انتسب اليه قلت ربي برد العين الساكنة ولا تحركه لثقل الفك اجماعا
اذا نسب الى ما حذفت لامه ردت منها وجوبا في مسئلتين احدهما ان يكون العين معتلة كشاة اصلها شوه بسكون الواو كصحفة ثم الواو
الهاء لانفتاح ما قبلها بقلبت الهاء واو ثم قلبت الواو تاء عوض منها التانيث قيل قولهم في تكسيره اشباه بالهاء وقلبت الواو الفا لانفتاح ما قبلها و
التكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسب الى شاة رددت لامها فقالوا اختلفوا في عينها هل تبقى على فتحها العارض فيتم اللفظ الى سكونها الاصلي
فذهب من القلب لغا نهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شائي على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد ذلك محذوفها الى
سكونها بل يبقي العين فتقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن فحو شوهي بسكون الواو ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها
الى سكونها الاصلي فيمنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبرد السماع قالوا في النسب الى شاة شائي وحكى عن ابي الحسن انه رجع في كتاب الاوسط الى مذهب
سيبويه والمسئلة الثانية ما بعد لا مرات يكون اللام في لغة دية فتقول كاسبوان او في جمع تصحيح المونث كسنة وسنوات في لغة غير اهل الحجاز او

باب النسب

اوسنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب اقوى على
الرد لانه محل التغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووي
باتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون
والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت الفاء وقلبت اللام الفا وفي النسب وذلك هي ذوي بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي لامرين
اعلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو قياس كقولهم ذاتا مال الاعين والالف ذووي من ذات
عين منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في مسلمتان وانما تحذف العين حال التكميل واعلت حالة النقص لئلا يجتمع اعلالان
في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى
ابن بنوي اذا اردت حذف وفي قولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات محذوفة التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع
رده في النسب وسره اي حكمة رد صيغة المونث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة
فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثلاثي بالثلاثي فوجب ردها اي صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء
في النسب الى مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تجتمع تاءا التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء فيه وان
كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمونث وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء
التانيث ويجذبها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء فيجمع بينهما وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقيها وهما على حركتهما ويقول فيهما اختي وبنتي
محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا
نحو فتاة وقناة ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم
عاملوا صيغتها مع تاء الالحاق معاملة غيرهما مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء
فيه ثم جمعوه بالالف والتاء من بنتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل ان ينسب الى
هنت وهنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه
بخلاف النسب فانه اذا حذف التاء فيه يلتبس المنسوب الى المونث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان التاء
في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما يثبتان وصلا
ووقفا على صورتها وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم
الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة ايضا فتقول ابني او بنوي كما يقال في ابن ويجوز رد اللام وترك همزة الوصل وهو ما صحت به ولم ترد لامه
في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض عنها تاء التانيث تقول يدوي بردالمحذوف وقلب
الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدي بغير رد المحذوف ودموي بالرد والقلب ودمي بغير رد وشفهي بغير رد وشفهي بحذف الياء ورد الهاء المحذوف
وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة
نحو فيها هي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب
ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء
الى اصولها واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين
وضعفه الجاربردي واما شفة فنص صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فباقي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش
من الرد الى السكون الاصلي وعدمه وتقول في ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت
بنوي وسموي باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي برد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة والمعوض وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي
وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لانه فعل وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمي وابني وبنوي ولا
تقول ابنموي لما ذكر على الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسب الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتهما اي الفاء او العين وجوبا
في مسئلة واحدة وهي ان يكون اللام معتلة كري تلما واصل يري يرءي نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهي كل لون يخالف معظم
اللون واصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التانيث فتقول في النسب الى يري علما يرئي بفتحتين
على الياء والراء فكسرة قبل الياء ويرد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرئي بفتح الياء
والراء والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاي فيجب حذف الالف لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها ويقاس قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وقبل
الالف اويرءوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف برد الساكن الى اصله فاذا
رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير يرئي بوزن جرجى والمقصورة اذا كانت الفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كجمزى يجوز في الفه

وبحان حذفتهما وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوى بكسر الواوين وفتح الشين وذلك لانك لما رددت
الاولى ... بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهة توالي
الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا وتقول
على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا
لزوم لمنع الرد في ضرورة المذكور من الوجوب وتقول في النسب الى سه بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر وعد مما حذفت
فاؤه واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهو التاء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث بدليل رجوعها الى الاصل في استاه
جمع سه والوعد بفتح الواو بغير تاء سهي بلا رد لا ستهي برد العين وعدي بلا رد لا وعدي برد الفاء لان لامهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين
ما حذف منه اللام وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهي اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة ولم يرد هذا ردا للفاء المحذوفة
والا لوجب ان يقول وعدي بل هو كانه عوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسبة فزدت عليه من جنسه
مثله فتقول في لو وكي علمين لوي وكيي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احدهما في الاخرى وتقول في لا علما لاء
وذلك انك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من التقاء ساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن
قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما مر وتقلب الثانية
واوا لئلا تجتمع الياءات وان كان واوا ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع ولائي او لاوي لما تقرر ان الهمزة اذا
كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زيدت الهمزة من اول الامر فانه يقول لائي
لا غير ولا يجوز لاوي ... فراوي قال ابن الخباز كما تقول في النسب الى دو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية دوي وحو بفتح الحاء المهملة
وهي القبيلة والكساء بالمد دوي بتشديد الواو وحوي بفتح الحاء وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر
على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه
الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما يرجع
لامه في التثنية كاب واخ وما يرجع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة ...
الثنائي الوضع خارجة عن ... والله اعلم **فصل** وينسب الى جمع التكسير الدال على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها اسم جمع لا مفرد من لفظه او له
فالاول كقيمي وركبي والثاني نحو قومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد
او لكونها اسم جنس كشجري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول لم يرد كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل
قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس
فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قال المحقق الجاربردي في الترشيح او لكونها جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد الفرق من الناس
الذاهبون في كل وجه او له واحد ولكنه شاذ كمحاسني جمع حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه
بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه
واما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسبة اليه على لفظه
من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قال الرضي في التسهيل ومثلوه بالفراهيد
بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبة الى واحده لامن اللبس
اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من يحمد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا قيل
فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود واذا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر
الى مفرده ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من
النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى
فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما
فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمري احمري او حمراوي وذلك لان حمرا جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه
وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر الى المفرد
ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وتمارات فان نسبت الى تمرات قلت تمري
بفتح الميم وان نسبت الى تمارات قلت تمري بالسكون **فصل** وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك
غالب في الحرف فيجيء فيه كثيرا كبزاز لبياع البز ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعلاج لبياع العلج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب

ما اشار

ما اشار اليه بقوله وشذ ثوري وهو بائع الثور ... الكتان ... فيطعمه وليس بذي سيف وليس بنبال اي بذي نبل بدليل ما قبله فاستعمل فعالا
في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم على ذلك ان النفي منصب على المبالغة
فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثلة ذلك كثيرة ومع ذلك فقال سيبويه غير مقيس فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه
ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار ولا لصاحب الشعير شعار انتهى والمبرد يقيس هذا او بصوغ المنسوب اليه على فاعل او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا
فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاس اي ذي كساء لحلة والثاني كطعم اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال
الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه في كتابه اي ولكني نهاري اي عامل بالنهار والله اعلم **فصل** وما خرج في النسب عما تقدم من
هذا الباب فشاذ وذلك ثلاثة اقسام احدها بالتحريف فقط كقولهم اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة
بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو ورباني
وفوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قال الطاهر بن احمد القزويني والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى
البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس وحروري
بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوي و
شتاء وشتوي وخريف وخرفي بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انف واناني والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب
فقط نحو طائي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى طي وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب جاري نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما
الانسان نحو حيري والتاسع بنوع ما يسمى التغيير نحو اميتي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب اقتصر الموضع منها على اربعة
احدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين اموي وبصري فالاول كانه منسوب الى المكبر وهو ام والثاني كانه منسوب الى البصر وهي حجارة بيض
توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول للتفرقة بينه وبين الدهري
بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو
بدوي ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثل له بمثالين جلولي وحروري فحذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور **هذا باب الوقف** وهو
قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري اي بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابله
الابتداء والابتداء عمل والوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام
النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا الاسكان المجرد والروم والاشمام وابدال الالف وابدال تاء التانيث هاء وزيادة الالف
والحاق هاء السكت واثبات الواو والياء او حذفهما وابدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل
وحذف واسكان وبعدها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون
غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فالمعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا
الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فالارجح اللغات الثالثة واكثرها ان يحذف تنوينه
بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة
كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح
اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث ان اللين في الالف يقابل الغنة في التنوين
فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء
زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف
بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة
اقوال احدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى وقفت عليه بالالف التي
هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا
مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم وقيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا
ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي
عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها
ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف
وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على ما مر
السابق وشبهوا اذن بالنون فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب

الاحوال

وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختار ابن عصفور في شرح الجمل بعض على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر لاجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا
على الوقف في نحو لنسفعا واذا بالالف لكن في حواشي مرعان على الكتاب قال عامل الناس يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة ان وهي
بل اشبهها بالاسماء قال وهذا قول الحسن وهو قول المبرد في الكامل وهذه حجة وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذ ما يستقبل
ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان
كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف لخفتها كرأيتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا
حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرأيته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء
وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي او زائدتان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول و
المازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتحصنهما بالحركة عن الحذف
بل يسكنان في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا
من ان يكون ما قبل الهاء ساكنا ثابتا او محذوفا للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاخيرين واثباتها نحو منه وعنه وعليه وعليهي ولم يدعه
ولم يدعهي ولم يره ولم يرهي وارجه وارجهي قال الشاطبي [illegible] لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في ضرورة
يجوز [illegible] باثبات [illegible] في مسئلة الضمير المرفوع والمجرور [illegible]
في لفظ [illegible] قال الرضي في الحواشي [illegible] والارجاء النواحي والتشبيه [illegible] فحذف المضاف وعكس
التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل و
الى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى
ما قبلها اختيارا كقوله [illegible] اراد اخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز
القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى بالفاء
والقاف او بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما
يوفي ويوعي فحذفت فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد المسئلة
الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر بالكونه اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعى فنقلت الكسرة
وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لام في الوقف
لما ذكرنا من الاجحاف بمن حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد الياء اقتفي المسئلة الثالثة
ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول
بالف التنوين وفي الثاني بأل فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يجب حذفها
فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي (وجاز حذفها)
ومررت بقاضي باثبات الياء ورجحه يونس وبذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح
في غير المنون وهو المقرون بأل الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب
اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من
قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت في المنون حالة الوقف ان الياء انما حذفت لاجل
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام
بعد حذفها وحجة الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما يسقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما يسقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي
فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جواري
نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه اذا زالت
الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** ولك في الوقف على المتحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة
اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني وهذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة
ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خفا وخفيف وناقشه الموضح فقال انما هو راس جيم
او راس ميم وكلاهما مختصر من اسم الجزم والظاهر انها راس حاء مهملة مختصرة من استراحة لان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة
صفر وهو الذي لا شيء فيه من الحركة وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما راوها بغير [illegible] ظنوها دالا ويتعين ذلك السكون في الوقف على تاء التانيث اذ لا يبدل
هاء فيها الا [illegible] والوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اسماع الصوت بالحركة فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قال الجاربردي

ولا يختص

باب الوقف

ولا يختص بحركة بعينها بل يجري في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفراء في منعه اياه اي الروم في الفتحة
واكثر القراء السبعة على اختيار قوله وافهم ابو حيان المنع لانه يشبه التنوين فيفضي الى تشويه صورة الفتح وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته (صورته كذا)
الوجه الثالث ان يقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم وروى الاشمام عن بعض
القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته الاشارة الى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان
تضم شفتيك بعيد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين
دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو بتحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والاشمام روما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صوت يكاد الحرف
يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصيرون لا الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته واشتقاقه من
من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل
حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته راس
شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن احد من القراء الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهي لغة سعدية
وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة
كخطاء ورشاء لان الهمزة لا تدغم ولانه غير [illegible] في موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولا تاليا لسكون كزيد
وعمرو لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذي قبل الاخير والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة وورد بان
الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان متحركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كما اثره بعضهم وهو ابو عمرو وتواصوا بالصبر نقلا
الكسرة الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثابي زمر بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت يخرجه من طرف اللسان
وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله فدكي بن اعبد المنقري وقال ابن سيده انه
لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد في حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس اذ جد النفر بالفاء المضمومة وبالنقر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل او مقدام او مشهور انتهى وتنقل غير المهموز شرطه
خمسة امور بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان
(تحريكه) المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال
وان لا يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله
المرادي وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله
لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى ومن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان ما قبل الاخر متعذر التحريك ومن هذا
احترز بقوله ان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انسان
والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول و
الياء المكسور ما قبلها في يبيع تستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة
لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفر حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة ولم يبال بذلك
النقل الكوفيون في الفتحة والاخفش طرد الباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله
وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو عز وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهو ان لا يكون الحركة فتحة
وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله الذي يخرج الخبء منقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير
نقل وجدت استثقالا واضحا ولو ابدلت الجلالة بالكل او في الملاء ويجوز النقل في نحو هذا ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بضم
اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب ومن لم يثبت في اوزان الاسم فعل بضمة في اوله وكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن
الفعل في نحو يقفل في قولك مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير مررت بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجيزه في بطء من قولك مررت ببطء لانه مهموز وهذا (لم يجز)
النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء
بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مبتدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف
فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقلوا لا يحذفون الهمزة لانه ايثار للهرب من اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من ان
ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو
ورايت البطا ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلمنع دخول
عليها الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا هبصه حتى اتاه قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي انها

تنقل

قد اضربه ضربة في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة **فصل** واذا وقف على تاء التانيث
التي رسمت تاء وسلمت من القلب هاء ان كانت متصلة بحرف كثمة وربة ولعلة ولات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس واما قول ابي حيان
واما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات شايع فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه او فعل كقامت وقعدت
وانما التزمنا التاء في الحرف والفعل خوفا اللبس بالضمير في قولك زيد وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت
رجلا بضربت ثم حقرته قلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما
سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جيء بها للتحويل بنا الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها
وابدالها هاء ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا
الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة
بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم
ها جعل ان لم يك بساكن صح [illegible] كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من جمع
تحقيقا او تقديرا [illegible] وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع حقيقة كعرفات
واذرعات فانهما جمع [illegible] تحقيقا وعرفة [illegible] والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في
التقدير جمع هيهية [illegible] واصلها [illegible] فعلات والاصل فعللات ثم سمي بها الفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد
[illegible] الوقف [illegible] بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في
جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تبدل من الواو كما في
[illegible] علامة التانيث [illegible] فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة
بالواحد [illegible] في الوقف ولم يبدلوها هاء [illegible] بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره من الوقف بالابدال هاء
[illegible] فلم يرب عن طي ابدال تاء الجمع هاء تشبيها بتاء التانيث [illegible] الكسائي والبزي
هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن فتحها وقف عليها بالتاء والهاء وفي البحار [illegible] فذهب بات
[illegible] وقف عليه [illegible] مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب [illegible] اسم للفعل فلا [illegible] وجمع وانما ذلك اشبهها بتاء
[illegible] الاصلية نحو وقت وبيت
هذا [illegible] سيبويه [illegible] التانيث [illegible] بالضمير [illegible]
الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بتركها بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت
من بعدما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل
في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل ابن جني وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها
لها بتاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم واختلف في ذات من نحو
عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تا تانيث
فتقول ذاه قال الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى **فصل** ومن خصايص الوقف اجتلاب هاء السكت
للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها
ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل المحذوف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه فالحاق هاء السكت فيهن جائز ومنه اي من الحذف للجزم
لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو بدليل سنوات وقيل تسنى قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف الجازم ثم الحقته
هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على لغة الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون
واما على القول بانه من الحما المسنون [illegible] ثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهية اجتماع الامثال كما قالوا في مثل تظنن تظنى والاصل تظنن
[illegible] والهاء للسكت والفاعل في الجمع ضمير مفرد مستتر عايد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى
[illegible] تينا او عنبا وشرابه [illegible] او لبنا [illegible] الحذف لاجل البناء كما في فعل الامر على قول
[illegible] والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر
[illegible] ابن ذكوان [illegible] وابن هشام [illegible] السكت في ذلك كلها لا واجبة جائزة تقول اذا وقفت لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه واغزه واخش
[illegible] سيبويه [illegible] عيسى بن عمر [illegible] والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها [illegible]
[illegible] بسبب الوقف [illegible] الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون

الفعل

الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه عه بحذف فائه ولامه كقضاء عن المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا
يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم وغيره في النظم تبعا لغيره وكذا يجب هاء السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زايد نحو لم يعه
انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على لم يك ومن تق بترك الهاء خوفا الالتباس بالضمير
المنصوب على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشتركا في الالزام فما كان جوابه فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت
البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عم وفيم والمجرورة
بالمضاف نحو مجيء م جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام
ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل سالت عما سالت عنه او عن مثل
ما سالت عنه فانهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فانهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية
متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست متطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شئت لغة نحو سل
عم شئت فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض
لما الاستفهامية اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه وجبت الهاء ان كان الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبما اي بمه
السكت قرأ البزي بخلف عنه والفرق ان المجرورة متصلة بحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء واما المضاف فيستقل بفائدة
في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت
فسلم في المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس
حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال مجيء ما شئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام
البيتين الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب فهذه ثلثة قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما
يشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق السكت وذلك المستوفي لها كياء المتكلم وكهي وهو فيمن فتحهن في الوصل وككاف الخطاب هاء مر
فانك تقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال
حسان الشاعر الصحابي رضي الله اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي
ومن في مثل غلامي جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه بالحاق الهاء لانك لا تجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه
في تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلانه لجيء بالتاء حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة
الاعراب يعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض وضعف الحاق الهاء ونحو المثنى والمجموع على
حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضايع وغلط ابن خروف ولا تدخل هاء السكت في نحو اضرب ولم يضرب
لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم فالحركة فيهن
شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من
من علة فلحقت ما بني بناء عارضا فان علة من باب قبل وبعد قال الفارسي وللناظم فيه بحث مذكور في باب الاضافة قوله لا اظلله وارمض واضحى مبنية
للمجهول وقبل الهاء في علة بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه بني على حركة
لمشابهته المضارع في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاءني زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب
زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة
والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده ويمتنع ان حصل لبس نحو
نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بناء البيت مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجردا ومع الروم
والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى عدمه كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول
وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهديهم اقتده قل باثبات هاء
السكت في الدرج فيهما والتي بالنظر في الاول وقل في الثاني لبيين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة اربعة بابقاء ثلاثة ونقل همزة اربعة اليها
ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رويه كلمة في الكتاب وربيعة بن صبيح كما قال ابن سيعون لقد خشيت ان ارى جدبا في عامنا ذا بعدما اخصبا بتشديد باء
جدبا وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقضبا اصله القضب بتخفيف الباء الموحدة فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا
خالد بالتشديد ثم اجرى الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله وربما اعطي
لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم **هذا باب الامالة** وهي مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من
مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتقرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينهما [illegible]

الكسرة

الكسرة فان كان بعدها اى الفتحة الف هبت الالف الى جهة الياء فتصير الالف بينها وبين الياء كالفتى بالامالة الفتحة والالف والاكثر بعد الفتحة الف فالممال
الفتحة وبعدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث ام لا كنعمة وسمى بالامالة فائدة وحكم وعلل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع
لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا
واستعلاء فاذا امدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة
فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط وقد يراد الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سياتى واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم
كل ممال لانه الاصل اذ الالف لم تمل كانت حقيقية فاذا اميلت تردد بين الالف والياء والاصل فى الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره قال الجاربردى
واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وياتى التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع
قليلة واما الاسباب التى تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف عن ياء متطرفة فى الاسماء والافعال مثاله فى الاسماء الهدى والفتى ومثاله فى الافعال
هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبى المقرى وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت
اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب بالنون وهو المسن مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم فى تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون نحو داوان
من لم يسمع يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قال الشاطبى النحوى وانما اميل نحو فتاة مؤنث فتى ونواة وان لم
يكن الالف طرفا فى اللفظ لان تاء التانيث فى تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهى وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما والسبب الثانى كون الياء
تخلفها اى الالف فى بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بلام من واو والف ارطى مما كان زائدا للالحاق والف حبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان
بلام من واو فى الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها فى بعض التصاريف كالتثنية والجمع فى الاسماء والبناء للمفعول فى الافعال كقولهم
فى التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفى الجمع ملهيات وارطيات وحبليات وفى البناء للمفعول غزى وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم فى النظم وغيره
ان امالة الف تلا فى والضحى اذا تليها المناسبة امالة الف جليها وقوله فى شرح الكافية وقول ابنه فى شرح النظم ان امالة الف سجى لمناسبة الف تلى بل امالتهما
لان ذلك اذا بنيتهما للمفعول قلت وسجى بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادى عن ذلك
لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى لامالة نحو دعا مما الفه عن واو لو يسبق الثراء يعنى بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه
ما جاور الممال فلما اما لوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعى الى امالته عندهم انما هو التناسب فالهنا بجواز الامالة فى نحو دعا وغزا
لانه يؤول الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا
على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف فى بعض التصاريف ما رجع عن الياء تخص بلغة شاذة او رجع الى الياء بسبب
ما يخص الالف لحرف زائد فلا يمال شئ من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصى وقفا المنقلبة عن الواو الى الياء
فى قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم حيث يقولون عصى وقفى بتشديد الياء فيهما والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما با
لسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والثانى وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ما يخص الالف لحرف زائد كرجوعهما اى الفى عصى وقفا اليهما اى الى الياء
اذا صغرا عند الجميع فقيل عصية وقفى بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو فقيل فى ياء التقدم وقلبت ياء لممازجتها الياء التصغير وهى حرف زائد والممازجة
المخالطة والمجاورة او جمعا اى عصا وقفا على فعول بضم الفاء فقيل عصى وقفى بتشديد الياء فيهما والاصل عصوو وقفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع
واوين فصار عصوى وقفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم
الياء من القلب واو ثم كسرت فاؤهما اتباعا للكسرة عينهما وقرء الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى اصله فالياء الثانية المدغم فيها
هى الف عصا وقفا وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهى حرف زائد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده
الى التاء المثناة فوق الى فلت بكسر الفاء وفتح العين سواء كانت تلك الالف منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثانى نحو هاب
ام عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وخفت وهبت وكدت بكسر الفاء فى لغة الجميع ومت
فى لغة من قال مت بالكسر فى الميم بحذف عين الفعل فيصير اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما فى هبت وخفت وكدت ومت
واما بطريق التحويل كما فى بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم نقل الكسرة فى الجميع الى فاء الكلمة وحذفت العين لالتقاء
الساكنين وقيل فى باب العين لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف
المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال وعن واو مضمومة نحو طال فى لغة الجميع ومات فى لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت
ومت بضم الفاء فيهن اما فى قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال فى لغة الكسرة ولا تمال فى لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف
قبل الياء المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته وذكره ابن الدهان ومثله بايعه وقد اهمله الناظم فى النظم وسيبويه والاكثرون وذكره فى التسهيل فقال او
متقدمة على ياء تليها السبب الخامس وقوعها اى الالف بعد الياء حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها
الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة عنها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجاءت بينه والاول اقوى لان انخفاض الصوت

بالساكنة اظهر فى المحرك لقربها من حيز المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما الهاء نحو دخلت بيتها وشرطان لا تفصل بين الياء
والهاء بحرف مضموم نحو هند لنع بينها قال الموضح فى الحواشى السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها
اى الالف بعدها اى الكسرة منفصلة اما بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف فى الاول التاء وفى الثانى اللام او منفصلة بحرفين
كلاهما متحرك واحدهما وهو الثانى هاء واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بكسر الشين
المعجمة وهى الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات وهى الناقة العظيمة دون رايت عنبا الا على وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالهاء
نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلثة احرف ساكن وهاء وغيرهما وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة
الساكن والهاء ان يكونا بمنزلة حرف واحد متحرك غيرهما وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسى فى الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة
للكسرة السابقة لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول النظم فدرهماك من يمله لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب اذا
لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اما لوا لتناسب بلاداع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف فى كلمتها او وقعت فى كلمة اخرى قد تجاورتها
قد اميلتا اى الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذى وقعت فيه الالف بعد الف فى كلمتها وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرايت عمادا
وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت بسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم فى المثال الاول والتاء فى المثال
الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثانى وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد الف فى كلمة اخرى
وقد اميلت بسبب كقراءة ابى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما فان رعاية التناسب فى الفواصل
عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة بسبب اما ان تكون سابقة على الالف التى لا سبب فيها او لاتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما
فى عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت اتية بعدها فاما ان يقع ذلك فى الفواصل او لا فان وقع فى
الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى يمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن فى الفواصل فلا يمال ولذلك اذا اما لوا فتحة ذال بحاذر لكسرة رائه لا يجيزون امالة الفه
مع انهما فى كلمة واحدة فكيف اذا كانا فى كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فثمانية ايضا لعدة الاسباب وهى الراء غير المكسورة
واحرف الاستعلاء السبعة وهى الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما
تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلى الى الحنك فلو اميلت الالف فى صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو امالتها فى هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى
اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجئ واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذى فيها
بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثانى اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت
السبب المتقدم فى الاول والمتاخر فى الثانى او بعدها وتكون مضمومة نحو هذا حمارك ورايت حمارك وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة
المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة فى منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اى بالالف نحو صاع وضامن و
طائب وظالم وغائب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وغلاب
من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة فى التقدير بعد الحرف فتناسب
صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتحة تقوى المستعلى من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكل حرف الاستعلاء الساكن بعد
كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهى التى لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما باشرته وهو
ساكن تدرت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء
الساكن بعد الكسرة المؤخر عنها اى عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة وحاطب وساطل بالحاء المهملة فيهما وناطف او منفصلا من الالف بحرف
واحد كنافق ونافخ وناعق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخى الاستعلاء والمنع بالمتاخر
المتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا واطلق فى المتاخر وسبب ذلك ان
التصعد بعد التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التى يكفها المانع ان لا يكون سببها
كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلب
منها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرتان فى الفيهما فان السبب مقدر هنا وهو الكسرة او الياء
لكونه موجودا فى نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر فى اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لان اى السبب الظاهر اما
متقدم عليها اى على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكائن فى نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو
خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وحاق وزاغ مع تاخره لان السبب معطل فى نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما فى نحو
جاد من جدت فى الامر وجواد جمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز
امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما فى خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المقدم متاخر عن الالف **مسئلة** ويؤثر مانع الامالة

فان منفصلا فى كلمة اخرى مستقلة بنفسها كالو كانا فى كلمة واحدة وهذا المنفصل اما ان يكون منفصلا بالا نفصال غير حاجز نحو منا قاسم فلا تمال الالف لاتصال المستعلى بها
اللسان اذا هبت فهذا مثال ما هبت بفاصل وتارة ينفصل بينهما حرف واحد نحو منا نفل وبمال قاسم فهذا مثل قولك مناعق وتارة ينفصل بينهما بحرفين نحو
بينها سفينة فهذا امثل قوله مانشيط قاله الشاطبى ولا يؤثر سببها اى الامالة الا متصلا فى كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو ان قاسم
لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف فى كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف فى كلمة والكسرة فى كلمة اخرى هذا تلخيص
كلام الناظم وشرح الكافية وابنه فى شرح النظم وعليهما اعتراض من وجهين احدهما فى التمثيل وثانيهما فى الحكم وذلك انهما مثلا بانى قاسم مع اعترافهما بان الياء
المقدرة فى انى المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها مانع لما تقرر من ان شرط الامالة التى يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء فى هذا النوع
لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض
الثانى ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره مما يقتضى لما ذكرا من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال
ابن عصفور فى مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة وموانعه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال لا ان امالة المتصلة كانت مادة اقوى وقال ابن
واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا انها اميل للكسرة عارضة نحو بمال قاسم او انما اميل من الالفات التى هى صلات الضمائر نحو اراد
ان يضربها قبل انتهى يعنى لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص يخرج وفرق فى الحكمين وقع فى شرح الجزولية لابى
عبد الله المنفرى بالنون والفاء والزاى ولولا ما فى شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال لابى احمد بالامالة ولابى قاسم بترك الامالة
لحملت قوله فى النظم للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على ما بين الصورتين المذكورتين فى كلام ابن عصفور والمنفرى وهما اميل للكسرة
العارضة وما اميل من الالفات التى هى صلات الضماير لا شعارقد بفعل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فى عرف المصنفين بالتقليل وانما
اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب لم يخرج عنه الا بسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء
المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلى ويمنع الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكان الحرف منها فى تقدير حرفين وكان الكسرة فيها
فى تقدير كسرتين فيكون احدى الكسرتين فى مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل نحو على ابصارهم غشاوة واذهم فى الغار مع وجود الصاد فى الاول والغين
فى الثانى واميل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اى القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرف الاستعلاء
والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة فى ذلك كله متصلة وبعضهم اى العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة فى كونها يمنع الامالة وسمع
سيبويه الامالة فى قوله وهو ساعة النقامى يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر عوالله يعنى عن بلاد بن قادر بينهم حرون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل
بين الالف والراء المكسورة بالدال **فصل** تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها ان لا يكون الفتحة فى حرف ولا فى اسم يشبهه
لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل فى الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التى هى من اسباب الامالة ولا يمال
بلى على الرجوع الى الياء فى نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيهما فى نحو اليك واليه وانما
امتنعت الامالة فى هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضى لها لكونها حروفا فلو سمى بشئ فان كانت الفه رابعة كالى املتها لان الالف الرابعة
فى الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى واله يجز امالتها الا ان التثنية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء و
لذلك تقول فى تثنيتها علوان والوان قال الجاربردى ويستثنى من ذلك اى من الشبه للحرف ها للغائبة ونا للمتكلم المعظم نفسه او معه غيره خاصة
فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة او ياء نحو ان يضربها ونظر اليها وانما ما لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء
مفصولة بحرف فلذلك كرتها مرتين واما اما لتهم انى ومتى من الاسماء المبنية وبلى من حروف الجواب ولا النافية فى قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين
عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المجوز للامالة لان الالف فى غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شئ فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء
ولا قبلها كسرة والذى يسهل امالتها انابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثانى من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها الراء بشرط
كونها مكسورة وكون الفتحة فى غير ياء مثناة تحتانية وكونهما اى الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان يكون الفتحة
فى حرف مستعل نحو من المطر او فى راء نحو بشر او فى غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء مثناة تحتانية نحو عمرو وزاد المرادى او بمكسور نحو اشر
بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من عمرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة
ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء
لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادى والتحرير ان يقال تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها
او منفصلة بمكسور او ساكن غير ياء ولم يكن بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم فى النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على اما لتهم فتحة الطاء
من قولك خبطت رباح بكسر الراء وذكر انه يجوز امالة فتحة العين فى نحو ابرد والراء فى ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه
والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء فى الوقف خاصة كرحمة
ونعمة وانما اميلت الفتحة قبلها اى قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالفه اى بالف التانيث المقصورة لاشتراكهما فى الحرف

ونيفي

وشذ فى تصغير علوى فى الفتح وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق فى ذلك بين
هاء التانيث وهاء المبالغة ومن الكسائى امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا تشبيها بهاء التانيث فى الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع مطلقا قاله ثعلب
وابن الانبارى فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها او بقرا ابو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى وفى غالب المنع وذا قاله ثعلب وابن الانبارى وليس بصواب كما بينا
وانه اعلم **هذا باب التصريف** وهو فى اللغة تغيير مطلق وفى الاصطلاح تغيير خاص فى بنية الكلمة لغرض معنوى او لفظى فالتغيير
جنس وباضافته الى البنية وهى الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل العوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض
المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر
الى الفعل والوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب
وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة فى الوصف والتغيير الثانى اللفظى كتغيير قول الى الاجوف وتروحن الساقصر
الى ثلاث وغزا انقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال فى اتقى والحذف فى قل والادغام فى رد وتكسير التصغير والتكسير والنسب الوقف
والامالة فيعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها فى علم التصريف وهو اولى ولهذا بين التغييرين بالغرضين المذكورين
احكام كالصحة وهى اعراب الحروف على وضعه الاصلى كالياء فى بياض وابيض والواو فى سواد واسود والاعلال وهو تغيير حرف من وضعه الاصلى كقلب الياء
فى باب وانات وموقن وبايع وقلب الواو فى قام واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر نحو جبيم بالقريب وتسمى معرفة تلك الاحكام
علم التصريف وانما سمى هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يتصرف الرجل فى امره اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلب
وتحولات من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة فى الالفاظ العربية كما تقدم فى الغرضين فهو
من باب تسمية الشئ باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة فى اللغة العربية فلا يدخل فى الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل كما قاله
ابن جنى وان كانت متمكنة لان التصريف مختص بلغة العرب ولا يدخل التصريف فى الحروف لانها اى الحروف الاصل موضوعها وضع الاوزان لا يتصل
بالتاء والعين واللام ليعلم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اى اشبه
الحروف وهى الاسماء المتوغلة فى البناء كالضماير واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة وهى التى تخلف
اسمها الاستلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحرف فى الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه
من ذلك مجيء الحذف فى سوف والابدال فى حاء خرعبا وهو ان عثار الحذف والابدال فى لعل والتصغير فى ذا والذى وفروعهما والابدال فى لام عسى والحذف فى عين
ليس عند اتصال تاء الفاعل فلذلك اى لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف
واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك فى الوضع على حرف او على حرفين الا الحرف كباء الجر ولام الامر فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان على حرفين
وما اشبه الحروف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات
ولكن ذكره توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع فى الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل بعضه نحو يد ودم بحذف لاميهما
فى الاسماء ونحو ق زيد بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف عينهما فى الافعال وفرع على ذلك **فصل** ينقسم الاسم المجرد من الزوائد واقله ثلاثى كرجل
لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه لانه يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما
تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافى مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة
والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى وغايته الخماسى كسفرجل وبينهما اى بين الثلاثى والخماسى الرباعى كجعفر ولم يجيزوا اسداسيا لئلا
يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه واقل ابنيته كقتال وغاية سبعة كاحرنجام وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلة كثيرة بلغت فى قول بعض
ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد عليه الزبيدى نيفا وثمانين مثالا وذكرها الاليق بهذا المختصر والاشتغل بها وما للاختصار بل ذكرنا الكلى الزيادة حفظا
للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام
وما بعد اللام ولا تخرج من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد
اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينها الفاء والعين نحو اعصار وبينهما
العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو ... وبين العين واللام نحو خفيفا
وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلالم وبعد اللام نحو عنفوان والجامع
ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب مصدر اشهاب وابنية الثلاثى المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضى ان يكون
اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول ... ولا يسكن لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن ممتنع فاحواله ثلاثة وهى الحركات الثلاث الفتح والكسر
والضم والحرف الثانى يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول فى اربعة احوال الحرف الثانى خرج من ذلك اثنا عشر بناء
واما الحرف الاخير فلا عبرة به فى وزن الكلمة لانه حرف ... الاسماء والافعال ... ويسمى ... كقمعد.

بغنم وكسر عضد بطع بعجمة تضم حبر نكس بكسرة فسكون عنب نيم اي منفرق بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو بضم فسكون صرد حطم بضم ففتحه
دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبدا بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم
ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابي السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء
ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها قيل اتبع الحاء من الحبك
للتاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرء الحمد
لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ فيها الحبك بضمتين والحبك بكسرتين فركب هذا القارى
منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة ولهذه وجهه
الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد نطقه
بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم
قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين ايضا لما مر من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة
اسم جنس للاست بانهما ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم منقول لا في الرئم لانه اسم جنس
والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس ولا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل
في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو
قليل وعلى القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دائما على الاول وغالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح
الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة
كخرمل للمراة الحمقاء ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما كفطحل بالفاء والطاء والحاء المهملتين
لزمن الطوفان ومنه خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه
الحق بالوضع العربي وصفة كهبرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد هبلع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد الاخفش
والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل
ذكر الجراد والجسم السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استثقالا للضمتين في بناء ليس بينهما
حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء وجرشع
بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ودبال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد
براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم
الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية الا الضم بالرفع على البدلية عن فاعل يسمع وللخماسي اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما
كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وسمحطل للطويل وسبحطل للشيء الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس للحشفة
الذكر وصفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال السيرافي وقيل للانثى العظيمة وقيل للارنب هذا الوزن الاصغر
وانا القهبلس المراة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كقرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير
يقال ما عليه قرطعبة وصفة كجردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما كخبعثن للاسد وصفة كقذعمل بضم القاف وفتح الذال
وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وفعل مضموم
الفاء مكسور العين متفق عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من انحصار جميع وزن الرباعي والخماسي هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زاد حرفه على ثلاثة ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى
الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قال الشاطبي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او
وسطه كظريف او فيهما نحو محرنجم او في اخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام
وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة للغليظ الضخم اصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع محركات
في كلمة والحذف الان بعرض عارض كزيادة ونقص بالانفصال نحو يجزو او بتغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب
بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال وبكسر اوله في نحو خرنفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء والعين المهملة الغليظ الفاسد وكتغيير مكسور
الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة وبعدها ضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد [illegible]
السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة والسين المهملة [illegible] بضم الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة والشين المعجمة نوع من [illegible]
لا [illegible] في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني **فصل** [illegible] من الزوائد واقل ثلاثة كضرب [illegible]

فما كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة

باب التصريف

ورد نحو ابي فعل مزيد فيه واقل اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد
الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث
فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وهو افعنلل كاجرنمز واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها
ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا يكون الا مفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح ايضا دائما للخفة والعين
لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت فالحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع
سكون العين فرع على الاصل لضرب من التخفيف والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل برأسه واليه
ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين
ونقل عن سيبويه من قال انه وزن اصل مستدلا بان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اهتممت بها وزهي علينا بمعنى تكبر
وحم زيد وزكم ووعك [illegible] الداهية [illegible] لمراة ودغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول
جزاك الله وزنا رابعا وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة ان كون الفرع يستلزم وجوده
وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني
للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع الافراد فاقلتم ان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه وانتم
لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بانه لم يرد الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو وودي
لم يعتد وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا
في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا ندغم الالف
من ساير ولا نهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما والجواب للاولين عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس مجهول فعل لانه اذا
سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في وودي ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى وللرباعي
وزن واحد كدحرج وزلزل ويأتي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل اخره الخلاف السابق في فعل المفعول **فصل** في كيفية الوزن ويسمى التمثيل لمقابلة
حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد
والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل يقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاء [illegible] لكون حروف الميزان معطى
ما للموزون بها من حركة وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذا يقال في
وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذا يقال في وزن هاب من الاجوف
ومل من المضاعف بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين
وكذا يقال في وزن طال وجب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وجبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان
الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثالثة في وزن الخماسي فقلت
وزن جحمرش فعللل وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين
بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا
على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بلفظه الثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه
وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فوزن جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الراء او فعفل
بزيادة الفاء والا بان كان ما هو ازيد من الاصول ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا ما يستثنى فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة
الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكذا يقال
في وزن اصطبر مما فاؤه صاد فقلبت تاء الافتعال فيه طاء واذكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر واذتكر
قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء ويقال في وزن استخرج مما احتوى على الزيادة والاصول استفعل الا اذا كان الزائد تكرارا
لاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك
يعطى حكم الاول ويتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق كقولك في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجدان
بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وبنونين وهو اول المطر والريح وفي وزن اغدودن بالغين
المعجمة وبالدال المهملة من اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل فالتاء في حلتيت للالحاق
بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرارا لاصل

اعنى به

نبوء فوزن حلبيت فعليت وفي وزن محمون فعلون وفي وزن اغدودن افعوعل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني
او حذف لبعض الاصول اثبتت بمثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ماضي ينأى فلع لانه من النأي والاصل نأى فحول اللام وهي الياء الى موضع
العين وهي الهمزة فصار نايا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدء العدد عالف لانه من الوحدة
والاصل الواحد فحول الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر
كسرة فصار الحادي وتقول في وزن يهب مما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر ففتح
لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازاني في بطأ واخواته وتقول في وزن بع امرا من باع فل والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين
وتقول في وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعدد وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر
الحركة والسكون باصلهما والتاء في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يقال وزنهما افعل لان
اصلهما اطوع وابيق والسين والهاء زائدتان **فصل** فيما يعرف به الاصول والزوائد قال الناظم في النظم واعرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل
تا احتذي فعرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثل بتاء احتذي فانها زائدة لانها
تحذف في بعض التصاريف تقول حذي حذوة والاحتذاء الاقتداء وايد المثال وفي هذين التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو
من كوكب ... زائدتان كما ستعرفه مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الفاء من وعد
والعين من قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا
سقط لعلة مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا وتحرير
القول فيما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية اصول احرف الكلمة عند التجرد منها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار
الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص بحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كان من حروف
سالتمونيها ام لا والزائد لتكرار الاصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الحقير او يماثل
العين اما مع الاتصال كقتل بالتشديد وزيادة احدى التائين على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بزائد بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة
والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل او تماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي
اخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية ومرمريث للبقر ولا ثالث لهما او تماثل العين واللام كصمحمح بمهملات التشديد وقال جرمي
الغليظ القصير وقال ثعلب راس صمحمح اي اصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين
الزائد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس
يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح و
مريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما
راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او تماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم رجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره فاصلي
... واذا بني الرباعي من حرفين فان لم يصلح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان ... الاثنين مخففة ولابد
مكمل الاصول والبدل ... بالاولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه
كلسلس فانه يصح اسقاط ثالثه ويقال لمه وهو امر من لملمت بمعنى لممت فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف يماثل الثاني
فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدلوا من احدها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا في مصدره ضللة ولو كان مضاعف الاصل لجاء
على فعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال
انه اولى من جعله بناء مكررا موضوعا لمعنى الثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كقصقصت وكبكبنا نهي وكفكفت والنوع الثاني من
نوعي الزوائد وهو ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول استنزلهمني وتاه هويت السمان اهوى سليمان
سالتمونيها نوبت الامنه ما انت وسهيل اسالتمونيها انت ولي ... وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا
يوم انسه نهاية مسؤول امان وتسهيل ... بعدوا الشين المعجمة في نحو اكرمكش في خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت
كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة
للالف في المخرج وتنقلب حرف لين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة
ممدودة في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام
وان كان ... فمجهور الا انها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحروف المضارعة وامكان النطق
كهمزة الوصل وهاء السكت ... والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور ... فتزاد

الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا تكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب ... وخامسة نحو سكارى
بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو ... ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من ...
الرباعي نحو ضوضى فانها فيه بدل من الاصل لا زائدة بخلاف قال وغزا لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء ايضا بلا
شرط احدهما ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف ... لا تتصدر
الواو مطلقا سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر في زيادتهما ثانيين وقضيب وعجوز في زيادتهما
ثالثين وحذرية وعرقوة في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة
وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على طرف الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين بخلاف يؤيؤ ووعوعة فانهما
من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب شبيه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين
اذا صوت وورنتل ويستعور لتصدر الواو والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة
فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة واليه ذهب
الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة
فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر
يتسوك به قيل انها قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور اي الباطل
قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم (وان يتاخر)
وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد
والمهد مهد الصبي ومرزنجوش لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة
المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفي اخره شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف
فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها اي الميم لزومها في الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون
كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين كمرمر وممهم وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط
الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرطه تصدرها المصدر نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اخذ
الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة وهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن
لانتفاء التصدير واكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبلا خماسي كجردحل
وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثاني
نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف
قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبأ وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة
بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد
متاخرة ايضا في المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما بخلاف الف نحو امان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة
شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل
العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير وورنتل وهو الشر بخلاف نون عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة (وسكون الراء)
وفتح النون طائر من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم والتشديد للنون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها
مدغمة فعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف لا نزاكة وجمل ... وزنه فعلل كعدبس وقال ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه (فقلنا التضعيف)
فعنل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران
وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء في التانيث كقائمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم
بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر والافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفروعهن من الفعل
والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما الا في فروعهما الذي لا تاء فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها
الناظم في النظم واثبته في شرحه وزيادة اللام والهاء قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة و
سكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اي الهاء في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام بامهاتكا وقد
غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع امهة قال امهتي خندف والياس ابي فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة ولهذا
للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن امهة فعللة كابهة وهي العظمة ويؤيده حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما (اي تمهدت)

اى تحذفنا منا ثم حذفت الهاء فبقى انا لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسى يعرض عنه وفى الصحاح امهات جمع امهة اصل ام انتهى وفى سقوطها فى الافراد مصدر
اراق وبذل للشنيع على المبرد فى دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه لا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة فى هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة
عليها فاسكنت وسقوط اللام فى الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله فى
القاموس واما تمثيل الناظم فى النظم وابنه فى الشرح وكثير من النحويين للهاء بقوله ولمه وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة فى البعد
فذكره الزيادات مردود جواب اما الاول فلان كلا من هاء السكت فى لمه ولام البعد فى ذلك وتلك كلمة برأسها وليس جزء من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها لئلا
يما قبله وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزء من غيرها كالف قائمة وقد مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اى دليل على الزيادة
بان كانت لها تسعة احدها سقوط حرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو الضرب فلذلك حكم بزيادة همزة شمأل بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو
ريح الشمال واحبنطأ بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة فى آخره للالحاق بافرنجم والحبنطى الصغير البطن ومبنى ذلك
بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة وهو بعلابط وابنم هو ابن والميم للمبالغة ونون حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم
السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاء ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسين قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن فردوس واسطاع بفتح الهمزة لسقوطها فى الشمول بضم الشين المعجمة
شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا الا فاله فى الصحاح وفى المحيط فيختص راجع الى الحبنطأ وهو مبنى على انها خلفت همزة وزنه افعل وقيل هذا الوزن
مفقود وانما هو افنعل كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفى الدلاصة راجعة الى الامص وهو الشئ البراق لقولهم درع دلاص
بمعناه لمص ودلمص وابو الحسن وابو عثمان يريان اصالة الميم وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دلمص وهو ابنم دليل
على الزيادة وفى البنوة راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفى الملك راجع الى الملكوت قاله فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفى العفر
بفتح العين وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين وفى القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حفران يقول وفى التقدم ففى كتاب
الترقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد وجمعه قدامس وقال خالد القدموس ما تقدم واشرف من انف الجبل انتهى وفى الطاعة راجع الى
اسطاع واصله الطوع كاكرم نقلت حركة العين وهى الواو الى فاء الكلمة وهى الفاء فانقلبت الفا بعد ان كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين
مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قولهم يستطيع بضم حرف المضارعة وفى قولهم حظلت الابل اذا اذا ما اكل الحنظل راجع الى
حنظل وفى قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثانى على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة التى فيها ذلك الحرف منها فلذلك
حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكم بزيادة فلنا تكلمت بها العرب وتصرفت فيها بالتثنية
والجمع والتصغير وغير ذلك فاجرت مجرى العربى ولهذا حكمنا على الجام بانها زائدة وكذلك واو نوروز وياء ابرهيم لقولهم لجم ونوارز وابارهة وهندلع
بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاء بالمثناة الفوقانية تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو
ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم اوله وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوى فى سفر السعادة وتجنب بضم التاء المثناة
فوق والتاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفى آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا فى وادى تجنب اى باطل قاله الكسائى لانتفاء فعلل
بفتح اوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعللل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعليل بفتح اوله و
ثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتجنب قيل وفى ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتغلب وممنوع من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
الف كتاب جمعه الى كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير كسقوط ياء ايطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كونه احرف مع عدم الاشتقاق
فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عقنقل بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه فى موضع لا يكون فيه
الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل الغليظ الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل
السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون فى كنتأو والعظيم اللحية وتاؤه مثناة وفى حنطأو للعظيم البطن وتاؤه مهملة معجمة
والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته لتلك الكلمة وفى نظير الكلمة التى فيها ذلك الحرف فيها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب
فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها
اعنى لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

فصل فى زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند
وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة وهى همزة سابقة فى اول الكلمة ثابتة فى الابتداء مفقودة فى الدرج ولا تكون فى مضارع مطلقا
سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون فى حرف غير أل عند سيبويه
ولا فى فعل ماض ثلاثى مجرد كامر واخذ ولا رباعى فى العدة كاكرم واعطى فالهمزة فى ذلك كله همزة قطع بل تكون فى الفعل الخماسى وهو ما فيه زيادتان كانطلق

واقتدر والسداسى وهو نوعان الثلاثى الذى فيه ثلاث زوائد كاستخرج والرباعى الذى فيه زيادتان كاحرنجم وفى امرهما اى الخماسى والسداسى كانطلق واستخرج و
احرنجم وفى امر الثلاثى الساكن ثانى مضارعه لفظا كاضرب بخلاف هب من وهب وقل مما ثانى مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا تكون فى اسم متحرك اوله
الا فى مصادر الفعل الخماسى والسداسى تبعا لافعالهما وضابطها كل مصدر بعد الف فعله الماضى اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك عشر بناء الاول
الانفعال كالانطلاق والثانى الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس
الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواز والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعلال كالاحرنجام
والحادى عشر الافعلال كالاقشعرار قالوا وفى عشرة اسماء محفوظة وهى اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه
على الثانى وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست وابن بحذف اللام ثم قيل هى ياء
من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا است فكان الحمل
على الاكثر اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزنا ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم
بمعنى الازرق وليست هى بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام فى حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع ميمه نونه فى الاعراب وابنة هى ابن بزيادة الهاء
فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شئ الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء اعلوه لذلك
ولكثرة الاستعمال وامرأة هى امرؤ بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى فحذفت
اللام واسكن الثاء وجئ بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين
وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هى واو وذلك فى ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هى ياء وذلك فى اثنين واثنتين وبعضها عن لام
صحيحة هى هاء وذلك فى است وبعضها عن حذف عينه وذلك فى امرئ وامرأة وبعضها من حذف واضح لجانب وذلك فى ايمن وينبغى ان يزيد ال الموصولة كما اصر
كالصاد المضموم وام لغة فى ايمن فان قالوا فى ايم هى ايمن حذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بانها
حذفت لم يزيادة الميم اتباع النون للميم فى حركاتها بحسب العوامل فصارا كالكلمة الواحدة حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة فى ايمن فانه لم يصر
بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان سوغات هذه الاسماء هى بذكر انها بزيادة الهاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغى ان يقول ام
فى لغة العندطى فانهم يبدلون لام التعريف بها فيقولون فى الرجال ام رجال واما الرجوع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت فى التصغير فهى همزة قطع والا فهى همزة
وصل وتركوا ال الموصولة الخلاف فى اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة **مسئلة** اختلف فى اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب
الفارسى واختاره الشلوبين والثانى مذهب سيبويه وهو الظاهر لتعذر الابتداء بالساكن على هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما فى
اضرب اذ ذهب وانما ضمت فى نحو اخرج كراهية الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول يجتلب بها اذا ما قبل الآخر بكسرت فى اضرب وضمت فى اخرج وامتنع الفتح فى اذهب
للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانها اخف من الضم وبخصوص همزة الوصل بالنسبة الى حركتها فى الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاول
الفتح فى المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم فى نحو انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفى امر الثلاثى المضموم العين
فى الاصل نحو اقتل اكتب كراهة الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنى فى المنصف عن بعض العرب
ويحترز به من الاصل المفتوح الكسرة والضمة لعصل الساكن بينهما والحيائه وجهها الاعتداد بالاصل بخلاف ما ستروا فصوا فان همزتهما
مكسورة لان عينهما فى الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا وانضيوا اسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
بعضت العين لمناسبة الواو او نقلت الضمة الى الياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت
لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثانى منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزى بضم الهمزة
راجحا او كسرها مرجوحا قاله ابن الناظم فى الشرح تبعا لابيه فى الكافية وشرحها وتصرح فان ذا لنا لضمة اللازم من اللفظ لاتصالها بياء المؤنثة نحو اغزى
جاز فى الهمزة وجهان الضم لان الاصل اغزوى اسم فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية
مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ورجح الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجزه رد الرجحان وانما لا الاصل كسر
الهمزة وقد عضد باصل الكسر فانى العارض لمعارضة اصلين ولا كان الغزو لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم الاشارة
وفى تكملة الحاشية على الفارسى انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة تنبيها على الضم الاصلى واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفى التسهيل لابن الناظم ان همزة الوصل بعد ع
اخشى وانقيد تشم قيل لصمة الشمة يعنى اذا اشمت الثالث اشمت الهمزة والا فلا فيه مخالفة لكلام ابيه على من جعل وجوب الاشمام وخلاف ضم الهمزة و
الرابعة رجحان الفتح على الكسر فى ايمن وايم لثقل الخروج من كسرة الهمزة الى الياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسرة على الضم فى كلمة لان الكسرة
من الضم لانه اعمار عنها ان وجدوا الضم ابدال عنصلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام فى اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم
والقيد والكسر والاشمام فى نحو وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقى من الاسماء العشرة والمصادر والافعال والكسر هو الاصل **مسئلة** لا تحذف
همزة الوصل المفتوحة فى ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل الاستفهام المكسورة فى نحو اتخذناهم سخريا فى قراءة من

في قراءة غير ابي عمرو والاخوين ونحو استغفرت في قراءة الجميع والاصل أاتخذناهم وأاستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام ومكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل أاضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ولم يبدل مقتضى القياس
في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يخفى لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني
ومن جمل ما ثبتت همزة اثنين بل توجب ان تبدل لما قال الحضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة
والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا انما ذكره اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان همزة
الفتح جلبت للفرق كالف ضربنان وانحطاطها من ان انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه
ثلاثة في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتناب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو عسن
عندك فلولا الالتقاء المحركتها الاصلية لم يجز بخلاف اضربنان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن تقول الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد
على الابدال واجماعا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الا خوان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من الحق
وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق وقد قرئ بهما اي بالمد والتسهيل في نحو الذكرين الآن في السبع **هذا باب الابدال**
بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن
وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل
ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد المعجمتان كقولهم في كثر دهم بها القطا في الجمل وتنه وفي اغن اخن وفي ربع
ربح وفي خظر عطر وفي جلد جضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري وفي التصريف وهو اثنان وعشرون
حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجاء قولك هدأت موطيا وهي الهاء والدال المهملة
والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل
على غير قياس كما بحثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس القياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان
يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل ويجمع ايضا على اصلان
مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان النقلان مخالفان اسيغ الموضع وصيغتها اولى من وجه لان
الحمل على التصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته كغريان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصيغتها اولى من وجه
من جهة الزيادة التي لا اصل عندها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو علي بثه يد اليا علما في الوقف او ما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون الفراء
وقال الفراء يقول اصيلال تصغير اصيلان وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤا به على الاصل لما وافق وشبهه بهم واده بعرفا المراد هانزودعم
انهم ارادوا اداهيم والتبع ابدال الميم من النون المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر واحبابا وسائنهما
ذلك بالوقف لانه يزيل خفاؤها قال النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسائلها
عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها من احد يجيبني وقال منظور بن امية الاسدي قد شبا دارى ان لا ادعو ولا شبع مال ابي ارطاة حقف فالطم والدعرعر
العيش والهاء عوض عن الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطم قال المازني بعض العرب يكرم الجمع بين حرفين
مطبقين ويبدل مكان الثاني اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال الرجز من الباذنجان عويف وابو علي المطعم اللحم بالعشي يريد ابو علي والمشي فابدل الجيم
الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري والعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما
مع العين يقولون هذا راعج معج اي هذا راعي خرج معي انتهى وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال
فقيمج فقلت من ايهم فقال مري يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقولهم لا هم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات
ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال بك شاحج هذه صفة والشاحج بمهملة بمعجمة فجيم من شحج البغل اي صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق
وينزي يحرك وفرتي اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهدأت الصبي اذا جعلت تضرب عليه
وتسكنه لينام وموطيا حال من التاء وهدأت ومواسم فاعل من وطأته جعلته وطيا الالات حقيقة همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها فالياء فيه
بدل من الهمزة وذكر الهاء في تسمية زيادة على ما في التسهيل لا جمعها في قولك طويت دائما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وذكر الالف
وابدال المانع دائما وهو مثل ابدل قاله الموضح في الحواشي ثم انه لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها مع عدة اياها فيه وجه اي وجه علم تكلمه عليها
هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به وما ابدلها من غير التاء فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في ايا
هياك وفي لانك قائم لهنك قائم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت الشيء وفي ادحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة
لا نقاساه اي لانهما من غير تجانس **فصل** في ابدال الهمزة تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احداها ان تتطرف احديهما وهي لام او زائدة للالحاق
بعد الف زائدة سواء كسرا وكلتاهما وهو نحو كساء وسماء وذلك تاء بالهمزة فيهما والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء وفناء وهمزة

فتبهن مبدلة عن ياء والاصل بنائي وظبائي وفنائي فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا الفا لتحركهما
ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن معتل زائد مع انهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى
الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لا ربعة اوجه
احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث ان حرف الاعراب تحريكه تقديرا فلا يبعد في تحريكه لفظا الرابع ان تحريكه
لفظا الرابع انه في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علباء وحرباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس بخلاف
نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتيهما بنيت على هاء التانيث بخلاف التاء
العارض فانه لا يمنع الابدال كبناء وبناءة بخلاف نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واسما للحرف وآي جمع آية لاصالة الالف فيهما اما واو
فوزنه فعل بفتحتين وكون عينه ياء اوواوا قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما آي فاصله ايي بفتحتين قلبت
الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء يشاركهما في ذلك حكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فان
اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت الف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج
الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه اي في الفعل نحو قائل
وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعليهما الفا ووقوعهما محركا بعد فتحة مفصولة بحاجز غير
حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف لئلا يلتبس
فوجب تحريك احدهما وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا حركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين
وعور فهو عاور لان العين لم تصح في الفعل خوف الالتباس بعان وعار وصحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح
مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة وهي الخشبة في وسط السقف
فان ادعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثر والنقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن الفعل
المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما بعد الف مفاعل وقد كانت احديهما مدة زائدة في الواحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف
وسحابة وسحائب بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة
عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فلا تبدل وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد
اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها تشبيه الاصلي بالزائد وتشارك الواو والياء في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة و
قلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت رسالة وقلادة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد
من حذف احد الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف
مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون كمفاعل فلم يبق الا تحريك الالف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء
صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء في رسائل
وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليست اصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ لا اصل
لهن في الحركة انتهى المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف
جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف كهين مبني على انه من باب نوف تقدم في العدد بيانه او واوين كاوائل
جمع اول او مختلفين بان يكون احدهما ياء والاخرى واوا كسيائد جمع سيد فاصله سيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وصيائد جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قول الراجز وهو
جندل بن المثنى الطهوي حتى عظامي واراه ثاغري وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله العواوير بياء مثناة تحتانية قبل الراء لانه جمع عوار بتشديد الواو
وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك صح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان
حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن
الربعي فيها عيائيل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة
فيعل واصله عيول قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء واحد العيال قاله صاحب الضياء والياء زائدة في عيائيل للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي
يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك شاع ابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعل تنقاد
ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم تنقاد الصيارف وما ذكره من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل
ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول نيايف وسيايد وصوايد في الياءين وسيبويه ان الابدال
في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياءان او الياء

والواو اول الكلمة فلامر نحو بين اسم موضع وتحويم والصحاح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال لغة للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في وابل انما هو بالحمل
على كساء ورداء الشبيه به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سقيفة سبائي بالهمزة وهي ضبلة من سا
بنوني وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجبائد بالهمزة وفهم من كلامه مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى او بينه من القول مثل عواير لعلته وا
بالهمزة هذا مذهب سيبويه والجمهور وهنا الف خلاف للاخفش والزجاج فذهب الى منع الابدال في المفرد تخصيصه بخلاف الجمع **وهنا** مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا
اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف
في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل
في نحو وجوه ووعد وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا احقاء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه
ويدخل تحت ذلك صورتان احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية
تقول اواصل واواق كضوارب وضارب واصلهما ووصل ووواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبت
ياؤه كقولك ضربت صلهما وقال الحجاج اعدتا لقدو فك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الآخر لكن اصلها وولى بواوين اولهما مضمومة
والثانية عين ساكنة متاصلة الواوية فقلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فعل بها ما تقدم بخلاف نحو ووري وووري مبني للمفعول فان
الواو الاولى لا يجب ابدالها همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافى ووارى فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف زائدة وبخلاف
نحو الوولى بواوين تانيث الاولى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاوول افعل تفضيل من وال اذا لجأ فان الواو الاولى لا يجب ابدالها همزة لان الواو الثانية منقلبة
عن همزة فليست متاصلة في الواوية ومنهم من نفى الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة
لعدم تصدرها **فصل** في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين **احدهما** باب الجمع الذي على زنة مفاعل وذلك اذا وقعت
الهمزة بعد الف الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراءة والمراي فان الهمزة موجودة
في المفرد لان المراءة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه سمع المرايا بالابدال شذوذا
كقوله مثل المرايا ولعاب الانظار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا
وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه
عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وقلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة
وهي ان يكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل يحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطا
اصلها خطايئ على وزن مفاعيل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وبعدها همزة هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في صحائف جمع
صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما سيجي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك في الذي لامه صحيحة نحو
مدارى جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء الة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء وعذارى جمع عذراء وهي البكر في المدارى
والعذارى بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى تضل المدارى
في مثنى ومرسل بفتح الراء فيهما فانه اذا فعل ذلك فيما لامه صحيح ففعل ذلك الفتح هنا بما لانه غير صحيح اولى لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب
والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة
تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار
خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف
ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء
فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي
خطائئ بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية
لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه
ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء لرجوعها الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة
الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة
فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو المد يقال مطوت به في السير اي مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ابدلت الواو
ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك على حد الابدال والادغام في سيد وميت اذ اصلهما سيود وميوت فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وجمعها
مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة مثل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطائي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما

الغازو

الغازو والداعو فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا
فاجتمع شبه ثلث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال
الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم ترجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو
ظاهرة في الواحد هراوة وهي العصا وجمعها هراوى واصلها هراو وبواوين وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة على حد قلبها في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم قلبت
الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءي فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا
ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال احدها ابدال الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب
الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة بعد الالف كقوله فما ازن المنايا والقياس منايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة
التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين والقياس خطايا اي هذا اشذ مما قبله والثالث ابدالها بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هداوى
وهداوا والقياس هدايا **الباب الثاني** من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل
منهما ابدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى
متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة
او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد
الفتحة نحو آمنت فالاصل اءمنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول عائشة
وكان يعني النبي صلى الله عليه وسلم يامرني ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزي وعامة المحدثين يحرفونه ويقرؤنه بالف وتاء مشددة ولا وجه له في العربية
لانه مثل ضلع ووزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار وفاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الثانية الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
واجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك
انه مقصور على السماع كاتكل واذا اجاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث اخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطا بهذا اللفظ في جميع رواياته و
تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله اءمان بهمزتين مكسورة فساكنة فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وشذ
قراءة بعضهم وهو الاعمش وراوي لابي بكر صاحب عاصم ائمة بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ ائت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء
وقال انه قبيح لان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة
فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف
والابتداء ورده بان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدأ ائت بهمزتين لا في اؤتمن وان كانت
الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان
كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحت نحو سئال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال واللئال و
الرءاس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على فعال للذي يبيع اللؤلؤ والرؤس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف
فتقول في بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرء قرأى بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأء بهمزتين اولاهما ساكنة
فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير
فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سئال قاله الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرء قرأيا بهمزتين بينهما الف مبدلة من همزة وهي غير طرف والا
قرأأئ ان ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثانية قاله المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية
وولت كسرة او ضمة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك
ياء فتعين الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان
انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما ان يكون في الطرف اولا فالاول ثلاثة انواع
لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع فانه من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في
جميع انواعها وغير المتطرفة فيها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة
او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ وقرئئ
وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأي بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل الياء
فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف للاستثقال
ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا

بعد وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مضمومة او مكسورة ان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم تبني فيها مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة اءمم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اَصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء وكذا تفعل في الباقي اي في قولك بناء مثل إصبع بكسر الهمزة والباء من ام إءمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أُصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام أُءمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب واما قراءة ابن عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وخلف لاحمد والاعمش أئمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فما يوقف عنده ولا يتجاوز والقياس أيمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصارت أئمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة أوبّ بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة وهي المرعى وان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء او ان تبني من ام مثل أبلم بضم الهمزة واللام و بينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول ادم بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاستوت الاقسام الثلثة وهذا ذكره او اوب مستدرك فالقياس حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب أأبب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افلس واصل الثاني و الثالث إءمم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا فيهن حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الآخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله اءادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف قلبت الثانية واوا لما سنبينها ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير ادم اصله أءيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية فيهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان تبني من ام مثال اصبع وزن إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول إيمّ بهمزتين مكسورة وباء مفتوحة والاصل إءمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متصلا بها كان او لازما نحو أؤم وأئن من كذا مضارع ام اي قصد القوم وانّ من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بالهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائدة في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم وذلك مطرد في خمسة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احدهما ان يكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما كقولك في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فقلبت الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غلام غليّم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلما وقعت الالف بعد ياء التصغير ولامتناع سكون ما قبله قلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها لانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احدها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي و الداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعلة من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل من الغزو وعريقية وترقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان التاء في حكم الانفصال ولم يعتد بها ولم يفرق بين كون التاء فيه مبنية الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تنقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه لم يرد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال هم سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه جمع بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووضع الجوهري انه جمع سواء وسية كلمة اخرى ووزن كل منهما بوزن ثمانية والنمر بن تولب سواسية سود الوجوه كانهم ظراب عربان بجرودة النخل ودليتها وفيه شذوذ من جهات احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عثيثبة والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقباء واقبية والثالثة ان قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كملامح ومشابه وكانه جمع سوسا وزن سوساه فعللة كثوثاة لا فعللة لئلا يرد باب سلسل ولا فوعل لئلا يرد باب ددن كوكب لا فعللة لان الفاء لا تتكرر وحدها فيطلع كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقلته الموضح في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف وتاء مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة اصله مقتو وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسر ثم اعل اعلال قاض قال عمرو بن كلثوم لما للملك مقتوينا اي خداما وقال ابو ... الملوك والمعتدى خدمة الملوك وكان نحو عمي معناه ولا ثالث لهما

في الحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا اخبرني به ابو عبيد وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى وتقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان تبني من الغزو مثل حبلى فتقول غزيا او الممدودة كان تبني من الغزو مثل اربعاء فتقول اغزياء او قبل الالف والنون الزائدتين المضاهيتين لالف التانيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الغزو غزيان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الف التانيث وما ضاهاها في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعلت في افعالها بقلبها الفا واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك بكسر اولهما اسمي جنس فلا تنقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا تنقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف نحو راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين لفعلين اعلا وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تنقلب الواو فيهما ياء لعدم الالف بعدها وقل الاعلال فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما واصله قواما وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قواما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قوله نارت الظبية تنور نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني يخلطن بالتانس النوارا قال في شرح الكافية ولم يسمع له نظير المسئلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها الفا في الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكسير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وجود الالف بعدها كما في ديم قاله المرادي وشذ ابتداء وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان ما قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد ولما شبهت بالمعلة من الساكنة ودخل القلب وهي ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيهما سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله وهو المسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له تسع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قد عمل اللثات الخفيفة المتلوة بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلهذا اعل ثم نقص بعد ذلك نقله ابن مالك عنه وهو المعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون الفرق بين جمع ثور من الحيوان وجمع ثور من الاقط والمنصوص انهم انما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وحملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قال الجاربردي ويصح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال و شذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها فابدلوا الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي في شرح واما الطيال جمع طائل فيمكن ان يحمل من باب جواد وجياد كانه جمع طائل من طال اذا فاق في الطول انتهى والقماءة بالمد القصر وقيل صغر ذي الشيء او ذا اعلال الواو المتحركة الصادقة جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكون الا في العراب الخلص والجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لام الواحد بالياء او بالواو فالاول كجمع ريان بفتح عطشان فعلان من الري اصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني كجمع جو بفتح الجيم وبتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة فتقول في جمعهما رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي وجواو ابدلت الواو والياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان لان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذا ما اشبهما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا النوع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الى اخره لم يجر في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فنا مثل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع بالف كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب عادته البناء على الغالب القياس عليه نحو قد ارتضى هنا قياسا كان على فعل من المصادر المعتلة ان لا تغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر الفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال في الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية وننبه بتصحيح ما وزنه

فعل كما عرفت على ان المعتد المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا
والملوق فيما الاو وقد علم انه اذا كان معتل اللام صح نحو رواء وجواء المسئلة الرابعة ان يقع الواو طرفا رابعة فصاعدا الا ان ماهي فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال
فحمل هو عليه قال الشارح وسواء كانت في فعل او اسم تقول في الفعل اعطيت بمعنى اعطيت وزكيت بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او
التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة التثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو
ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي لما يجيء واسم المفعول ياء وان لم يكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول
وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وسأل
سيبويه الخليل شيخه عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل اخره حتى
يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سؤال سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو ياء ثبت في تغازى وتداعى قبل مجيء التاء في اوله وهو تجيب حسن وحاصله انهم علوا
تغازينا وتداعينا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل اخرهما قبل مجيء التاء ثم استصحب الاعلال فيهما اي مع التاء كما استصحب مع تاء التأنيث نحو المعطاة المسئلة
الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان وهو وعاء الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة وبخلاف اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع
السرعة واعلواط بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة وجلياذا شاذ لا يقاس عليه
قال في التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو انا زينا السماء الدنيا وذلك للمتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى
والعلوى لانهما من الدنو والعلو فقلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث في الصفة فخففت لانها بقلبها ياء والدليل على صحة كونها صفة
جريانها على موصوف بها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالها هنا غير جارية على موصوف من ال عن الاصل ومعامل معاملة ... واما قول الحجازيين القصوى بالتصحيح
فشاذ قياسا فصيح استعمالا لانه نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ
والقاد بالاعلال ولكن ترك تغييرها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لانها بابدالها
باقية الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق
بالزاي والواو بلا حاء مهملة فحزوى بحاء مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده
سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه
بعث عليه اضيف اليه ويرفض يسيل بعضه اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره المرضح من ان لام فعلى اذا كانت واوا ابدلت ياء في الصفة
ودون الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لما عليه اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلون في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم
في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه
بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسئلة السابعة ان تلتقي هي اي
الواو والياء ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو او تأخرت
لانها اثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب اي حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما
تقدمت فيه الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود سيادة ومات يموت على احكى اللغتين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة
فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لان الوزن في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا
ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فجوز ان يكون هذا البناء مختصا بالمعتل كما اختص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو
كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثال ما تقدمت فيه الواو على الياء طي ولي بالتشديد مصدر طويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما و
سكون ثانيهما قلبت الواو فيهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح ان كانتا اي الواو والياء من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمي واعد بتقديم
الياء على الواو او كان السابق منهما اي من الواو والياء متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك الياء بالضم او كان السابق عارض الذات جوازا
وهو ثلاثة المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو رويا
بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت تخفيف رؤية بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف ايم تخفيف ائم وهو مثال ابلم
من الام ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام ما قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام
واجب لان الواو عارضة للذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض المجوز عن الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب او كان السابق منهما عارض السكون
نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم اسكن للتخفيف كما في علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم قي بالادغام بعد القلب و
عادكر بالثلاثة انواع ونوع اعل نحو [illegible] الشروط لغرابة بعضهم [illegible] تغيرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة
[illegible] مع استيفائها الشروط نحو ضيون

بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم وليس على وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء [illegible] الايام يقال يوم
اذا كان في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو والكلب عوية [illegible] منه ابن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح
وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوة والقياس
عية ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو عن المنكر والقياس نهي لان اصله نهوي لانه فعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر على فواعل من متحرك الواو نحو جدول
نحو جدول وجداول واسود واساود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل الطرد فتقول في تصغير جدول واسود جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد
بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فحملا على نحو سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانه اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد
من ياء التصغير والف التكسير جيء به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجئ على اساود قال الشارح واحترزنا بقولنا من متحرك الواو من نحو عجوز وعمود
فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما نحو عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المتحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة المصغر
لعروضها قال ابن باذ المسئلة الثامنة ان تكون الواو لاما لمفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه
فهو مرضي والثاني نحو قوي على كذا فهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام قلبت لام ياء حملا للاسم على
الفعل فانه ذاك وجب الاعلال اذ ليس ما قبل الاخر مكسورا فصار مرضوي ومقوي فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا فان كان
عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال
شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا فاصل معديا معدوا وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير
اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال ولجوازهما اشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجود فالتصحيح لا
على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان تكون الواو لاما لفعول بضم الفاء جمعا
نحو عصي وعتي وقفا وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وعتوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء
والادغام وكسروا ما قبل الياء لتصح والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو بحاء مهملة جمعا لنحو وهو الجهة حكى سيبويه من
بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو الصدر وجمعه بهو حكاه
ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاوائل والثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان
فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتا عتوا كبر الابن بدون سلوا في الارض وتقول نما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة
مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء والاعلال كاعلال الجمع نحو عتى
الشيخ عتيا اذا كبر وقسا القلب قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن الا ان
الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام نحو صيم
جمع صائم ونيم جمع نائم وعينهما واو واصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين
يائين لان الياءين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل نحو صوم ونوم والكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول الناظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب
التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى الاعلالان اعلال العين واعلال اللام كنحو شوى وغوى باعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمعا شاو وغاو اسم فاعل من
شوى وغوى بفتح العين في الماضي وفتح الواو او كسرها في المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوي وغوي فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى اعلالان وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعتلت اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام
من العين بالف نحو صوام ونوام لبعدها اي العين حينئذ من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية بنت منذر فما ارق
النيام الا كلامها والقياس النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي روي **فصل** في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما
ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل او اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء
للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضمت اولهما فتعذر بقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة
حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم يكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب هو السن فانها ترجع الى اصلها
وهي الياء فتقول نييب واما ابدالها من الياء ففي اربع مسائل احداها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم او فعل فالاول
نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر [illegible] لانها من
الابدال ان تحركت لانها ناسبت الحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام
داء ياخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد

يرتفع اللسان بها دفعة واحدة ولذلك يجوز ان يجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين في الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم
كالمتحرك واذا كان كذلك لم يتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج عنه بقوله غير جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل حائض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا
او كانت الياء المفردة في جمع ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيماء وبيض
جمع ابيض وبيضاء في جمع افعل وفعلاء او فيما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل وهو العائط به ما بين الناقة التي لا تحمل ويجمع على عيط وعوط المسئلة الثانية
ان تقع الياء بعد ضمة وهي اما لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه
اي ما احكمه والقضاء الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها
من اول الامر ولم يقبل لها الحذف كان يبنى من رمى اسما مختوما بالتاء مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل
مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول
التاء توانيا بالضم للتنوين لانه من باب التفاعل فلما توالى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم طرئت التاء
لافادة التوحيد بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الياء واوا لان ذلك
يؤدي الى وقوع اسم معرب اخره واو قبلها ضمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلم يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون الزائدتين كان يبنى من
الرمي اسما على زنة سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه [illegible] ابن مقبل على الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان
امل عليها بالبلى الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول اذا بني من الغزو
مثل ظربان فانه يقال غزيان فيعلم بانقلاب الالف والنون حكم ما وقع اخره محضا كرمي ومقتضى هذا ان يبنى مثل سبعان من رمى رموان لانه لا يجوز ان يبنى بناء
عضد من الرمي رموا لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم وكذا يجب ان يبنى رميان باعلال الحركة دون
الحرف قال الموضح في الحواشي المسئلة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال هذا شرواه اي مثله
حكاه ابن جني في شرح تصريف ابي عثمان المازني وفتوى بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيي وشريي وفتيي لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت الياء فيهن
للفرق بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا
اسم المكان بعينه دريا اسم للرائحة وطغيا اسم لولد البقر الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو سعيا من السعي فعلم بمحل
انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما قاله الفارسي واما الثاني وهو ريا من الري فقال النحويون سيبويه
ومن بعده باسمه على [illegible] عليها الاسمية ولم يشذ والاصل ايجد ريا اي مملوءة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا
التصحيح حين فتحوا للتخفيف كذا نقله وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد انه مراده شذوذ الاستعمال فلان قرات بخطه حاشية هنا ابدال الواو من
الياء لاما لفعلى لا باس عليه لانتفاء السبب واستلزام زيادة الثقل انتهى وطغيا بعلم تعين رواه ضبطه مختلف فقال الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال جبلى
وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قال ابن السيد المسئلة الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى
بالضم في الفاء اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر طاب يطيب او اسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف
الا انها الطوبى وهي فعلى افعل كالطيبى والكوسى والخورى بالخاء المعجمة والراء المهملة مؤنثات الطيب والكيس والخير اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي
يدل على انها جارية مجرى الاسماء الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة
افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف [illegible] وجبت
كسرة لتسلم الياء من القلب وذلك فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من
ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية حيكى بكسر الميم حيكى بالحاء المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه اذا حرك منكبيه فاصلهما
ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك
بالوجهين عنهم يلفي وقال ابنه في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى
والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى [illegible] انتهى وفيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين
احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى صفة وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها
لتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا ان انثى الافعل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها
الناظم في الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب قال الشلوبين لم يجئ من هذا مثلوا الا الافعل فعلى **فصل في ابدال**
الالف من الواو والياء في الاسماء والافعال وذلك الابدال مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الواو والياء واليه الاشارة
بقوله تحرك فلفقد ذلك الشرط وهو التحرك صحتا في القول والبيع مصدرين قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله
اصل فلفقد ذلك الشرط وهو اصالة الحركة صحتا في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما مخففين جيئل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة

بعدها الام اسم للضبع وتوام بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه اخر في بطن واحد ويقال لهما توامان ولم يعلا لعروض الحركة والشرط
الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف
والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتيهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في
كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن
كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون
ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوي
وفتوي لسكون اول يائي النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيجب حذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان
فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلان ابدال واوه الفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها
يوجب قلبها الفا لكنا لا نزال في قلب الالف واوا والواو [illegible] واعلت العين في قال وباع من الافعال وباب وناب من الاسماء لتحرك ما بعدها واعلت اللام في غزا و
من الواوي ورمى وبكى من اليائي لانه ليس بعدهما الف ولا ياء مشددة وكذلك تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون و
اصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا اي الياء في يخشيون والواو في يمحوون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة
وما مثل به من نحو يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقرا بالياء للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما
اي الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة واحترز به
الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احد الواو والياء عينا لمصدر
هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل كالحيف بفتحتين وهو ضمور البطن ودقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم
بقوله وصح عين فعل وفعلاء ذا افعل كاغيد واحولا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل لموافقته في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان
نحو عور واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا
بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة الياء في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله نحو
اختان من خان واجتاز من جاز فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا من مسايفة
تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف لان الياء اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين
واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا يكون احدهما اي الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احدهما كذلك اي متلوة
بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والحوى والهوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود والاصل فيهن الحيي والهوي والحوو
لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقات التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع
فاقتصروا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول و
وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو اية في اسهل الاقوال الست احدها ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى
كقصبة فالقياس في اعلالها ابقاء فتح العين ونقل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل
الثاني ان اصلها ايية بسكون العين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزي لسيبويه
واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو طائي
سمع اللهم تقبل تابتي فعلوا ما اجتمع فيه ياءان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها ايية كنبقة فقلبت العين استثقالا لتوالي الياءين اولهما مكسورة ولذلك
كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف [illegible] قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم [illegible] الرابع ان
اصلها ايية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت
الياء الاولى الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس
فصار ايا كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موطن العين فلعه فان قلت قد ادعيتم ان القول الاول اسهل الاقوال والثاني اسهل منه وهو قول بعضهم انها
فعلة كنبقة فان الاعلال في الاولى يقلبها الفا وهو على القياس لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما
اذا قيل ان اصلها ايية بفتح الياء او بسكونها او اية على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور اما على القول بان اصلها ايية
بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية بسكون الياء الاولى فانه يلزم اعلال
الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على

القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي الياء الاولى من غير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك قلت
ولا يلزم عليه ما ذكر لانه يتوقف على تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو
الياء ... وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال
بدليل ابدال الهمزة ... ياء ... انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى الساكن قبلها اعني الهمزة التي
قلبت ياء ... في المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل
لم يبدلوها الفا ... عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا
الادغام على الاعلال من باب الاولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يجئ الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا ان الاعلال
مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقالوا اذا اجتمع
موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف
محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين واشترط الماشرة ان لا يكون احد الواو والياء عينا لما اخره زيادة تخص بالاسماء كالالف والنون والف التانيث
واليه اشار الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما فلذلك صححتا اي الواو والياء في نحو الجولان مصدر جال يجول اذا طاف به والهيمان
مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم ... وقال المرادي اسم ماء ... والصحا والقتا
والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث بعد
شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان
مختوما بالالف والنون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في
مقابلة الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فيبقيان في التصغير ولم يحذفا وقيل الماصح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير
صح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف
في اخر الاسم لفظا كالف ... فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان الالف
التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون ويبنى على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه
قولى وبيعى لان التصحيح خصوصى عنده قياس **فصل** في ابدال التاء المثناة من فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال غير مبدلتين
من همزة ابدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالماضي والمضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتقد اي قبل الوصل والوعد فهما ...
لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتقد فقلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية
على مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء او لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت
الواو ياء مثناة تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية تاء فوقانية للادغام كما في الياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة
عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو واتسر اصله ايتسر فاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين
كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني واتعدك توتعدني و
واوتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها
الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك
اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد
وياتسر موتعد وموتسر ايتعادا ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين عن همزة كما في التسهيل احترازا من نحو اوتمن ايتمانا وايتزر وهو المراد بقوله وشذ
في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة
وليست باصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطاء قاله التفتازاني وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ
في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعل في التسهيل قليلا فقال وقد يشذ وهي بدل من همزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن ...
... انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما التاء اصل
وهو من تخذ يتخذ بمعنى اخذ ... قاله الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء ليست باصل وعلى هذا يكون
اتخذ كاتعد وحكى ابن السعداء عن ابن اياد ان الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل
والاكل وفي الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم **فصل** في ابدال الطاء ... وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد
او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الحروف الاربعة احرف الاطباق لانطباق معها اللسان على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك

الاعلى

الاعلى وعلل من قال غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية يجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء الافتعال بعد المطبق طاء
لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء
من مخرج مطبق وهو الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طاتا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل من الصبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء
طاء ولا تدغم الصاد في الطاء لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد فيجوز البيان نحو
اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرا ان يصلحا بينهما يصلحا انتهى ومن ضرب اضطرب
والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اصلح واضرب بقلب الثاني
الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل ذلك رعاية لصفير الصاد ومن طهر اطهر بالطاء المهملة والاصل اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام الضاد واستطالته
لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه
الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو ظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس مع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من
من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة اوجه وقد روي بهن قول زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المري هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا
فيظلم روي فيطلم بتشديد المهملة فيظلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو ينظلم على ... ينفعل قاله ابن جني والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك
عطاءه عفوا اي سهولة ولا يمن به ولا يماطل سائله ويظلم احيانا بالسؤال اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم فيحتمل ذلك من سائله ولا يرد من استجداه في الاوقات
التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطالب فيها قاله الجاربردي **فصل** في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال
مجيء التاء بعدها تقول في افتعل من دان يدين ادتان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكرنا في اطهر من اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن فيجب الادغام ومن
زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حروف الصفير لا تدغم الا في مثلها والادغام بقلب الدال زايا نحو
ازجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة وقد قرئ
شاذا فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها وادكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل** في ابدال
الميم ابدلت وجوبا من الواو في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونهما
من مخرج ... فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو فقيل فو زيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما ابقي الابدال مع الاضافة
الى المظهر والمضمر نحو قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة يصبح ظمآن وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر
ويرده الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانت في كلمة او كلمتين فالاول نحو انبعث اشقيها والثاني نحو من بعثنا
من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف
مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها الشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا
في نحو قول رؤبة يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اراد يا هالة فرخمه بحذف التاء لانه علم امراة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة والبنام الاصابع
واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا ... لم يقف بعدها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء
الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلاثة احرف
وهي الهمزة والالف والواو والالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء
والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر **هذا باب** نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله وذلك
النقل يقع في اربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عين الفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان يبقى الحرف المعتل ان ناسب الحركة المنقولة منه بان كان
واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب
استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة
في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو يجانس الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان تقلبه اي الحرف المعتل حرفا يناسب
تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء و
يخوف بسكون الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن
صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن
قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي
ساكنان فان حذف الاول قيل عوق وبين وان حذف الثاني قيل عان وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قوله
لساكن صح او كان فعل التعجب نحو ما ابين وما اقومه في الياءي وما اقومه في الواوي لانه حمله في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على

وهو

ومواسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه اوكان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة
عينه الى الياء قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة
البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السد اوكان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلثة اشار
الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام علا المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه
في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى
الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من القول والبيع
اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام الاخير الذي يظهر على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع
بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقيل كذلك بكسرتين
متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف
فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب في اعلال تبيع وتقيل مواضين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التاء ولان فعلا لا يكون الا
والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان استبق الوزن والزيادة معا او باينه بهما معا وجب التصحيح لبمتاز من الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود
فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا النقل فيهما التبس واشتد تشبثا بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما اشبه الفعل
في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فمنقول من الفعل الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا
لا انه اعل بعد العلمية ومن ذلك انك اذا سمعت من لم يعرفه فان وزنه اصل اعلاله في حالة الفعلية ثم سمي به واما من يعرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني
وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا ينقاد لمن بكسر حرف المضارعة لغته
وقال الناظم في شرح الكافية واشبه في شرحه للتسهيل والفقه وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة
في لغة قوم لكن منع اعلاله حملا على ما شبه به لفظا ومعنى انتهى ما شبه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصيغة مقصود بها المبالغة كمعطار للكثير
العطر وهو من فعال للشيء وقد بحث فيه بعضهم انه لو سمعنا فالا اي الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثل تخلي لانه يكون مشبها لتعلم في وزنه بكسر حرف المضارعة
في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي التاء والجامع الملك فالملزوم مثله ثم يرد على سبيل التنزل وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكر اي الناظم
من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه ليعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب اجمع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه
من ان علة التصحيح في مخيط حمله على مفعال اراد بها انه مقصور منه كما صرح به الخليل قال سيبويه سألته يعني الخليل عن مفعل لاي شيء اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال
لان مفعلا انما هو مفعال للاسماء في الصفة سواء وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه واما انما
لما زعم الخليل ان اصلهما مقصوران من مفعال اتضح وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال تخلي لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه قياسا لما يصح
ويقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن
لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا فيلتقي الفان ويجب بعد القلب
حذف لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوف والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه
واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء ان المحذوف بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء الدالة على التأنيث عوضا من الالف المحذوفة سواء
قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المعهود في التاء انها انما تعوض من الاصول هذا يقوي ما اختاره الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا
فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التاء
لسد الاضافة مسدها ولمشاكلته وابتاء الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتاء الزم عوض وحذفها
بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالحذف والنقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه
انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى
ويجب في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الواو ياء فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول
ومصووغ فالواو الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة
عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي بياء التحتية مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون
نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة
كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم
فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا الميم انها علامة بل اشباع الضمة لم يسمع مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة
انما هي الميم بدليل ان كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصل فالمحذوف هو الاصل كالياء من غاز دون التنوين

واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة
وبنو تميم تصحح الياء دون الواو لان الياء اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة كانها تفاحة مطيوبة
وكان العباس ابن مطيبة كسبعة ولكنه ابي بهر على الاصل وقال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون وكان العباس ابن
معين وهو من عينته الرجل بعينه اصبته فانا عاين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما
صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اي مبلول دفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر هذا باب
الحذف وفيه ثلث مسائل احديها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن افعل فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه ومثالي وصيغة اسمي
الفاعل والمفعول لان حروف المضارعة هي حروف الماضي بزيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو ااكرم ثم حملوا بقية اخواته وصيغتي الفاعل
والمفعول عليه تقول اكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم بكسر الراء ومكرم بفتحها واصلها ااكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك
اشار الناظم بقوله وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف شذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل
المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل وهي المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا
واوي الفاء مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع فان فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفاء وسكون
العين ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول في المضارع الغائب يعد والاصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء
مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذي الياء اخواتها وهي نعد واعد وتعد والامر عد ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول يا زيد عدة
واصل عدة وعدة بكسر الواو وسكون العين كما صرح به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة فائه وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء
تاء التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلثة شروط احدها ان يكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون
عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم في لغة عامرية ويبلغ ويذر ويضع يتفيين المفتوحة لعروض فتحهن وضم الباء
فتح العين وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسورا وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويدع ويقع لانها في الاصل بكسر العين في المضارع وفتحت
لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كوعد مثل يقطين من وعد ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان احدهما
ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثاني ان لا يكون لبيان نحو الوعدة والوقعة
المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوهما للالتباس واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهي بمعنى الجهة لا اسم مصدر التوجه قال المازني والمبرد والفارسي
وعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات
الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه الواو اذ لا موجب
لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع لما والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهة وجمع الشاويين القول
بانه مصدر فقال لان وجه وجهة بمعنى واحد فلا يمكن ان يدعى في جهة انها اسم المكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحذف بالفاء والواو ان ما فاؤه ياء
لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس اصليا بيئس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر واصله ييسر وقد تترك تاء المصدر اذا اضيف
شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابي لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي وعدوا قال الفراء اراد عدة الامر فحذف
تاء التأنيث عند الاضافة شذوذا وخرجها ابن كلثوم على انه عدي جمع عدوة كانه اراد نواحي الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي المشار اليها بقوله
الناظم ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حالة
اسناده الى الضمير المتحرك على ثلثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك ظللت
بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين وظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى فيهما لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لان طلب الضمير التخفيف
مطلوب ولخصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع حركتها
بقيت الفاء مكسورة وكذلك تقول في ظللت وظللت وظللنا وظللتم وظللتن بلا فرق وبين ظلت اصل بكسر الظاء ظلو لا اذا عملت النهار دون الليل وذكر
ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون
وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في للفظين مس الذي
وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثي وهو احست في احسست ومن ذهب الى عدم الاطراد ابن عصفور وحكي في التسهيل انه
لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور للثلاثة وعزيبة وان كان الفعل المضاعف
المكسور العين مضارعا او امرا واتصلا بنون النسوة جاز الوجهان الاول الاتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن
بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء ونحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي لغة فصحى ولا بعد وقيل

من الصلاة نقيض الاهتداء وفي نحو يظللن روى كذا بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل ضل ويضل قاله ابن الانباري في الارتشاف الا الابهام لان العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف امر من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه بانما فعل باحست وهو قليل لانه تخفيف لمفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه وهو قررت بالكسر اقر بالفتح ففي قررت عينا بالكسر اقر بالفتح و ذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراءة الكسر امر من الوقار بمعنى قر يقر ويكون قرن محذوف الفاء نحو عدن واجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بمكسورها فاجاز في اغضضن اغضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح فر منه الى الفتح في قرن المفتوح الفاء فنقل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولا اراه منقولا **هذا باب الادغام** الاتى بالتصريف هو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهو عبارة سيبويه واصحابه والادغام عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني ان لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرا احد فان الادغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة منفصلة بالفاء وجب الادغام نحو سال والثالث ان لا تكون مدة في اخر او مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة في الاخر نحو يعطي ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن في اخر وجب الادغام نحو مغزو واصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر ذهاب المد في مثل هذا لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلتبس نحو الثاثا وريا في وقف حمزة ويمتنع ان التبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بالقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو اوب اصله اؤوب بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا فالاول كظب وطب وحب والثاني كشد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا اي المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في اخر كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابن فان الادغام في الهمزتين رديء والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدر اولهما اي اول المثلين كما في ددن بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللعب واللهو فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون اول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح السين المهملة جمع جاس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكون في وزن ملحق سواء كان احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع ومهدد علم امراة او غيرهما اي المثلين كهيلل اي قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد المثلين وغيره نحو اقعنسس اي تاخر ورجع والملحق فيه احد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول او كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا او على ان احد المثلين اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما فانها اي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس ملحقة بغيرها اما قردد ومهدد فانا الحقا بالميم زيدت للالحاق بجعفر نحو دحرج وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فانا الحق السين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به والشرط الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكون اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو الشاخص من اثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شيء زاد في شيء او على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع جديد او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهو الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام في الاسماء و الثلاثة الباقية فانها مخالفة للامثال في الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا اما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء العظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو ضعفة قاله المرادي وفي الصحاح ما يثبتا انه قال الخشاء اصله الخششاء على فعلاء فادغم ونحو رددان من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو خببة جمع خب فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الرججان بفتحتين مصدر رج بمعنى ذهب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هي ان لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص ابي واكففا الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت حركة الهمزة من ابي وهي الفتحة الى الصاد من اخصص وحركت الفاء في اكففا بالكسر لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان ياءين لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تاءين في افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة بالفك ويقرا ايضا من حي بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان

اجماع المثلين في باب حيي كالعارض لانه مختص بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو لن يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام خلافا للفراء وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى الى الفاء وهي السين او القاف فاسقطت الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد ثانيهما وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما اصله التشديد وبين ما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيل وفي مضارع الذي اصله استتر يستر بفتح الاول لان ماضيه على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلاث مسائل اخر احديها اولى التائين الموفقتين الزائدتين في اول المضارع نحو تتجلى وسنذكر مضارع تجلى وتذكر وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح النظم انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقل في تتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يتحقق الله احد من الفصحاء فيما نعلم ادخل همزة الوصل في اول الفعل المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء قال الجوهري فان وقفت ابتدات بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء اخرى بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا وكادت تميز انتهى وبذلك قرا البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتائين ادغمت الاولى في اخريها فان اردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التائين وهي الثانية وفاقا لسيبويه و البصريين لان الاستثقال بها حصل لا الاولى لدلالتها على المضارعة خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تفعل لمعنى كا لمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال الله تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون والاصل تتمنون وقد يجيء هذا الحذف مع النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على القول الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونفث ونزلت ونحوهن اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا بنصب الملائكة وقيل الاصل نجي بسكونها اي النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح فصريه تمسك فيها وبعض بني انجانة كابي انجاصة وهي لغة يمانية فيهما انكرها الاكثرون قال ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يعرف بكاد لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض مبني للمجهول نجي بتخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول واسند الى ضمير المصدر والتقدير نجي هو اي النجاء وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذلك لفتحت الياء لانه فعل ماض مبني للمفعول نحو قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن اولها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرا الاعمش فنسي ولم نجد وقرا الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقولهم وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة الثانية والثالثة من المسائل الثلث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه يقرا بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يردا القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارددوا غضض وارو بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل مبني على هذه العلامات ولم يحرك بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليتها الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائبة وغلطوه في تجويز الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقال ردا القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى و حكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب والساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة بني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا كثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم اسم فعل بالتزام وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه فكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى ان لام لم السكون وقال الخليل مركبة قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل فحذفت الالف لالتقاء الساكنين

ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال هى مركبة من هل التى للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ورد بان
بينهم هذا القول الى الكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج فى البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن تفريع من اجل
ثقلها بالتركيب التزموا فى اخرها الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيه ما فى اخرها ما اجازوه فى نحو رد وشد من الضم للاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين
لعدم التركيب وحكى الجرمى فى هلم الكسر والفتح عن بعض بنى تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح واختلف فيها العرب على لغتين احديهما
ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هى مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان و
هلم يا هندات وهى لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهى عندهم اسم فعل بمعنى احضر فى المتعدى وبمعنى ائت فى
اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هى مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمى وهلممن بالفك وهى لغة بنى تميم وهى عندهم
فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم فى لغة بنى تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد
فى جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين فى كلام العرب كثير ويجب الفك فى افعل
بكسر العين فى التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثانى نحو احبب الى الله
بالمحسنين بالفصل بالجار والمجرور والاصل احبب بالمحسنين الى الله واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك الادغام فى لغة
غير بكر بن وائل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت وقيل ان ضللت وشددنا السرهم والفرق بينه وبين رده لم يرده
حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما فى لغة بكر بن وائل قال سيبويه
زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن ومدن وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ
على حاله بعد دخولها وقد يفك الادغام فى غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بحائين مهملتين اى لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى الموق
فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله فى الصحاح والل السقاء اى تغيرت رائحته وضببا البلد اى كثر ضبابه وذئب الانسان اى نبت شعره
فى جبينه وصككت الفرس اى اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اى اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف ليبان الاصل كالتنبيه
بالتصحيح او فى ضرورة كقوله الحمد لله العلى الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذى هدانا
لهذا تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب وبتوجه نبيه واله الاطياب الانجاب بيد العبد العاصى
الراجى الى رب الغنى كلب على بن عباس الشرندى الافشار الترندى
عفى الله عن سيئاتهما وعن سيئات جميع المؤمنين
والمؤمنات بمحمد واله الطاهرين
فى شهر شوال المكرم
من سنة ١٣٠١

لما كان علم العربية مفتاحا للكلام ومصباحا للظلام خصوصا النحو منها
فانه اعلى قدرا واعلى خطرا حتى شبهه بعض الاعلام بالملح فى الطعام وكان كتاب
التصريح فى شرح التوضيح من بين الكتب المصنفة فى هذا الفن مقبول للطباع ومنشورا فى
الاصقاع ولوفور الرغبة وكثرة الطلبة صار معرضا للانطباع وطبع غير مرة ومعه
ولكن لم يستوفوا حق التنقيح لقلة المصحح والتصحيح عزمت وانا اخفر الطلاب المحمد آقا بن
ميرزا محمد بن احمد شيخ الاسلام الخوئينى غفر لهما وسعيهما على تصحيحه ومقابلته على
نسخ صحيحة قد تم فتم بحمد الله كما تقتضيه الخواطر وتبتهج النواظر فاغتنموها ايها الاخوان فانها
فلما ينطبع مثلها فى هذا الزمان وكان انطباعها بمباشرة الحاج الحاج الحرمين الشريفين
الحاج على اكبر غفر لهما وزاد
الله اجرهما بمحمد واله

